الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامـــعة حمه لخضر الـــــوادي
كلّيّة الآداب واللّغات
قسم الآداب

عنوان المذكّرة:

الجملة المعترضة في صحيح البخاري

دراسة تركيبية أسلوبية

(كتاب الجهاد والسّير نموذجاً)

﴿مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الأدب العربي﴾

تخصص: علوم اللّسان

إعداد الطالبة:
سعاد بن ناصر

إشراف الدكتور:
العيد حنكة

الموسم الجامعي: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾

سورة الأحزاب الآية 56.

"ولم يسمعْ النّاس بكلام قطّ أعمّ نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنىً، ولا أبين فحوى، من كلامه صلّى الله عليه وسلّم"

[الجاحظ، البيان والتبيين، ص 17].

الإهداء

إلى كلّ من كان طيِّب النفس،

طيّب الخلق،

طيِّب العمل

أهدي هذا العمل المتواضع إليهم

عسى أن أكون بحبّي لهم منهم ومعهم

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين. أمّا بعد:

لا يمكن للفرد أن يحيَ سعيدًا ولا تتمّ له الحياة، إلّا في ظلّ انتماء اجتماعي مستندًا إلى مؤهّلات فطريّة أمدّه الله بها، ومن أهمّها العقل، إذ هو جوهر المرء وحقيقته. بيد أنّ وجود العقل عند مجموعة من الأفراد لا يكفي لحصول هذا الانتماء، لِذا لابدّ أن تترابط هذه العقول، أو بمعنى أدق أن تتواصل لكي يكون تماسكها قويًّا، وحينها تكون المزيّة الكبرى في ذلك إلى اللّغة.

أنزل العلماء والباحثون والمفكّرون والفلاسفة على اختلاف أجناسهم وتعدّد مذاهبهم اللّغة منزلة الهدف والغاية. لأنّها وسيلة الاتّصال الأولى، بها يتفاعل المرء مع غيره، بل وحتّى مع نفسه. وهي أداة العقل بها يفكّر. وهي كتاب يجسّ فكر المجتمع، وهي الواصلة بين الماضي والحاضر والمستقبل.

ونظرًا لتلك الأهمّيّة الّتي تُحظى بها اللّغة، حاول الفكر الإنساني فهم كنهها قديمًا وحديثا، وعمد إلى تبيين دورها في التّبليغ والتّواصل.

ومعلوم أنّ اللّغة هي نسيج حدّه أصوات، هذه الأصوات تتآلف لتكوّن الكلمات، والكلمات بدورها ترتبط لتكوّن الجملة، ومعلوم أيضا بل مسلّم به في الدّراسات اللّغويّة الحديثة، أنّ دراسة اللّغة لا تكون مجدية نفعا إلّا إذا انطلقت منها وإليها (ذاتها ولذاتها).

وحين صاغ النّحاة أنماط الجملة العربيّة جعلوها على درجات متفاوتة من الارتباط، ونصّوا على أنّ هذا الارتباط هو الّذي يميّز العنصر المنتمي إليها من العنصر الأجنبي عنها، وكانت أقوى هذه الرّوابط الّتي لها الدّور البارز في ذلك؛ رابطة التّلازم والتّطالب، فكرهوا الفصل بين المتلازمين أو المتطالبين بشيء، إلّا أن يكون جملة اعتراضيّة جُعلت ضمن الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب. ولا يعني كون الجملة ليس لها محلّ إعرابي هو تجريدها من الدّلالة المعنويّة، وإنّما لها وظيفة خاصّة تؤدّيها في سياقها.

هذه الوظيفة تزداد أهمّيّة إذا وردت في الخطاب النّبوي، الّذي هو المصدر التّشريعي الثّاني –بعد القرآن الكريم– وهما من المصادر المتّفق عليها لدى المسلمين، لذا عكف السّلف على دراستهما، بيد أنّ الدّراسات القرآنيّة نالت القسط الأوفر من الاهتمام؛ ومن هنا تولّدت في نفسي رغبة البحث في لغة الحديث النّبوي الشّريف، الّذي يزخر بكثير من الظواهر النّحويّة الرّاقية.

هذه الرّغبة في البحث نسجت عدّة تساؤلات تمّ تحديدها كالآتي:

_ ما مفهوم الجملة المعترضة في اللّغة العربيّة ؟ وكيف كان ورودها في الحديث النّبوي الشّريف ؟

_ ما دلالة الجملة المعترضة في سياق الحديث النّبوي ؟ وما الأغراض الّتي تأتي من أجلها الجملة المعترضة ؟

_ ما أثر استخدام هذا النّوع من الجملة في الحديث الشّريف على الأسلوب والدّلالة ؟

وكفى بهذه الإشكاليّات حافزًا يدفع الفضول إلى كشف اللّثام عنها، وهو ما حاولته من خلال هذه الصّفحات الموسومة بعنوان:

(الجملة المعترضة في صحيح البخاري دراسة تركيبيّة أسلوبيّة كتاب الجهاد والسّير نموذجًا)

وفي ظلّ هذه الإشكالات وما تقدّمها من أفكار سَطَّر البحث هدفين رئيسين تنحصر فيهما مادّته، ويتفرّع عنهما أهداف جزئيّة تابعة لهما أو منبثقة عنهما:

الهدف الأوّل: هو الوقوف على حقيقة الجملة المعترضة وضوابطها وأسرارها في اللّغة العربيّة.

أما **الهدف الثّاني:** فهو الانطلاق من هذه الرؤية المتعلّقة بالجملة المعترضة إلى تحديد دلالتها في سياق خطاب المصطفى عليه الصّلاة والسّلام، وأسرارها النّحويّة والأسلوبيّة.

واقتصرت في بحثي هذا على كتاب واحد من كتب صحيح البخاري وهو كتاب الجهاد والسّير، نظرًا لتوفّره على نماذج معتبرة من الجملة المعترضة، ولأنّ أحاديثه زاخرة

بالشّواهد الجديرة بالدّراسة والتّحليل، والّتي لدى قراءتي لها ولّدت في نفسي الفضول والرّغبة لدراستها.

وكان اختياري للحديث النّبوي الشّريف وكتاب الجهاد والسّير تحديدًا إلى أمرين هما:

1_ رغبتي الدّائمة والملحّة في التّعامل مع النصّ النّبوي، فهو النّصّ الّذي لا تنقضي عجائبه، ولا يَمَلُّهُ العلماء والدّارسون، كما أنّه النصّ البعيد كلّ البعد عن العبثيّة الصّياغيّة والدّلاليّة.

2_ أنّ كتاب الجهاد والسّير في صحيح البخاري يعالج مواضيع عديدة رغم أنّها تدور في فلك الجهاد، بيد أنّ مرامي أحاديثه عديدة ومختلفة.

وقد اتّجهت إلى الدّراسة التّركيبيّة الأسلوبيّة لأسباب عدّة يحضرني منها:

1_ سابق تجربتي في هذا النّوع من الدّراسة، حيث قمت بدراسة الجملة الفعليّة في قصيدة «ولد الهدى لأحمد شوقي» دراسة تركيبيّة أسلوبيّة في مرحلة الماستر، هذه التّجربة كان لها في نفسي الأثر الجمالي الّذي لا يُنْسى ولا يندثر.

2_ أنّ دراسة الأسلوب وما يتعلّق به من اختيار وتركيب وعدول يمدّ الباحث بمساحة من الحرّيّة في الكشف عن أسراره الجماليّة.

هذا وقد وُزّعت مادّة البحث على فصلين يتقدّمهما مدخل ومقدّمة، وذُيِّل الجميع بخاتمة سُجِّل فيها أهَمُّ ما أثاره البحث من أفكار المتّصلة بالموضوع عامّة.

وأمّا المقدّمة فلا يخفى على كلّ من انتسب للدّراسة الجامعيّة محتواها، وأمّا المدخل فكان على شكل ومضات حول البخاري وصحيحه، وحول الحديث النّبوي ومسألة حُجّيّته، ثمّ تلخيص حول الجملة في اللّغة العربيّة تناول مقاربة مصطلح الجملة، وأهمّ أقسامها عند القدامى والمحدثين، وعرض لإعراب المحلّ الّذي تنبثق عنه الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب والجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب.

وإذا كان البحث يعالج الجملة المعترضة، فكان لزامًا تخصيص فصل يعقب المدخل يعرّف بها، عُنْوِنَ بـ (الجملة المعترضة في اللّغة العربيّة) يبدأ بتعريفها عند النّحاة

والبلاغيّين، ثمّ أحرف الاعتراض الملازمة لها، ثمّ عرض لموضوع الاعتراض بأكثر من جملة لأهمّيّته، ثمّ مواقعها والصّور الّتي تأتي عليها، وأنواع الاعتراض حسب النّحويّين والبيانيّين، وأساليبها البلاغيّة، ثمّ دلالاتها لدى البلاغيّين الّذين أولوها –أكثر من غيرهم– العناية والاهتمام، ثمّ دلالاتها عند الدّارسين المحدثين.

أمّا الفصل الثّاني فكان مُخَصّصًا للدّراسة التطبيقيّة الّتي تسعى لتحديد الأثر النّحوي والأسلوبي للجملة المعترضة في صحيح البخاري في كتاب الجهاد والسّير، والّذي حاول تبيّن دلالات الجملة المعترضة وأسرارها الأسلوبيّة، منتهجًا لذلك سبيل واحد، بتحليل كلّ شاهد اعتراضي بمفرده، وبيان أثره النّحوي والأسلوبي وما يتبعه من أثرٍ جمالي على نصّ الحديث، وسُلكَ هذا السّبيل لتجنّب إغفال بعضها.

ويتبيّن من توزّع هذه المادّة أنّ البحث لم يسرْ بمنهج واحد، إنّما تنوّع المنهج بحسب طبيعة الفصل وطبيعة كلّ عنصر فيه وتِبعًا للأهداف المرجوّة منه، ففي المدخل تزاوج فيه المنهج التّاريخي؛ برصده لحياة الإمام البخاري –رحمه الله– وجمعه لأحاديث صحيحه وسبيله في ذلك، وفي سير مفهوم الجملة والأقسام الّتي تعرّضت لها، مع المنهج التّحليلي بنظره في بيان مسألة حجّيّة الحديث النّبوي، وفي أسس المفاهيم الّتي تعرّضت للجملة العربيّة وللإعراب المحلّي.

وسار البحث بهذين المنهجين في الفصل الأوّل، فكان المنهج التّاريخي يرصد المفاهيم والمبادئ المتعلّقة بالجملة المعترضة كما هي عند القدامى والمحدثين، ثمّ يقوم المنهج التّحليلي باصطفاء ما يوائم طبيعة الدّراسة بشكل يخدم الأهداف الّتي سطّرها البحث.

أمّا الفصل الثّاني فقد تكاتف لإنجازه ثلاثةُ مناهج، فبعد أن جمع المنهج الإحصائي ما ظهر له أنّه من الجملة المعترضة، تأخّر ليتقدّم على إثره المنهج الوصفي، فتمّ به الوقوف على مكوّنات المادّة المجموعة، ليعود بعد ذلك المنهج التّحليلي فارضًا سيطرته معتمدًا على إجراءات أسلوبيّة للبحث عن الوظائف الجماليّة الّتي تمخّضت عن الجملة المعترضة وعلاقتها بالتّركيب المعترض فيه.

هذا، وقد اتّخذ البحث لنفسه زادًا معرفيًّا، يغترف منه مختلفَ المشارب؛ فمنه القديم والحديث، ومتنوّع الأصناف؛ فمنه ما كان من النّحو ومنه ما كان من البلاغة ومنه ما كان من شروح الحديث.

فمن الكتب القديمة: الكتاب لسيبويه، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، وهمع الهوامع لجلال الدين السيوطي، وكتابه الاقتراح، جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي، البرهان في علوم القرآن للزركشي، الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ... وغيرها، ويرجع الفضلُ الكبير إلى كتاب الخصائص لابن جني خاصّةً، أمَّا ما كان منها حديثًا فأذكر منها: البيان في روائع القرآن لتمام حسان، بناء الجملة العربية لمحمد حماسة عبد اللطيف، الجملة العربية تأليفها وأقسامها لفاضل صالح السامرائي ... وغيرها، وأخصّ بالذّكر كتاب إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة.

وحاول البحث أن يكون محتميًا بآراء كتب الشّروح المعتبرة في توجيه الأحاديث وتبيان معانيها، ومن كتب شروح الحديث الّتي رافقته: فتح الباري لابن حجر العسقلاني، شرح صحيح البخاري لابن بطال، شرح الزرقاني للموطأ للزرقاني، عمدة القاري لبدر الدين العيني... وغيرها.

ولم يكن الحصولُ على هذه المراجع وغيرها سهلًا ميسورًا، بالإضافة إلى ندرة تناول هذا الموضوع وتخصيصه بمراجع مستقلّة، بل كان متفرّقًا في المصادر والمراجع، وفي المصدر والمرجع الواحد في مواضع عدّة منه، وذلك عائدٌ إلى حصول الحديث عنها عرضًا لا قصدًا.

وأخيرًا، يمكن القول أنّ البحث حاول جمع ما تفرّق من أفكار الموضوع ومعلوماته، في كتب القدامى ومحاولات المحدثين، فإن وُفّقْتُ فبفضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى لقصر تجربتي وحداثتها.

وقبل الختام لا يفوتني أن أتقدّم بالشّكر الجزيل لأستاذي القدير: "**العيد حنكة**"، لتكرّمه بالإشراف على هذه الرّسالة، وعلى صبره في مسيرة البحث.

والشّكر موصول إلى كلّ الأساتذة والزّملاء، والله نسأل أن يوفّقنا للاعتقاد السّليم، بعد النيّة الحسنة، وللعمل الصّالح، بعد العلم النّافع، وأن يغفر لنا ما كان منّا من زلل إنّه جواد كريم، والحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين محمّد وآله وصحبه أجمعين. آمين.

مدخل تمهيدي

أولا: ومضات حول البخاري وصحيحه.

ثانيا: الحديث النبوي ومسألة حجّيته

ثالثا: الجملة في اللّغة العربيّة

أوّلًا: ومضات حول الإمام البخاري (رحمه الله) وصحيحه

1_ الإمام البُخاري (رحمه الله):

هو محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَهْ [1]. وكنيته أبو عبد الله، أمّا لقبه فقد قيل هو (البُخاريُّ) نسبةً إلى مدينة (بُخارى)[2] التي وُلِدَ فيها.

وكانت ولادةُ الإمام البُخاريِّ في (بُخارى) بعد صلاة الجُمُعَة لثلاث عشرة ليلةً خلت من (شوّال) سنة أربع وتسعين ومئة[3]، وما لبث والده أن تُوفِّيَ، فنشأ يتيماً في حجر أُمِّه، وقد حُبِّبَ إليه طلب العلم منذ الصغر وكان لفرط ذكائه وعلوِّ همَّته الأثرُ الواضح في تحصيل العلم حتى قيل: «إنّه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديثٍ سَرْداً»[4].

وظلّ البُخاريُّ يتدرَّج في طلب العلم ولاسيما الحديث النبوي الذي اختصَّ به من سائر العلوم، ولا يمكن استقصاء شيوخه وحصر أساتذته فقد رحل في طلب العلم إلى سائر محدِّثي الأمصار[5].

وقد تُوفّي البُخاري في (خَرْتنك)[6] سنة ستّ وخمسين ومئتين، وكانت مدّة عمره اثنتين وستّين سنة إلّا ثلاثة عشر يومًا، وكما تبيّن من تاريخ ولادته ووفاته أنّه وُلِد في (شوّال) وتُوفي فيه، وقد ترك –رحمه الله– بعده علماً واسعاً يُنتفع به.

---

(1) ينظر في ترجمة البُخاري: ينظر في ترجمة البُخاري: محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري، التاج المكلّل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأوّل، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428هـ–2007م، ص 93.

(2) مدينة مشهورة من أعظم مدن ما وراء النهر وكانت قاعدة ملك السامانيّة، تبعد ثمانية أيّام عن سمرقند، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج1، دار صادر، بيروت، (دط)، (دت)، ص 353.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، تح: ياسين محمد السوّاس، دار ابن كثير، دمشق–سوريا، ط2، 1431هـ–2010م، ص 251.

(5) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام، مج2، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ–2001م، ص 322.

(6) قرية بسمرقند تبعد عنها فرسخين أو ثلاثة فراسخ، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج2، ص 356.

2_ صحيح البُخاري:

لم يكن (صحيح البُخاري) المؤلَّف الوحيد للإمام البُخاري، فله مصنَّفات أخر كثيرة ومشهورة، بعضها محقّق مطبوع[1] وبعضها ما زال في ذمّة المخطوطات أو في ذمّة التاريخ. ويُعدّ كتاب (صحيح البُخاري) أوّلَ مصنَّف في الحديث الصحيح المُجَرَّد[2]، وهو أوّل الكتب الستّة في الحديث النبوي الشريف[3]، وقد سمّاه مُؤلِّفُه –رحمه الله– **(الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (ﷺ) وسننه وأيّامه)**[4] أو **(الجامع المسند الصحيح، المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيّامه)**[5].

ولكنّ الذي حصل أنّ هذين الاسمين لم يشتهر أحدٌ منهما على ألْسنة العامّة أو الخاصّة بل اختصر هذا الاسم الطويل إلى كلمتين هما (صحيح البُخاري) فقط، وعلى أيّ حال فإنه لا حرج في المسألة ولكن يجدر بالمصنّفات المختصّة بعلم الحديث النبوي الشريف التنبيه على الاسم الحقيقي للأمانة العلميّة إذ أنّ بعض هذه المؤلّفات الحديثة تُسمّيه (صحيح البُخاري) فقط.

لقد اقتصر (البُخاري) في كتابه –كما أسلفنا– على الحديث الصحيح[6]، وكان عدد هذه الأحاديث (خمسةً وسبعين ومئتين وسبعة آلاف) حديث بالأحاديث المكرّرة و(أربعة آلاف) حديث من غير الأحاديث المكرّرة [7]، ولا يعني هذا أنّ البُخاري جمع الأحاديث

---

(1) ينظر: البخاري، صحيح البُخاري، تح: أحمد جاد، دار البصائر، الجزائر، (دط)، (دت)، ص 6. ومن هذه المؤلفات: الأدب المفرد، والتفسير الكبير، والأشربة، والعلل في الحديث، والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، وغيرها.

(2) ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ط9، 1317هـ–1996م، ص 37. والمقصود بالمجرد: أنه لا يحتوي إلا على الحديث الصحيح.

(3) أمّا الخمسة الباقية فهي: صحيح مسلم، وسنن النّسائي، و سنن أبي داود، و سنن الترمذي، و سنن ابن ماجه، وهي مطبوعة، وتسمى أيضا بالأصول الستة أو الصحاح الستة تَخَفُّفًا.

(4) ينظر: ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: عبد القادر شيبة الحمد، الرياض، ط1، 1421هـ–2001م، ص 10.

(5) ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، دار الفكر، دمشق–سوريا، (دط)، 1406هـ–1986م، ص 26.

(6) وهناك نوعان آخران هما: الحديث الحسن والحديث الضعيف .

(7) ينظر: ابن الصلاح، المرجع السابق، ص 20.

الصحيحة كلّها في كتابه، إذ يُروى عنه أنّه قال: «ما أدخلتُ في كتابي (الجامع) إلاّ ما صّح وتركتُ من الصِّحاح لِحال الطّول»[1].

واتّخذ (البُخاري) نهجاً خاصّاً في تصنيف كتابه هذا، تمثّل بقوله: «ما وضعتُ في كتاب الصّحيح حديثاً إلاّ اغتسلتُ قبل ذلك، وصلّيتُ ركعتين»[2]، هذا من جهة ومن جهةٍ أخرى فإن البُخاري وضع لنفسهِ شروطا كانت غايةً في دقّة الضبط عند إخراج الحديث زيادة على أنه انفرد بهذه الشروط عمَّن ألَّف في هذا المضمار، والشروط التي اتّخذها لنفسهِ في إخراج الحديث النبوي الشريف في مُؤلَّفِهِ هي[3]:

1. أنْ يكون راوي الحديث معاصِراً لشيخِه.
2. أنْ يكون راوي الحديث قد ثبت سماعه عن شيخهِ.

وبهذا فإنّ شرط البُخاري هو (المعاصرة والتلقّي) ومن أجل هذه الدقّة المتناهية في الضبط اتّفق جمهور المُحدّثين على أنّ (صحيح البُخاري) أصحّ كتاب بعد (القرآن الكريم)[4].

3_ الأحاديث المرفوعة:

يتكوّن هذا العنوان من كلمتين لكلٍّ منهما دلالة خاصّة وعليه فإنّني سأُبيّن معنى كلّ لفظة على حدة حتّى يتبيّن لنا العنوان بجلاءٍ تام.

أمّا الأحاديث فهي لغة: جمع حديث وهو ضدّ القديم، وقد جمع على (أحاديث) خلافاً للقياس[5]، أمّا اصطلاحاً فهو ما أُضيف إلى النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقيّة أو خُلُقيّة أو ما أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين رحمهم الله تعالى[6].

تعالى[6].

---

(1) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 19.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام، مج2، تح: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، ص 327.

(3) ينظر: ابن كثير، الباعث الحثيث (شرح اختصار علوم الحديث)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، (دت)، ص 23.

(4) في الحقيقة أن هذا الاتفاق لم يكن تامّا، فقد نقل عن الحافظ أبي علي النيسابوري وعن بعض علماء المغرب أنهم يقدّمون صحيح مسلم، ولعل ذلك راجع إلى حسن سياق صحيح مسلم لا إلى شروط الصحة لأن شرط البُخاريّ أتم، ينظر: ابن كثير، المرجع السابق، ص 23.

(5) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج2، دار صادر، بيروت، ط1، (دت)، مادة (حدث)، ص 131، 133.

(6) ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص 15.

أمّا لفظة (المرفوعة) فهي صفةٌ للأحاديث، والمرفوع لغة: اسم مفعول من (رفع) ضدّ (وضع)، كأنّه سُمّي بذلك نسبة إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبي (ﷺ)[1]، وأمّا اصطلاحا فهو ما أُضيف إلى النبي (ﷺ) من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفة خَلْقيّة أو خُلُقيّة[2].

ومن خلال التعريف فإنّ الحديث المرفوع[3]، ينقسم على أربعة أقسام هي[4]:

1. المرفوع القولي: وهو قوله الذي تلفَّظ به (ﷺ).

2. المرفوع الفعلي: وهو فعله (ﷺ)، كَأَنْ يقول الصحابي: فعل النبيّ (ﷺ) كذا وكذا.

3. المرفوع التقريري: وهو ما أقرّه النبي (ﷺ) من أفعال الصحابة كأن يُقال: فُعِلَ بحضرة النبي (ﷺ) كذا وكذا ولم يُنْكِرْهُ (ﷺ).

4. المرفوع الوصفي: وهو صفته (ﷺ) الخَلْقية والخُلُقية كأنْ يقول الصحابي: كان رسول الله (ﷺ) أحسن الناس خُلُقاً وأفصحهم بياناً.

والذي يعنينا من هذه الأنواع هو (المرفوع القولي) لأنه يتعلّق بألفاظه التي نطقها هو (ﷺ)، سواء أكان الرّاوي صحابيًّا أم تابعيًّا المهمّ في ذلك أنّه أضافه (أي رفعه) إلى النبي (ﷺ).

ثانيًا: الحديث النبوي ومسألة حجّيته

انقسم علماء العربيّة إزاء الاحتجاج بالحديث النبوي إلى فريقين:

1_ فريق غلب على ظنِّهِ أنَّ الأحاديث الشريفة رُوِيَتْ بلفظه (ﷺ)؛ فهي في الذروة العليا من الفصاحة، أو رُوِيَ معناها بألفاظ الصَّحابة والتَّابعين، وهم داخلون في نطاق الاحتجاج فأجازوا الاحتجاج به.

2_ فريق رفض الأخذ به في الاستشهاد على مسائل النحو مُحْتَجًّا بأنَّهُ قد سُمِحَتْ الرِّواية فيه بمعناه لا بلفظه، كما أنَّ بعض رُواته كانوا من المُوَلَّدين[5].

ولعلَّ من أسباب بعد النحويِّين الأوائل عن الاستشهاد بالحديث، إيثارهم الابتعاد عن مواطن تَزِلُّ فيه الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث في العصور الإسلاميَّة الأولى، وكثرة

---

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج8، مادة (رفع)، ص 129.

(2) ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص 128، 129.

(3) هناك الأحاديث الموقوفة وهي ما أضيفت إلى الصحابة (رضي الله عنهم)، وهناك الأحاديث المقطوعة وهي ما أضيفت إلى التابعين (رحمهم الله تعالى)، ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، 130، 133.

(4) ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص 129.

(5) جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، قراءة وتعليق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دط)، 2006م، ص 89.

اتِّهام بعضُ النَّاس بعضًا بهذا الوضع؛ ولا يعني ذلك أن المؤلَّفات النحويَّة الأولى تخلو من ذكر الحديث خُلُوًّا تامًّا فقد استشهد "سيبويه" و"أبو عليّ الفارسي"[1]، وغيرهما بالحديث النبويّ الشَّريف على كثير من مسائل اللُّغة، وإن كان احتجاجهم محدودًا، كذلك استشهد قدامى اللغويِّين بالحديث في مسائل اللغة أمثال "أبي عمرو بن العلاء"، و"الخليل"، و"الفرَّاء"، و"الأصمعي"، و"أبي عبيد"، و"ابن الأعرابي"، و"ابن السكّيت"، و"أبي حاتم"، و"ابن قتيبة"، و"ابن خالويه"، و"الجوهري"، وغيرهم[2]، وبلغت شواهد "الخليل بن أحمد الفراهيدي" من الحديث الشريف تسعة وعشرين وثلاثمائة حديث[3].

كما أرَّخت الدكتورة "خديجة الحديثي" بداية الاحتجاج بالحديث النبوي بـ "أبي عمرو بن العلاء"، و"الخليل بن أحمد"، و"سيبويه"[4].

ويكاد يُجْمِعُ الباحثون على أنَّ "ابن خروف الأندلسي" (ت 609هـ) له فضل السَّبْق في الإكثار من الاعتداد بالأحاديث والاستشهاد بها[5]، وتابعه في ذلك "ابن مالك" (ت 672هـ) صاحب (الألفيَّة) فخطا خطوة موفَّقَة حين جعل الحديث المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم، يظهر ذلك جَلِيًّا في كتابه (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) إذ احتوى على مائتين وستَّة وستِّين حديثًا[6]، فَاسْتَقْرَأَ الأحاديث، الأحاديث، واستخلص ما جاء فيها من قواعد جديدة، فأثبتها واستدرك بها على قواعد النُّحاة

---

[1] ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج5، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1416هـ-1996م، ص 29. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي (حياته ومكانته بين أئمَّة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو)، دار المطبوعات الحديثة، جدة-المملكة العربية السعودية، ط3، 1409هـ-1989م، ص 200-204.

[2] ذكر مواضع استشهادهم: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة لقضية التأثير والتأثر)، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص 37-38.

[3] د. عبد الله الجبوري، من موارد العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، مجلة الذخائر، ع4، السنة الأولى، 1421هـ-2000م، ص 265.

[4] ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، (دط)، 1981م، ص 77.

[5] ذكر ذلك "ابن الضائع"، قال: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا»، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دط)، (دت)، ص 10.

[6] جمال الدين ابن مالك الأندلسي، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ، ص 293 وما بعدها.

الأوائل مِمَّا ورد في أسلوب الأحاديث، ولم يرد مثله في آيات الكتاب العزيز، ولا فيما جمعه النُّحاة من كلام العرب الفصحاء[1].

ومن أعلام المانعين من الاستشهاد بالحديث: "ابن الضّائع" (ت 680هـ)، و"أبو حيَّان" (745هـ)[2]، وتوسَّط "الشَّاطبي" (ت 790هـ) فجوَّز الاحتجاج بالأحاديث التي اِعْتُنِيَ بنقل ألفاظها قال في شرح الألفيَّة: «أمَّا الحديث فإنَّه خالف في الاستشهاد به جميع المُتَقَدِّمين، إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالًا بحديثٍ منقول عن رسول الله (ﷺ) إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم وبأشعارهم التي فيها الخنى والفُحْش.. ويتركون الأحاديث الصحيحة...»[3].

وتابعه "السُّيوطي" في (الاقتراح)، قال: «وأمَّا كلامُه (ﷺ) فَيُسْتَدَلُّ منه بما ثبت أنَّه قال على اللفظ المَرْوِيّ، وذلك نادرٌ جدًّا، إنَّما يُوجد في الأحاديث القصار على قِلَّةٍ أيضًا، فإنَّ غالب الأحاديث مَرْوِيٌّ بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمُوَلَّدون قبل تدوينها، فَرَوُوهَا بما أدَّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقَدَّموا وأَخَّروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، لذلك ترى الحديث الواحد مَرْوِيًّا على أوجه شتَّى بعبارات مختلفة، ومن ثمَّ أنكر على "ابن مالك" إثباته القواعد النحويَّة بالألفاظ الواردة في الحديث»[4].

وتوسَّع "الاستراباذي" الَّذي كتب شرحه المشهور على متن (الكافية) لـ "ابن الحاجب" في صِحَّة الاستشهاد في أمور اللُّغة حتَّى بأهل البيت[5]، وبها طرأ على العربيَّة تحوُّل ظاهر، ولا ضير أن يتدارك المتأخِّرون ما فات المتقدِّمين، بل إنَّ ذلك هو المُنْتَظَر.

---

(1) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 424.

(2) قالت "خديجة الحديثي" في موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 427: «..إنَّني أستطيع أن أخالف الباحثين جميعًا –قديمين ومحدثين– فيما ذهبوا إليه من أنَّ أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقًا: لأنَّه قد ثبت لي أنَّه لا يَرُدُّ على ابن مالك ولا على غيره مِمَّن احتجُّوا بالحديث مِمَّا صحَّ عنده وقبله، وإنَّما يَعْرِضُ آرائهم واحتجاجهم من غير أن يَرُدَّها، وقد يتابعهم فيها ويُرَجِّحُ احتجاجهم، وقد يحتجُّ هو بأحاديث يبني عليها آراء واستعمالات لم يسبق أن قال بها أحد قبله، كما وجدت أنَّه يُجيز الاحتجاج بكلام آل البيت والصَّحابة رضي الله عنهم وفق الشُّروط التي رآها في الحديث النبوي الشريف».

(3) الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج3، تح: عياد الثبيتي، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ–2007م، ص 401.

(4) جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 89.

(5) الرضي الاستراباذي، شرح الرضي لكافية الحاجب، مج1، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1414هـ–1993م، ص 1113.

ونشير في هذه القضيَّة إلى أنَّ الاختلاف كان بين النحويَّين على الاستشهاد بالحديث في النحو، أمَّا الاستشهاد به في اللُّغة فقد كان أمرًا مباحًا، فقد اعتمد أهل المعاجم وكتب الغريب اللّغوي على الحديث النبوي بوصفه شاهدًا لغويًّا يأتي بعد القرآن الكريم في الفصاحة وإثبات استعمال المفردات وتحديد دلالاتها المعجميّة، بداية من معجم (العين) لـ "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 170 هـ)، ثمّ (جمهرة اللّغة) لـ "ابن دريد" (ت 321هـ)، ومن بعده (التهذيب) لـ "الأزهري" (ت 370هـ)، ثمّ (الصّحاح) لـ "الجوهري" (ت 393هـ)، ثمّ (المحكم) لـ "ابن سيده" (ت 458هـ)، ثمّ (النهاية في غريب الحديث والأثر) لـ "ابن الأثير" (ت 606 هـ) إلى آخر معجم كُتِبَ في لغة العرب نرى –بما لا يدعوا للشّك– الحديث النّبوي يشيع فيها كلّها. [1]

وفي العصر الحديث نُوقِشَتْ المسألة مناقشة مُوَسَّعَة انتهت بتلخيص مَجْمَعِ اللُّغة العربيَّة بالقاهرة الأحاديث التي يَصِحُّ الاحتجاج بها فأصدر قرارًا بهذا الشَّأن[2]:

1_ لا يُحْتَجُّ في العربيَّة بحديث لا يُوجد في الكتب المُدَوَّنَة في الصَّدْر الأوَّل ككتب الصِّحاح السِّت النبويَّة فما قبلها.

2_ يُحْتَجُّ بالحديث المُدَوَّن في هذه الكتب الآنفة الذِّكر على الوجه الآتي:

أ_ الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب_ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج_ الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكَلِم.

د_ كتب النَّبِيّ (ﷺ).

هـ_ الأحاديث المَرْوِيَّة لبيان أنَّه كان (ﷺ) يخاطب كُلَّ قومٍ بلغتهم.

و_ الأحاديث التي عُرِفَ من حال رُوَّاتها أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل "القاسم بن محمَّد"، و"رجاء بن حيوة"، و"ابن سيرين".

ز_ الأحاديث التي دَوَّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

---

[1] ينظر: محمّد صالح شريف عسكرى، الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف عند اللّغويّين، مجلّة آفاق الحضارة الاسلامية، أكاديمية العلوم الانسانية و الدراسات الثقافية، ع2، 1431هـ، ص 104 وما بعدها.

[2] ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، (دط)، 1414هـ–1994م، ص 46–58. محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1380هـ–1960م، ص 166–180.

ح_ الأحاديث المَرْوِيَّة من طرق متعدِّدة وألفاظها واحدة.

ومنه فالحديث النّبوي هو الأصل الثّاني بعد القرآن الكريم، وهو مصدر شهد له الجميع ببلاغته وفصاحته، فأسلوبه متفرّد في هذه اللّغة، واستخراج النّفائس اللّغويّة منهُ يُعدُّ من أشرف المقاصد ومن أجلّ الأعمال بعد الوقوف على كتاب الله تعالى، لأنّهما المنهل الأرقى والأعظم الذي نستقي منهُ علوم العربية.

ثالثًا: الجملة في اللّغة العربيّة

1_ مقاربة لمصطلح الجملة:

لم تُعَرَّف الجملة في التراث تعريفًا واضحًا فلا نجد لها تعريفًا في كتاب "سيبويه" (ت 180هـ) فلم يَنُصّ على مصطلح الجملة، لكنه تحدَّث عن المسند إليه والمسند. ومفهوم الجملة عنده كلامٌ مستقيم يَحْسُنُ السكوت عليه[1]، فـ "سيبويه" اعتمد معيار المعنى لا الشكل في تحديد الجملة، لكن تلميذه "المبرّد" (ت 285هـ) ذكر مصطلح الجملة في كتابه (المقتضب) في باب الفاعل: «وإنَّما كان الفاعل رفعًا لأنَّه هو والفعل جملة يَحْسُنُ عليها السكوت وتَجِبُ بها الفائدة للمخاطَب»[2].

ونجد مصطلح (الجملة المفيدة) عند "ابن السرَّاج" (ت 316هـ) في كتابه (الأصول) إذ قال: «والجمل المفيدة على ضربين...»[3]، فهو استعمل مصطلح الجملة ولم يذكر صراحةً أقسامها إلى: اسميّة وفعليّة بل ضمنًا.

واتَّبَع نحاة الكوفة "سيبويه" في استخدام (الكلام) للدلالة على مفهوم الجملة كما يظهر عند "الفرَّاء" (ت 207هـ) في كتابه (معاني القرآن) حين قال: «وقد وقع الفعل في أوّل الكلام»؛ يَقْصِد في أوّل الجملة[4].

---

(1) ينظر، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 23/1-24، 88/2 و126-128.

(2) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، ج1، تح محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، (دط)، 1415هـ-1994م، 146.

(3) ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، ج1، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م، ص 64.

(4) الفرّاء (أبو زكريا يحي بن زياد)، معاني القرآن، ج2، تح: محمد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م، ص 10.

والأمر نفسه عند "ثعلب" (ت 291هـ)، فقد كان يُطلق مصطلح (الكلام) تارةً ومصطلح (العربيّة) تارةً أخرى على مفهوم الجملة وذلك في كتابه (مجالس ثعلب)[1].

لكن توسّع استخدام هذا المصطلح على يد البغداديّين الذين أكثروا من استخدامه رغم أنَّهم لم يُهْمِلوا مصطلح (الكلام)، وما يدلُّ على هذا التوسُّع ظهور مُؤَلَّفَات –لأوَّل مرَّة– تحمل مصطلح الجملة عنوانًا لها مثل كتاب (الجمل) لـ"الزجاجي"، ومنه كتاب (الجمل) لـ "الجرجاني"[2].

ولم يتَّفق النحويُّون في معنى الكلام والجملة فكانوا على وجهين:

الأوّل: يرى أنَّ الكلام بمعنى الجملة، وهو رأي "الزمخشري" (ت 538هـ) و"ابن يعيش" (ت 643هـ) و"ابن جنّي"، قال "الزمخشري" في تعريف الكلام: «والكلام هو المركَّب من كلمتين أُسْنِدَت إحداهما إلى الأخرى... وتُسَمَّى جملة»[3]، وصرّح "ابن يعيش" بأنَّ الكلام عند النحويّين يسمّى جملةً قال: «اِعْلَمْ أنَّ الكلام عند النحويّين عبارة عن كُلّ لفظ مستقلّ بنفسه مُفيد لمعناه ويُسَمَّى الجملة»[4]، قال "ابن جنّي": «أمَّا الكلام فلكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يُسَمِّيه النحويُّون الجمل..»[5]، وهذا ما رجَّحَهُ "ناظر الجيش" (ت 778هـ)[6].

الثاني: يرى أنَّ الكلام غير الجملة، فهناك من النحويّين القُدَامَى من فرَّق بين الكلام والجملة ولا يَرَى المُرَادَفَة بينهما، منهم "الرضيِّ الاستراباذي" (ت 616هـ) و"ابن مالك" (ت 672هـ) و"ابن هشام" (ت 761هـ)، قال "الرضيِّ" في الفرق بينهما: «والفرق بين الجملة والكلام أنَّ

---

(1) ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي)، مجالس ثعلب، تح عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1960م، 133/1، 593/8، 597.

(2) شهاب الدين الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مج4، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق–بيروت، ط1، 1310هـ–1989م، ص 219–220.

(3) الزمخشري (أبو القاسم محمد بن عمر)، المفصل في النحو، مكتبة المصطفى، (دط)، (دت)، ص 3.

(4) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصل، ج1، المطبعة المنيرية، مصر، (دط)، (دت)، ص 20.

(5) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ج1، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (دط)، (دت)، ص 17.

(6) جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، هُمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، تح عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دط)، 1413هـ–1992م، ص 37.

الجملة ما تضَمَّنَ الإسناد الأصلي سواءٌ كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكرنا من الجمل... فكُلُّ كلام جملةً ولا ينعكس»[1].

ويتَّفق رأي "ابن مالك" و"ابن هشام" على أنَّ: «الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد: ما دَلَّ على معنى يَحْسُنُ السكوت عليه»[2]، قال: «ويُسَمَّى جملةً والصواب أنَّها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون، جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام»[3]، وتبعه في ذلك "السيوطي"[4] واختاره "الأشموني".

فـ"ابن هشام" يرى أنَّ شرط الكلام الإفادة وقول "ابن هشام" هذا كان ردًّا على "الزمخشري" الذي يرى أنَّ الجملة غير الكلام لأنَّه يشترط فيها أن تكون مفيدة فائدةً يَحْسُنُ السكوت عليها بل يكتفي فيها أنْ تكون إسناديَّة ذا طرفين كالذي وُصِفَ في الجملة الصغرى إذ يرى "ابن هشام" أنَّ الكلام أخصّ من الجملة، فالكلام هو القول المفيد وهو ما دلَّ على معنى يَحْسُنُ السكوت عليه ولذلك يُقال جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة ونحو ذلك. ويُرى من أقوال النحويّين القدامى السابقة الذكر أنَّهم وضعوا حدودًا للجملة العربيّة في ضوء المعايير الآتية:

أ_ حسن السكوت أو الوقف: فالجملة قولٌ يقع بين سكتتين.

ب_ تمام الفائدة: وتعني أَنْ تُعبّر الجملة عن فكرة تامّة المعنى تفيد السامع.

ت_ الاستقلال: أيْ استغناء الجملة عن الألفاظ الأخرى وعدم احتياجها إليها حتَّى يَحْسُنُ السكوت عندها.

ث_ الإسناد: تُكَوَّنُ الجملة من مجموعة من الكلمات تَتَكَوَّن من المسند إليه والمسند.

2_ أقسام الجملة:

يقوم منهج تحليل الجملة عند النحويّين على أساس أنَّ دراسة النحو لديهم تحليليّة لا تركيبيّة؛ أي أنَّها تُعْنَى بمُكَوِّنات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، لذا انصبَّت

---

[1] ابن الحاجب، شرح الكافية في النحو، مج1، ص 18.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، (دط)، (دت)، ص 374.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 374.

[4] جلال الدين السيوطي، هُمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 37.

عنايتهم على الكلمة كَوْنَهَا الوحدة الأساس في النحو العربي وانطلقوا منها في دراسة الجملة التي تُعَدُّ الأساس في تكوينها، واعتمدوا على أساس أهمِّيَّة المعنى اللغوي والصرفي للكلمات في توجيه التحليل والإعراب وأهملوا في مقابل ذلك مفهوم الجملة.

ونظروا إلى الجملة من حيث تركيبها الشكلي الظاهري السطحي باعتماد معيار الإسناد فيها وطبيعة المسند، فقسَّموهما إلى جملة اسميّة وجملة فعليّة في حين نظر البلاغيّون إلى الجملة بكونها وحدة دلاليّة بالنظر لاهتمام بالمعنى فقسَّموها تقسيمًا دلاليًّا إلى خبريّة وإنشائيّة، وجعل "الزمخشري" الشرط والجزاء جملتين وهما قسم مستقلّ بذاته لديه، ارتبطت أحدهما بالأخرى بأداة شرط ظاهرة أو مقدَّرة ليُكَوِّنَا جملة واحدة، وذهب "ابن يعيش" و"ابن هشام" إلى أنَّها من قبيل الجملة الفعليّة، لأنَّها مكوّنة من جملتين فعليّتين[1]، ويرى "ابن هشام" أنَّ الجملة تُقَسَّم إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة[2].

ولا يُقِرّ "المخزومي" لـ "ابن هشام" فيما ذهب إليه: «لأنَّ الجملة الظرفيّة التي عَدَّهَا قسمًا ثالثًا إن كان الظرف معتمدًا فجديرٌ بها أن تكون من قَبِيل الجملة الفعليّة وإن لم يكن معتمدًا فهي من الجملة الاسميّة فلا حاجة إلى تكثير الأقسام»[3].

وأضاف "ابن مضاء" مصطلحي (جملة صغرى وجملة كبرى)[4].

ويُعَدّ ابن "هشام" أبرز من اعتنى بدراسة الجملة العربيّة دراسة مفصّلة فحلّل أقسامها وعناصرها وأحكامها، وأفرد لها الباب الثاني من كتابه (المُغني) تحت عنوان: «في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها»، وعند التمعّن في أقسام الجملة لديه نجدها ستّة أنواع: الجملة الاسميّة والفعليّة والظرفيّة والشرطيّة والكبرى والصغرى وتقسّم الكبرى إلى كبرى ذات الوجهين وكبرى ذات الوجه، ففصّل في تفريع التقسيم السابق، وأشبعه بالأمثلة والشواهد.

_ إذًا اعتمد علماء العربيّة القدماء في تحديد أنواع الجمل على ثلاثة معايير هي:

---

(1) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصل، ج1، ص 88.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 376.

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1406هـ-1986م، ص 51-52.

(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، (دت)، ص 116.

1_ معيار الشكل: قسَّم النحويّون الجمل في ضوء هذا المعيار إلى اسميّة وفعليّة، فإذا بدأت باسم سُمِّيت اسميّة وإذا بدأت بفعل سُمِّيت فعليّة وإذا بدأت بشرط سُمِّيت شرطيّة وإذا بدأت بظرف سُمِّيت ظرفيّة.

2_ معيار المعنى: قَسَّم البلاغيّون في ضوء هذا المعيار الجمل إلى خبريّة وإنشائيّة، واعتمدوا على وظيفة الإسناد ودلالته على أحد هذين المعنيين.

3_ معيار المحلّ الإعرابي: قسَّم النحويّون الجمل في ضوئه إلى نوعين، النوع الأوّل الجمل التي لها محلّ من الإعراب وهي الجمل التي تؤدّي وظيفة الاسم المفرد المُعرب فتأخذ حكمه الإعرابي كالرفع والنصب والجر لحلولها محلّه، والنوع الثاني الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

3_ الجملة عند المحدثين:

اهتمَّ الدارسون المُحْدَثُون بالجملة دراسةً وفهمًا، وغلب مصطلح الجملة على مصطلح الكلام تَأَثُّرًا بالدراسات اللسانيّة الغربيّة، ونظروا إلى الكلام على أنَّه نشاط إنساني عام لا تُشْتَرَطُ فيه الإفادة، أمَّا الجملة فوَجَبَ أن تستقلّ لفظًا وتكون ذات معنى مفيد، وعلى هذا يكون الكلام أعمّ من الجملة، من الناحية اللفظيّة والمعنويّة.

نجد "إبراهيم أنيس" يُعَرّف الجملة مع ربطها بمصطلح الكلام كما عند القدامى: «الجملة أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنًى مستقلًّا بنفسه، سواءٌ تَرَكَّب هذا القدر من كلمة أو أكثر»[1].

وقد تَبَنَّى "مهدي المخزومي" هذا التعريف، ويُعَلّل ذلك بقوله: «إنَّ الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظًا أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره»[2]، والجملة التامّة عنده هي التي تعبّر عن أبسط الصور الذهنيّة التامّة التي يَحْسُنُ السكوت عليها[3].

ومن ثَمَّ ففكرة الإسناد فكرة أساسيّة لتكوين الجملة، يقول "إبراهيم السامرّائي": «ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسميّة أو فعليّة قضيّة إسناديّة»[4].

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص 276-277.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 33.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

[4] إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط3، 1403هـ-1983م، ص 201.

أمّا "تمّام حسّان" فتناول الكلام بصورة أكثر شمولًا وعمقًا، مقارنًا بينه وبين اللغة، أمَّا الجملة فيأتي تعريفها بصورة عرضيّة، فاللغة عنده نظام والكلام هو التطبيق الصوتي، والجملة هي وحدة الكلام الصغرى[1].

وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم الجملة نخلص إلى ملاحظات أهمّها:

1_ أنّ استعمال مصطلح الكلام بدل الجملة من قبل "سيبويه" و"الفرّاء" ومن تابعهما، والتَّرادف بينه وبين الجملة عند "ابن جنِّي" و"الزّمخشري" يدلّ على:

_ أنّ المصطلحات النّحويّة لم تستقر ولم تُحدّد في بداية الدّراسة اللّغويّة، فكان تطوّر المصطلحات مسايرًا لتطوّر الدّراسات اللّغويّة، فكان استعمال مصطلح الكلام ثمّ مساواته بمفهوم الجملة ثمّ التّفريق بينهما في الأخير.

_ مجيء التّرادف بين مصطلح الجملة ومصطلح الكلام على التّحديد وليس غيره، لم يكن اعتباطًا؛ بل يمكن تعليل ذلك، حيث يقول الدّكتور "محمد حماسة عبد اللّطيف": «والّذي يبدو أنَّ استخدام النُّحاة لمصطلح الكلام فيه توفيق كبير، وذلك أنَّ الكلام يُقصد به النّشاط الحيّ والتّنفيذ الواقعيّ للنّظام اللّغويّ المخزون في ذهن الجماعة اللّغويّة، فكأنّهم أرادوا أن يقولوا: إنّ التّقعيد لا يكون إلّا للمنطوق الفعلي الّذي يؤدّي فائدة يَحْسُنُ السّكوت عليها»[2]، فالنّحاة درسوا اللّغة كما هي في الواقع، أي أثناء كونها حدثا لغويًّا حيًّا، لأنّهم كانوا يأخذونها مشافهة من الأعراب، الأمر الّذي انعكس على مصطلحاتهم، فعرّفوا الكلام أنّه: اللّفظ المركّب المفيد.

_ انتباههم إلى دراسة اللّغة بالبدء من التّركيب، فينظر للّغة باعتبار أنّها نظام متكامل، والنّظر إلى وحداته على أنّها حلقة في سلسلة متكاملة وهو ما تنصّ عليه اللّسانيّات الحديثة.

_ حدّدوا مفهوم الجملة استنادًا إلى ركني: الإسناد والإفادة، فالإسناد: هو الرّابطة الّتي تجمع بين طرفين هما: المسند والمسند إليه، وأمّا الفائدة: فضابطها أن تتضمّن الجملة معنى يحسن سكوت المتكلّم عليه.

_ أن اللغويّين المحدثين لم يستقرّوا على تحديد موحّد وشامل للجملة، وإنّما كانت جهودهم آراء متفرّقة ومختلفة.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء–المغرب، طبعة 1994م، ص 32 وما بعدها.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، (دط)، 2003م، ص 30.

ممّا أدّى إلى اقتناع غالبيّة الدراسات اللّغويّة الحديثة على الجملة بمفهومها المبدئي البسيط يتمثّل في أنّها كلّ شكل لغوي مستقل يتألّف من مسند ومسند إليه هما أساسها، ربّما تعلّق بأحدهما أوكليهما عنصر أو عناصر أخرى سُمِّيت فضلات.

4_ إعراب المحل:

أ_ الإعراب:

علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء؛ أي من حيث ما يَعرضُ لها في حال تركيبها. فبهِ نعرِف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرّ أو جزمٍ، أو لزومِ حالةٍ واحدةٍ، بَعد انتظامها في الجملة[1].

وعليه، فالأصل في الإعراب أن يلحق بالأفعال والأسماء؛ فيصفَها بالرَّفع أو النَّصب أو الجرِّ أو الجزم، وهذا يقتضي –غالبا– أن تظهر علامات كلِّ حالة مما ذكر آنفا، سواء أكانت ضمَّة أو فتحة أو كسرة أو سكون أو ما ينوب عنها.

ولكن هناك ما يعرف بإعراب المحل، أي: أن تقع الكلمة أو شبه الجملة أو الجملة موقعًا يكون لها فيه محلٌّ من الإعراب، فهو «تغيُّر اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهرًا ولا مقدّرًا»[2]:

أ– هناك أسماء مبنيّة تقع موقعًا له محلٌّ من الإعراب، كأن يكون موقع مفعول به، نحو: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء، 3]؛ فهاهنا لفظ (ما) يعرب هكذا: اسم موصول بمعنى (الَّذي)، مبنيٌّ على السُّكون في محلِّ نصب مفعول به.

ب– هناك شبه جمل تقع موقعًا له محلٌّ من الإعراب، كأن يكون موقع حال، نحو: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ﴾ [الذاريات، 29]؛ فهاهنا شبه الجملة (في صرَّة) يُعْرَب هكذا: (في): حرف جرٍّ مبنيٌّ على السُّكون. (صرَّة): اسم مجرور بحرف الجرِّ (في)، وعلامة جرِّه تنوين الكسر الظَّاهر على آخره، وشبه الجملة من الجارِّ والمجرور في محلِّ نصب حال.

ت– هناك جمل تقع موقعًا لها فيه محلٌّ من الإعراب، كأن يكون موقع خبر، نحو: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران، 156]؛ فهاهنا الجملة الفعليَّة (يحيي) تعرب هكذا: (يحيي): فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمَّة القدَّرة على آخره، منع من ظهورها الثِّقل. والفاعل

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ط28، 1414هـ–1993م، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص 27.

ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على لفظ الجلالة (الله)، والجملة الفعليَّة في محل رفع خبر المبتدأ (الله).

ب_ الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب:

قبل الولوج في ذكر الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، لا بدَّ من التنويه لما يلي:

_ لم يبحث النُّحاة الأوائل –أمثال سيبويه والأخفش والزَّجَّاج والمبرِّد وغيرهم– هذا المبحث في باب مستقلٍّ، ولم يتعرَّضوا له، بل كان تعرُّضهم لهذا المبحث تعرُّضا طبيعيّاً من خلال بحث المسائل النَّحْوِيَّة كجملة جواب الشرط، وخبر المبتدأ.

وعليه، لمن أراد الولوج في بحْثٍ مثل هذا، ينبغي له أن يكون مطَّلعا على المسائل النَّحويَّة بشكل مفصَّل؛ حتَّى يدرك مواطن هذه الجمل، وكذلك مواطن الجمل الَّتي لا محلَّ لها من الإعراب.

_ الجملة، إن صحَّ تأويلها بمفرد، كان لها محلٌّ من الإعراب، رفعًا أو نصبًا أو جرّاً، كالمفرد الذي تُؤَوَّل به، ويكون إعرابها كإعرابه. فإن أوِّلت بمفرد مرفوع، كان محلُّها الرفع. وإن أوِّلت بمفرد منصوب، كان محلُّها النَّصب. وإن أوِّلت بمفرد مجرور، كانت في محلِّ جرٍّ.

وإن لم يصحَّ تأويل الجملة بمفرد، لأنها غير واقعة موقعه، لم يكن لها محلٌّ من الإعراب.

والجمل التي لها محلَّ من الإعراب هي[1]:

1_ الواقعة موقع الخبر، ومحلها من الإعراب هو:

_ الرَّفع، إن كانت خبراً للمبتدأ، نحو: ﴿اللَّـهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة، 15]، أو خبراً للأحرف المشبَّهة للفعل[2]، نحو﴿إِنَّ اللَّـهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾ [البقرة، 132]، أو خبراً لـ(لا) النَّافية للجنس، نحو: (لا عاصي ماله ينفعه يوم القيامة).

_ النَّصب، إن كانت خبراً للأفعال النَّاقصة[3]، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة، 62] و﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن، 19].

2_ الواقعة موقع الحال، ومحلُّها من الإعراب النَّصب، نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف، 16].

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 285.

[2] الأحرف المشبهة للفعل هي إن وأخواتها، أي: أنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ .وسمِّيت بذلك؛ لأنها تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، ولكن لا تصرَّف تصرُّف الأفعال. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 131.

[3] الأفعال الناقصة هي: 1_كان وأخواتها. 2_ كاد وأخواتها.

3_ الواقعة موقع المفعول به[1]، ومحلُّها من الإعراب النَّصب، نحو: ﴿قَالَ رَبِّ انْصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت، 30] و﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء، 61].

4_ الواقعة موقع المضاف إليه[2]، ومحلُّها من الإعراب الجرُّ، نحو﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾ [آل عمران، 30] و﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ [البقرة، 191].

5_ الواقعة موقع جوابٍ لشرط جازم، ومحلُّها من الإعراب الجزم، ولها حالتان:

_ فإما أن تُصَدّر بالفاء، نحو: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات، 6].

_ وإما أن تُصَدّر بـ(إذا) الفجائيّة، نحو﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة، 58].

6_ الواقعة موقع الصِّفة، ومحلُّها من الإعراب حسْب الموصوف، أي:

_ الرَّفع، نحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ [البقرة، 69].

_ النَّصب، نحو: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة، 144].

_ الجرّ، نحو: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة، 263].

7_ الواقعة موقع جملة تابعة[3]، لجملة لها محلَّ، ومحلُّها من الإعراب حسْب الموصوف، أي:

_ الرَّفع، نحو: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾.

_ النَّصب، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة، 61].

_ الجرّ، نحو: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران، 106].

---

[1] لها أربعة مواضع . 1- أن تكون على الحكاية. 2- أن تكون تالية لمفعول (ظنَّ وبابها) الأول.

3- أن تكون تالية لمفعول (أعلم وبابها) الثاني. ولم تقع تالية للمفعول في (باب أعلم)؛ لأن مفعوله الثاني مبتدأ في الأصل، والمبتدأ لا يكون جملة.

4- أن تكون معلقا عنها العامل. ملحظ: التعليق إبطال العمل لفظا، وإبقاؤه محلا؛ لمجيء ما له صدر الكلام، سواء كان العامل من (باب أعلم) أم من غيره.

[2] تكون الجملة في موقع مضاف إليه بعد ظرف المكان (حيث) أبدا، وتأتي كذلك بعد لفظ (يوم) ولفظ (حتَّى).

[3] يقصد بذلك أن تكون الجملة صفة، أو معطوفة: عطف بيان، أو عطف نسق، أو بدلا، أو توكيدا.

ج_ الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب:

لقد اختلف في عددها، فمنهم من جعلها أربعة، ومنهم من جعلها سبعة، ومنهم من جعلها تسعة. والمُدَقّق في هذه الاختلافات لا يجدها اختلافات جوهريّة، بل يجدها في تقسيم الكلام إلى أصول وأفرع، ومثال هذا الجملة الاستئنافيّة؛ فمنهم من جعلها ضربين: ضربًا يُبْتَدَأُ به الكلام، وضربًا يأتي بعد كلام لا دخل له بها، ومنهم من يَقْصُرُها فقط على الضرب الثاني. وهذه الجمل هي[1]:

1_ الابتدائيّة: هي الجملة التي تقع صدر الحديث، نحو: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة، 255].

2_ الاستئنافيَّة: هي الجملة التي تقع بعد حديث منفصل عنها، وهي ضربان:

_ ضرب لا يقترن بشيء، نحو: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

_ ضرب يقترن بالفاء والواو الاستئنافيَّتين، نحو﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج، 5].

3_ التعليليَّة: هي الجملة التي تقع بعد حديث؛ لتعلِّله، وهي ضربان:

_ ضرب لا يقترن بشيء –وهو الأصل–، نحو: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة، 103].

_ ضرب يقترن بالفاء، نحو:﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف، 27].

4_ التفسيريّة: هي الجملة الفاضلة –وليست العمدة– التي تكشف حقيقة ما تليه[2]، سواء أكان مفردا أم مركَّبا، وهي ضربان:

_ ضرب لا يقترن بشيء، نحو﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف، 10].

_ ضرب يقترن بـ(أَيْ، وأَنْ) التفسيريَّتين، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون، 27].

5_ صلة الموصول: هي الجملة التي تقع صلةً، وهي ضربان:

_ صلة الموصول الاسمي، نحو: ﴿إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾ [المؤمنون، 27].

---

[1] ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 287–289.

[2] يخرج من قولنا: (حقيقة ما تليه) صلة الموصول؛ فإنها وإن كانت كاشفة وموضّحة للموصول، لكنها لا توضح حقيقته، بل تشير إليها بحال من أحوالها.

_ صلة الموصول الحرفي[1]، نحو: ﴿مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [البقرة، 27].

6_ جواب القسم: هي الجملة التي قيل القسم من أجلها، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء، 57].

7_ جواب شرط غير جازم: هي الجملة التي تقع بعد حرف شرط غير جازم، ولا تُصَدّر بالفاء و(إذا) الفجائيّة، نحو: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران، 136].

8_ الاعتراضيّة: سيأتي بيانها بالتفصيل في الفصل التالي.

9_ التَّابعة لجملة لا محل لها: هي الجملة التي تعطف على جملة لا محل لها، أو تؤكدها، أو تصفها، أو تبدل منها، نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [الصف، 11].

بعد هذا العرض للجمل الّتي لها محلّ من الإعراب والّتي ليس لها محلّ من الإعراب، نشير إلى أنّه قد يُفْهَمُ من عبارة (لا محلّ لها من الإعراب) أنّها يصحّ الاستغناء عنها، أو أنّ ورودها لا يفيد في التّركيب، لكنّ الأمر خلاف ذلك.

يقول الدّكتور "فخر الدّين قباوة": «إنّ الغاية من إعراب الجمل هي تحديد موقعها من الكلام، وصلة كلّ منها بما قبلها وما بعدها منه، والحال واحدة سواء أكان للجملة محلّ من الإعراب أم لم يكن لها محلّ، لأنّنا في إعراب الجمل نحدّد مدى الجملة ومكانها من العبارة، وعلاقتها بالمفردات والجمل الّتي حولها ... وعلى هذا، فإنّنا حين نقول عن الجملة: إنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة أو اعتراضيّة أو جواب قسم أو جواب شرط أو صلة للموصول أو تابعة لجملة لا محلّ لها فإنّما نبيّن الوظيفة النّحويّة الّتي تؤدّيها في الكلام، ونوضّح علاقتها بما قبلها وما بعدها، مع أنّها لا محلّ لها من الإعراب»[2]، وكأنّهم يعنون بقولهم لا محلّ لها من الإعراب أنّهم لا يستطيعون لها توجيهًا إعرابيًّا، وإن كانوا يجدونها أنّها قد أدّت معاني لا تستفاد إذا حذفت، بل في كثير من الأحيان ينعدم الإبلاغ بحذفها.

---

[1] المراد بالموصولِ الحرفيِّ الحرفُ المصدريُّ، وهو يُؤوَّلُ وما بعدَه بمصدرٍ، وهو ستةُ أحرفٍ: أنْ وأنَّ وكيْ وما ولوْ وهمزة التسوية.

[2] فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب–سوريا، ط5، 1409هـ–1989م، ص 35.

الفصل الأول

الجملة المعترضة في اللّغة العربيّة

أولا: تعريفها

ثانيا : أحرف الاعتراض

ثالثا: الاعتراض بأكثر من جملة

رابعا: مواقع الجملة المعترضة وصورها

خامسا: أنواع الاعتراض

سادسا: أساليب الجملة المعترضة

سابعا: دلالات الجملة المعترضة

أولًا: تعريفها

1_ لغة:

الاعتراض مصدر للفعل الخماسي (اعترض)، والاعتراض بمعنى المنع، فيُقال: «اعترض الشَّيءَ دون الشَّيءِ أي حال دونه ومنعه... انتصب ومنع، وصار عارضًا كالخشبة المنتصبة في النّهر ونحوها تمنع السّالكين سلوكها»[1].

وجاء في (مقاييس اللّغة): «اعترض في الأمر فلان، أدخل نفسه فيه»[2]، وجاء أيضًا في قوله تعالى: (ذو دعاءٍ عريض) [سورة فصّلت/51]، أي واسع الكلام، والكلام العريض: المتّسع بالاعتراض.

وفي الحديث إيّاك واللوَّ، فإن اللوّ من الشيطان، يريد قول المُتَنَدِّم على الفائت لو كان كذا لقلت وفعلت، وكذلك قول المتنبّي؛ لأنّ ذلك من الاعتراض على الأقدار[3].

وجاء في (صبح الأعشى) ما يفيد المدلول اللغوي للاعتراض قوله يصف نهر قزل صو: «النّهر الأحمر وهذا النهر صعب المَخاض واسع الاعتراض عالي المهبط زَلِقِ المسقط مُرتفع المرتقى بعيد المستسقى»[4].

لدى استعراضنا لهذه الشّواهد اللّغويّة الدالّة على معنى الاعتراض، نرى تعدّد مفهومه اللّغوي الّذي تتقاسمه دلالات متعدّدة ومتباينة منها: المنع، الدّخول، الاتّساع، الظّهور والبُروز.. هذا التّباين انعكس على مفهومه الاصطلاحي من تحديد ماهيته وشروطه... إلخ.

ومن هنا فالاعتراض في اللّغة هو الدخول بين شيئيْن، ليكون الدّاخل المعترِض فاصلًا بينهما، ومنه أُخذ الاعتراض في النّحو والبلاغة.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مج7، (مادة عرض)، ص 167، 168.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج4، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1399هـ-1979م، (مادة عرض)، ص 272.

(3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج4، تح: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، (دط)، (دت)، ص 280.

(4) أبو العباس القلقشندي، صبح الأعشى، ج14، المطبعة الأميرية، القاهرة، (دط)، 1338هـ-1919م، ص 161.

2_ اصطلاحًا:

كما أسلفنا، فإنّ تعدّد المفاهيم اللّغويّة لمصطلح الاعتراض انعكس على رؤية النّحاة والبلاغيّين للجملة المُعترِضَة بين القدامى والمُحْدَثين؛ بيد أنّه يتّفق هؤلاء في كونها هي: الفاصلة بين العنصرين المتلازمين لغرضٍ ما وهي من حيث التّحليل النحوي جملة لا محلّ لها من الإعراب، يُورد "الزركشي" تعريف يجمع هذا المفهوم بقوله: «جملة صغرى تتخلّل جملة كبرى على جهة التأكيد»[1]، وقال "القوجوي" في تعريفها: إنّها من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب المعترضة بين الشيئين، وهي الجملة التي تأتي في أثناء الكلام، أو بين كلامين متّصلين معنًى، لا محلّ لها من الإعراب، لنكتة[2].

ولدى استقرائنا لعدّة تعريفات رأينا أنّ منبع الاختلاف إنّما يعود لرؤية كلّا من النّحاة والبلاغيّين –والّذي يعود أساسًا لاختلافهم حول تحديد مفهوم الجملة–، ولتوضيح ذلك نصنّف هذه الرؤى وفق ضابطين:

أ_ ضابط شكلي:

الّذي سار وفقه الدّارسون القدامى وجمهور من المُحْدَثين؛ يقول "ابن هشام الأنصاري" (ت 761 هـ) عن الجملة الاعتراضية إنّها: «المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا»[3]، ويوضّح "الدسوقي" (ت 1230 هـ) دلالة الألفاظ الواردة في هذا التعريف لزيادة بيانه، فيذكر أنّ (تقويةً) يَقْصِدُ به التوكيد، وأنّ (تسديدًا) مرادف له في المعنى، وأنّ قول "ابن هشام": (أو تحسينًا) يعني به أنّ الاعتراض قد يكون لمجرّد تزيين اللّفظ فلا يفيد توكيدًا[4] –وهو وارد في الشعر كثيرًا–، ويرى "ابن جنّي" (ت 393 هـ) أنّ الاعتراض كثيرٌ في كلام العرب، وأنّه جارٍ عندهم مجرى التأكيد ولذلك «لا يُسْتَنْكَرُ عندهم

---

(1) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة–مصر، (دط)، (دت)، ص 56.

(2) محمد بن مصطفى القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح: إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق–سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، ط2، 1418هـ–1997م، ص 43.

والقوجوي هو محي الدين محمد بن مصلح الدين القوجوي، اشتغل بالتدريس بمدينة القسطنطينية، ثم آثر العزلة وتقاعد، توفي سنة 950هـ، من مصنفاته: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، وشرح الفرائض السراجية، وشرح المفتاح للسكاكي.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 49.

(4) الدسوقي، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري،ج2،Princeton university library، (دط)، (دت)، ص 58.

أن يُعْتَرَضَ به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره ممّا لا يجوز الفصل فيه بغيره إلّا شاذًّا أو مُتَأَوَّلًا»[1]، ولذلك يجوز الفصل بين العامل والمعمول مع إمكانيّة الاستغناء عن الجملة المعترضة دون أن يلحق التركيب خلل يُذْكَرْ، «والجملة الاعتراضيّة في كلّ أحوالها أجنبيّة عن مجرى السياق النحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محلّ لها من الإعراب»[2].

ويُعرّف الدكتور "فخر الدين قباوة" هذه الجملة بأنّها: «الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين أو متطالبين، لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنويّة بالكلام الذي اعترضت بين جزئيه، وليست معمولةً لشيء منه»[3].

ولا تخرج التآليف الحديثة[4] –إلّا نادرًا– في تعريفها للجملة المعترضة عن الإطار العام لهذا التعريف.

ب_ ضابط معنوي:

أشار "الزمخشري" (ت 538 هـ) إلى أنّ الجملة الاعتراضيّة «لابدّ لها من الاتّصال بالكلام الذي وقعت معترضةً فيه لأنّها مَسُوقَةً لتوكيده وتقريره»[5]، ويُقْصَد الضابط المعنوي لا الإعرابي، فهي أجنبيّة من حيث موقعها الإعرابي غير معمولة لشيء من أجزاء الجملة التي قبلها متّصلة بالكلام الّذي وقعت فيه؛ لأنّ وجودها كان لتوكيده وتقريره.

ويرى "السّيوطي" (ت 911 هـ) في ذلك: «أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون للتأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها، وألّا تكون معمولةً لشيء من أجزاء الجملة المقصودة»[6]، وهو بهذا يضع شروطًا للجملة المعترضة وهي:

---

(1) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ج1، ص 335.

(2) تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ–1993م، ص 183.

(3) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص67.

(4) نذكر من كتب النحو الحديثة التي تناولت الاعتراض بكثير من الاقتضاب ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج4، دار المعارف، مصر، ط3، (دت)، ص 125. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج3، ص 287. فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1408هـ–1987م، ص 106. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 328.

(5) محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، (دط)، (دت)، ص 379.

(6) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1418هـ–1998م، ص 253.

1_ أن تأتي في التركيب لدلالة: إما للتأكيد وإما للتنبيه على أمر يريده الكاتب.

2_ ألّا يكون لها ارتباط نحوي بما قبلها.

وهو ما ذهب إليه "تمام حسّان" من أنّها المنع الّذي يقف في مجرى النسق التركيبي للجملة ويَحُولُ دون أن تتّصل أجزاؤُه بعضها ببعض اتصالاً تتحقّق به مطالب التّضام النحوي فيما بينها، فهي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قَيْدٍ بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلّم أن يَلْفِتَ إليه انتباه السامع[1].

ونميل إلى اعتماد هذا الأساس في تصنيف وتحديد مفهوم الجملة المعترضة؛ ذلك أنّ الأساس الشكلي لا ينسحب على كلّ الأمثلة والنصوص التي تعكس الجانب الاستعمالي الفعلي للّغة والّذي ينبغي أن يكون المِعْوَل الأساس في استخلاص القواعد والأحكام النحويّة الخاصّة بمفردات اللّغة وتراكيبها.

يقول الدكتور "محمّد طاهر الحمصي": «والغرض من إيقاع هذه الجملة بين الشّيئين المتلازمين إبرازها ووضعها موضع العناية والاهتمام»[2].

ودليل ذلك –كما أورده الدكتور"محمد حماسة عبد اللطيف"–؛ إذ أشار إلى أمرين[3]:

1_ أنّ وجود الجملة المعترضة بين عنصرين متلازمين يطلب أحدهما الآخر طلبًا شديدًا، هو نفسه مثير للانتباه ومُلْفِت للتّفكير، بحيث يتوقّع المستمع ذكر ثانيهما عند ذكر أوّلهما.

2_ أنّنا على أيّ نحو تدبّرنا الاعتراض لن نجده معزولًا في معناه عن معنى الجملة التي اعترض بين أجزائها، ولا يكون للجملة الأصليّة نفس المعنى إذا سقط هذا الاعتراض.

وختامًا لهذا يمكن أن نصوغ تعريفًا للجملة المعترضة:

تشترك الجملة المعترضة كغيرها من الجمل في أنّها تركيب إسنادي مستقل معنًى ومبنًى أُقْحِمَ بين متلازمين أو متطالبين على شرط اتّصاله بهما معنًى وانفصاله عنهما تركيبًا، وهي لا محلّ لها من الإعراب من حيث التحليل النحوي.

---

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص 183.

[2] محمد طاهر الحمصي، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها، دار سعد الدين، (دط)، 2003م، ص 530.

[3] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 82، 83.

• **الفرق بين الجملة المعترضة وما يلتبس بها من الجمل الأخرى:**

قمينٌ بالإشارة هنا إلى التشابه الواقع بين الجملة المعترضة والجملة الحاليّة؛ تشابهًا دفع بالنّحاة والدّارسين إلى الكشف عن بعض المفارقات التركيبيّة الموجودة بينهما فذكروا منها:

1_ النّيابة عن المفرد: فلا تؤوّل الجملة المعترضة بمفرد ولا يمكن أن يحلّ محلّها، خلاف الجملة الحاليّة.

2_الاستقبال: جواز تصدّر الاعتراضيّة بدليل استقبال من مثل: السين، سوف، لن...إلخ وجواز كونها تركيبًا شرطيًّا، أمّا الحاليّة فلا يجوز فيها الاستقبال للتّنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تنافٍ بحسب المعنى[1]. أمّا عن وقوع الحاليّة تركيبًا شرطيًّا غير ممكن؛ فموقع الحال للجملة الاسميّة لا الشرطيّة فلا يُقال (جاءني زيدٌ إن يُسأل يُعط)، ولا يجوز إلّا إذا أُخْرِجَتْ الجملة عن حقيقة الشرط إلى معاني أخرى كالتسوية نحو (آتيك إن أتيتني وإن لم تأتني)[2].

3_ أحرف الاعتراض: جواز تَصَدُّر الاعتراضيّة بأحد أحرف الاعتراض، التي هي في الأصل أحرف استئناف أو عطف من نحو: الواو، أو الفاء، أو حتّى أو إذْ التعليليّة[3]، أمّا الحاليّة فلا تقترن بهذه الحروف؛ عَدَا الواو على خِلَاف بين النّحاة في ذلك[4].

4_ الإنشاء: الجملة الاعتراضيّة يمكن لها أن تكون خبريّة أو إنشائيّة، أمّا الجملة الحاليّة فلا تكون إلّا خبريّة، ذلك أَنَّ الاعتراضيّة مستقلّة في تركيبها عن الوحدات التي تتخلّلها وبذلك فهي ليست مقيّدة، بخِلاف الحاليّة التي ترتبط بالتركيب وتأتي لبيان هيئته وحاله[5].

---

(1) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج2، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (دط)، (دت)، ص 278.

(2) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج4، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1413هـ–1993م، ص 423.

(3) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 77، 78.

(4) ينظر: لآراء النحاة حول هذه الواو في حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج2، ص 279.

(5) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج2، ص 277.

5_ اللّام المُوَطِّئَة: يضيف الدكتور "فخر الدين قباوة" فارقًا خامسًا؛ هو جواز دخول لام القسم على الجملة المعترضة وامتناع اقترانها بالحاليّة[1]، ويمكن اعتبار هذا الفارق ضمن الفارق الأخير (الرابع) كون القسم من الأساليب الإنشائيّة بَيْدَ أنّ مجال المُثُلِ اللغويّة شديد التّنوع وهو لا ينحصر في صور هذه الفوارق فقط فهو أوسع نطاقًا منها، لهذا بقي عديد من التراكيب الأخرى لم يُفْصَل في بيانها على أنّها اعتراض أو حال[2].

ثانيًا: أحرف الاعتراض

جملة الاعتراض كغيرها من الجمل تدخل عليها بعض الأدوات وهي:

1_ الواو: رغم تعرّض النّحاة لمعاني الواو ومواضعِها المتعدّدة إلّا أنّه لم يتعرّض أحدٌ منهم لذكر واو الاعتراض –كما أشار الدكتور "عبد الإله نبهان"[3]– فقد ذكر لها "ابن هشام الأنصاري" خمسة عشر موضعًا[4]، وذكر مثل ذلك "الحسن بن قاسم المرادي"[5]، أمّا "الهروي" فقد ذكر اثني عشر موضعًا[6]، إلّا أنّه لم يتعرّض أحدٌ منهم لذكر واو الاعتراض، ولم يرد ذكرها عند النّحاة الأوائل كـ "سيبويه" و"المبرّد"، ومع أنّ "ابن جنّي" عقد بابًا للاعتراض في (الخصائص) واستعرض عددًا من الشواهد المصدّرة بالواو، لكنّه كان يكتفي بالإشارة إلى جملة الاعتراض دون النصّ على واو الاعتراض رغم تمييزه للجملة الحاليّة المصدّرة بواو الحال من الجملة الاعتراضيّة المصدّرة بواو الاعتراض.

ولم يظهر مصطلح واو الاعتراض إلّا عند "رضيّ الدين الاستراباذي" يقول: «واعلم أنّ الواو التي تدخل على (لاسيما) في بعض المواضع ... اعتراضيّة»[7].

---

(1) فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 79، 80.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1410هـ–1990م، ص 377، وابن جني، الخصائص، ج1، ص 337 وما بعدها.

(3) ينظر: عبد الإله نبهان، واو الاعتراض، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1397هـ–1977م، مج 52، ج3، ص 670 وما بعدها.

(4) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 18–32.

(5) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1413هـ–1992م، ص 153.

(6) علي بن محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1413هـ–1993م، ص 231.

(7) الرضي الاستراباذي، شرح الرضي لكافية الحاجب، مج1، ص 792.

ومثالها قول "مُتَمّم بن نُوَيْرَة"[1]:

لعمري –وما دهري بتأبين هالك– ولا جــزع مما أصـــاب فأوجــعا

لقد كفن المنـــــهال تحت ردائه فتى غير مبطان العشيات، أروعا

2_ الفاء ولن: جاء في (البرهان في علوم القرآن) أنّ "الطّيبي" قال: «سُئِلَ "الزمخشري" عن قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَه﴾ [المدّثّر: 55]، أهو اعتراض؟ قال: لا؛ لأنّ من شرط الاعتراض أن يكون بالواو ونحوها، وأمّا بالفاء فلا»[2].

أمّا "ابن هشام" فأجازها عندما ذكر مميّزات الجملة المعترضة عن الحاليّة[3]، كما أشار "السّيوطي" إلى إجازة (الفاء) و(لن) قائلاً: «الجملة المعترضة... وتتميّز بجواز الفاء ولن...»[4]، كما أجازها "فاضل صالح السامرّائي"[5].

ومثالها[6]: قول "ربيعة بن مقروم"

إِذَا ما انْآدَ قَوَّمَهُ، فَلانَتْ أَخَادِعُهُ، النَّوَاقِرُ والوِقَاعُ

3_ ثُمَّ: أجاز "الزركشي" دخولها على الجملة المعترضة، ومثالها: «زيد قائم ثمّ والله عمرو»[7]. في حين استثناها "فاضل صالح السامرّائي"[8].

4_ أو: جاء في (البرهان) أنّ هناك من أجاز (أو) في الدخول على الجملة المعترضة[9].

5_ إِذْ التعليليّة: ذكرها الدكتور "فخر الدين قباوة" ومَثَّلَ لها بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ، إِذْ ظَلَمْتُمْ، أَنَّكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُون﴾ [الزخرف، 39].

---

(1) المفضّل الضبّي، المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، (دت)، ص 265.

(2) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 64.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 60.

(4) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، تح: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ–1979م، ص 50.

(5) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان–الأردن، ط2، 1427هـ–2007م، ص 189.

(6) الأخفش الأصغر، الإختيارين، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1404هـ–1984م، ص 575.

(7) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 64.

(8) فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 189.

(9) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 64.

6_ حَتَّى الابتدائيّة: أجازها الدكتور "فخر الدين قباوة" في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء، 18].

ثالثًا: الاعتراض بأكثر من جملة

والاعتراض في اللّغة العربيّة، كما يكون بجملة واحدة قد يكون بأكثر من جملة، بَيْدَ أنّ النّحاة اختلفوا حول جواز ذلك، فذهب "أبو علي الفارسي" –فيما نُسِبَ إليه–[1]، إلى منع ذلك، قال "ابن هشام" في بيان ما استدلّ به الفارسي: «وزعم أبو علي أنّه لا يُعْتَرَض بأكثر من جملة، وذلك لأنّه قال في قول الشاعر[2]:

أراني –ولا كُفران لله آيةً لنفسي– قد طالبتُ غيرَ مُنيل

إنَّ (آية) وهي مصدر (أويتُ له) إذا رحمتُه ورَفَقْتُ به، لا تُنْصَب بـ (أويتُ) محذوفةً؛ لئلّا يلزم الاعتراض بجملتين، فقال: وإنَّما انتصابه باسم (لا)، أي: ولا أكفر الله رحمة مِنّي لنفسي»[3].

فهو هنا يرفضُ أن تكون (آية) مفعولًا مطلقًا منصوبًا بـ (أويتُ)؛ لأنَّه لو حصل ذلك لأدَّى إلى وقوع الاعتراض بجملتين هما هذه الجملة، وجملة (ولا كفران لله)، وعليه فالواجب –عنده– أن تكون (آية) مفعولًا لأجله باسم (لا) الذي هو (كفران)[4].

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 378، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 57، وأبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ–1986م، ص 552، وبدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص 67.

(2) أبو العباس ثعلب، محمد بن حبيب، ديوان ابن الدمينة، تح: أحمد راتب النفاخ، مطبعة المدني، مصر، (دط)، 1379هـ، ص 86، ورد البيت في هذه الطبعة بهذه الصيغة: [فإني –ولا كفران لله– شقوةً لنفسي لقد تابعت غير منيل].

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 57.

(4) حسن بن محمد بن حسن القرني، أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1425هـ–2004م، ص 397.

وأجاز بعض النحويين الاعتراض بأكثر من جملة منهم: "ابن جنّي"، و"الزّمخشري"، و"ابن مالك" [1]، و"ابن هشام الأنصاري"، و"السلسيلي"، و"الزّركشي"، و"القوجوي" [2]، و"الدّسوقي"[3].

واختار ذلك بعض الباحثين المحدثين[4]، وذلك لأسباب منها:

_ وروده في أفصح الكلام، ومنه:

1_ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران، 36].

قال "الزّمخشري": «فإن قلت: عَلامَ عطف قوله (وإنّي سمّيتها مريم)؟ قلتُ هو عطف على (إنّي وضعتها أنثى)، وما بينهما جملتان معترضتان»[5].

2_ قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (25) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (96) أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ (97)﴾ [الأعراف، 95 و96 و97].

قال "الزّمخشري": «والفاء والواو في (أفآمن) و(أو أمن) حرفَا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار، فإن قلتَ: ما المعطوف عليه؟ ... قلتُ: المعطوف عليه قوله (فأخذناهم بغتةً)، وقوله (ولو أنَّ أهل القرى) إلى (يكسبون) وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه»[6].

3_ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلاَلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ السَّبِيلَ (44) وَاللّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّهِ نَصِيرًا (45) مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ ، [النساء، 44 و45 و46].

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 378.

(2) محمد بن مصطفى القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، ص 44.

(3) ينظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري،ج2، ص 66-67.

(4) ينظر: جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد وشواهد، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط2، 1418هـ-1998م، ص 513. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 70.

(5) الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج1، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م، ص 551.

(6) المرجع نفسه، ج2، ص 479.

قال "ابن هشام": «إن قُدِّرَ (من الّذين هادوا) بيانًا للّذين أوتوا وتخصيصًا لهم إذا كان اللّفظ عامًّا في اليهود والنّصارى، والمراد اليهود، أو بيانًا لأعدائكم، والمُعْتَرَضْ به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأوّل ثلاث جمل، وهي (والله أعلم) (وكفى بالله) مرّتين»[1].

_ أمّا السّبب الثّاني فهو وروده في الشعر، ومنه:

1_ قول الشّاعر:

أراني–ولا كُفران لله آية لنفسي – لقد طالبتُ غير مُنيل

قال "ابن جنّي" معلّقا على الشّاهد: «ففي هذا اعتراضان: أحدهما: (ولا كفران لله)، والآخر: قوله (آية)، أي: أوَيت لنفسي آيةً؛ معناه رَحِمتها ورَفَقْتُ لها فقوله (أويت لها) لا موضع له من الإعراب»[2].

2_ قول الشّاعر[3]:

لعمرُ أبيكَ – والأنباء تَنْمي وفي طول المُعاشرة التقالي–

لقد باليتُ مظــعنَ أمِّ أوفى ولكـــنْ أُمَّ أوفَــى لا تُبالي

حيث اعترضت بين القسم وجوابه جملتان اسميّتان هما: (والأنباء تنمي) (وفي طول المعاشرة التّقالي).

رابعًا: مواقع الجملة المعترضة وصورها

ذكر "ابن جنّي" (ت 392هـ)[4] أمثلة كثيرة لمواضع الجملة المعترضة وفق المفهوم الذي وضَّحناه سابقاً من حيث اختلاف موضعها بين شيئين متلازمين في الجملة، وقد خصَّ "ابن هشام" (ت 761هـ)[5] الجملة المعترضة بدراسة واسعة في كتابه مغني اللبيب، وقد تواردت كتب النحو والبلاغة هذه الأمثلة، ومنها:

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص 56.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 338.

(3) هو زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط2، 1426هـ–2005م، ص 56–57. والرّواية فيه: لعمرك والخطوب مُغَيّراتٌ. وهو من شواهد: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 378، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص 57، والسلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ص 552.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 335.

(5) ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، ج2، ص 49 وما بعدها.

1 – بين الفعل ومرفوعه: كقول الشاعر:

شجاك–أظنّ– رَبْعُ الظّاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا[1]

فقد اعترض [2] بين الفعل (شجاك) والفاعل (رَبْعُ) بجملة (أظنُّ).

2 – بين الفعل ومفعوله: كقوله [3]:

وَبُدِّلت – والدّهر ذو تبدل– هيفا دبوراً بالصَّبا والشَّمالِ

فجملة (الدهر ذو تبدّل) معترضة بين نائب الفاعل والمفعول الثاني (هيفا)، ويرى "ابن جنّي"[4] أنّ الجملة الاعتراضيّة هنا وقعت بين المفعول الذي ناب عن الفاعل، وبين المفعول الثاني وهو "هيفا" والأولى الاعتبار الأول؛ لأنَّ نائب الفاعل ضمير مستتر.

3 – بين المبتدأ والخبر: في قوله تعالى: ﴿هذا فليذوقوه حميم وغسّاق﴾ [ص، 57].

فقوله تعالى: (فليذوقوه) اعتراض بين المبتدأ وخبره[5]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون﴾ [الأعراف، 42]، فقوله: (لا نكلّف نفسا إلا وسعها) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر.

4 – بين ما أصله المبتدأ والخبر: كقول "رؤبة":

إني – وأسْطار سُطرن سطراً– لقائل يا نصر نصرٌ نصراً

ويعلّق "ابن جني" (ت 392هـ) على هذا البيت فيقول: «فاعترض بالقسم بين اسم إنّ وخبرها»[6].

---

[1] البيت مجهول القائل وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص 49.

[2] وقد ذكر "ابن هشام" وجها آخر بنصب ربع على أنه مفعول أول وشجاك مفعول ثان لأظن، وعلى هذا لا يوجد اعتراض، وذكر "الدسوقي" في حاشيته أن يكون (شجاك) مصدراً مضافاً وهو مبتدأ، وَ (ربع) خبره. فيكون حينئذٍ الاعتراض بين المبتدأ والخبر. ينظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، ج2، ص 58.

[3] البيت لأبي النجم العجلي، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص 53.

[4] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 336.

[5] المرجع نفسه، ص 340.

[6] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 340. وينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج2، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ–1997م، ص 219.

5 – بين القسم وجوابه: كقول الشاعر[1] :

لعمري –وما عمري عليّ بهين– لقد نَطَقَتْ بطلاً عليَّ الأقارع

فقوله: (وما عمري عليّ بهيّن) اعتراض بين القسم (لعمري) وجوابه.

ومن اعتراض القسم قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (75) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (76) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (77)﴾ [الواقعة، 75، 76، 77] في هذه الآيات اعتراضان بين القسم وجوابه الموصوف وصفته.

6 – بين البدل والمبدل منه: نحو قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا (41) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ﴾ [مريم، 41، 42] ويعلّق "الزمخشري" على هذه الآية (إنه كان صِدّيقاً نبيّاً) فيقول: «وهذه الجملة وقعت اعتراضاً بين المبدل منه وبدله أعني إبراهيم، و(إذ قال) نحو قولك رأيت زيداً ونعم الرجل أخاك» [2].

7 – بين الشرط وجوابه: ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّار﴾ [البقرة، 24] فجملة (ولن تفعلوا) معترضة بين الشرط وجوابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل، 101] فاعترض بـ (والله أعلم بما ينزل) بين الشرط وجوابه.

8 – بين الموصوف وصفته: نحو قوله تعالى: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ [الواقعة، 76]، فقد اعترض بقوله (لو تعلمون) بين الموصوف (قسم) والصفة (عظيم).

9 – بين الموصول وصلته: نحو قول "جرير": [3]

ذاك الذي – وأبيك– يعرف مالكاً والحقّ يدفع تُرَّهات الباطل

فقوله (وأبيك) اعتراض بين الموصول (الذي) وصلته (يعرف).

10 – بين المضاف والمضاف إليه: وذلك نحو قولهم: «هذا غلام –والله– زيد» وَ«لا أخا – فاعلم– لزيد» وقد أجاز ذلك "ابن جنّي" (ت392هـ) [4] و"ابن هشام" (ت 761هـ)

---

[1] البيت للنابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط3، 1416هـ–1996م، ص 54.

[2] محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، ص 377.

[3] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 336.

[4] المرجع نفسه، ص 338.

و"السّيوطي" (ت911هـ)، في حين صرَّح "سيبويه"[1] أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، وهو يجوز في الشعر اضطراراً.

11 – بين الجار والمجرور: «استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتمّ به الكلام وبما لا يتمّ». وأجاز "يونس" الفصل بما لا يتمّ الكلام به، كقولك، لا يدي بها لك، ومعناه: لا طاقة بها لك. وبها في هذا الموضع لا يكون خبراً ولا يتمّ»[2].

ومنه اعتراض (كان) بين الجار والمجرور. نحو قول الشاعر: [3]

سراةُ بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العِراب

اعترض بـ (كان) بين الجار والمجرور شذوذاً.

وصَرَّح بذلك "العلوي" (ت 749هـ) قائلاً: «وأمَّا غير الجائز فهو الاعتراض بين المضاف والمضاف إليه، وبين حرف الجرّ ومجروره إلى غير ذلك مما يُقْبَحُ استعماله»[4].

12 – بين حرف التنفيس والفعل: أي بين (سين، سوف) والفعل المضارع، نحو قول زهير:

ومَا أدْرِي وسوف –إخَالُ– أدْري أقومٌ آل حِصْن أم نساءُ[5]

13 – بين حرف وتوكيده: نحو قول "مجنون ليلى":

خليليَّ لا –واللهِ– لا أملك الذي قضى الله في ليلى ولا ما قضى ليا[6]

وقول الآخر[7]:

ليت –وهل ينفع شيئاً– ليت ليت شباباً بُوعَ فاشتريت

14 – بين المعطوف والمعطوف عليه: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا

---

[1] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج2، ص 280.

[2] المرجع نفسه، ج2، ص 280 (الهامش).

[3] محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج1، دار مصر، ط20، 1400هـ–1980م، ص 291.

[4] يحي بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج2، تح: سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، (دط)، 1333هـ–1914م، ص 168.

[5] زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1408هـ–1988م، ص 17.

[6] قيس بن الملوح، ديوان مجنون ليلى، تقديم وشرح وتعليق: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، بيروت–لبنان، ط1، 1999م، ص 213.

[7] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 55.

فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (135)﴾ [آل عمران، 135]. (ومن يغفر الذنوب إلاّ الله) جملة معترضةً بين المعطوف والمعطوف عليه. وهناك مواضع كثيرة تصل إلى أكثر من مئة موضع، ذكرها الدكتور "فتح الله سليمان"، وبين دلالتها من خلال شعر "البارودي"[1].

خامسًا: أنواع الاعتراض

لمَّا كان الاعتراض خلخلةً تركيبيَّة وانتهاكًا لغويًّا وخطئًا مقصودًا، كان مفهومه مُتَغَيِّرًا بين البلاغيّين والنحويّين، مُخْتَلَفًا فيه، وحتَّى بين أفراد الفريق نفسه في العلم الواحد، لأنَّه يعبّر عن قيمة أسلوبيّة و«القيم الأسلوبية هي قيمٌ متغيّرة وغير ثابتة»[2]، بين المتلقّين لها، لاختلاف رُؤَاهُمْ وأذواقهم ورغباتهم، فما يكون انتهاكًا عند بعضهم يكون تركيبًا مألوفًا وطبيعيًّا عند البعض الآخر، لذا كان لزامًا على الباحثين اللغويّين المُحْدَثين تحديد القوانين الثَّابتة التي يكون معها الخروج عن التركيب والصياغة اللغويّة اعتراضا.

ولبيان هذا الاختلاف نَعْرِض لمساجلة نحويَّة تكشف تعارض النحاة الكبار حول تحديد مفهوم موحَّد وشامل لأسلوب الاعتراض؛ ذهب "الزمخشري" إلى أنَّ جملة (ونحن له مسلمون) من قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (133) تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة، 133–134]: «يجوز أن تكون معطوفة على نعبد، وأن تكون جملة اعتراضيَّة مؤكَّدَة ومن حالنا أنَّا له مسلمون مخلصون أو مذعنون»[3]، بيد أنَّ "أبا حيَّان" أنكر هذا القول وقال: «والذي ذكره النحويُّون أنَّ جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقويةً بين جزأي موصول وصلة...أو بين جزأي إسناد...أو بين فعل شرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم ما، وهذه الجملة التي هي قوله (ونحن له مسلمون) ليست من هذا الباب لأنَّ قبلها كلامًا مستقلًّا، وبعدها كلامٌ مستقلّ... ولا يُقال إنَّ بين المُشار إليه وبين الإخبار عنه تلازم يصحّ أن تكون الجملة معترضة، لأنّ ما قبلها كلام بني يعقوب حكاه الله عنهم، وما بعدها من كلام الله أخبر به

---

(1) فتح الله أحمد سليمان، الأسلوبية، الدار الفنية للنشر، مصر، (دط)، 1990م، ص 165.

(2) محمد هادي مرادي، مجيد قاسمي، الرد على منظري انزياحية الأسلوب؛ رؤية نقدية، مجلة إضاءات نقدية، السنة الثانية، العدد الخامس، 1391هـ–2012م، ص 117.

(3) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 333.

عنهم بما أخبر تعالى... فتبيَّن بهذا كلَّه أنَّ قوله: (ونحن له مسلمون) ليس جملة اعتراضية»[1].

أمَّا "ابن هشام" فذهب إلى رأي آخر مفادَه أنّ «للبيانيّين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويّين»[2]، وانتصر لـ "الزمخشري" بقوله: «ويُرَدُّ عليه [على الزمخشري] مثل من لا يعرف هذا العلم كأبي حيَّان توهُّمًا منه أنه لا اعتراض إلَّا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين»[3].

نلمس من هذا أنَّ سبب اختلاف النحويّين والبلاغيّين إنَّما عائدٌ لاختلاف المقاييس المستعملة عند كلّ فريق لدراسة الملفوظ وتجزئته ومن هنا نَتَجَ لدينا نوعين من الاعتراض، نحوي وبياني، نعرض لبيانهما فيما يلي:

1_ الاعتراض النحوي:

نسبةً إلى النّحاة، وهو ما كان بين متلازمين أو متطالبين أو ما كان بين جزأي كلام بينهما اتّصال نحوي، وحدَّدَ "ابن هشام" مواقعه بسبعة عشر موضعًا[4]، منها: بين الفعل ومرفوعه، وبين الفعل ومنصوبه... إلخ باستثناء المثال السابع عشر: الاعتراض بين جملتين مستقلّتين، فإنَّه من قبيل الاعتراض البياني، ويعود هذا المزج عند "ابن هشام" إلى أنه لم يُحَدِّد بدايةً أيُّ النوعين سيتناول بل تكلَّم عن الاعتراض عامَّةً.

فمجال اشتغال النحاة هو التركيب وصور تَشَكُّلِهِ بحثًا عن العلاقات التي تُقيمها البِنَى اللسانيَّة فيما بينها، فكان الاعتراض عندهم هو ما «اعترض مجرى النمط التركيبي بما يَحُولُ دون اتّصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتّصالًا تتحقَّقُ به مطالب التضامّ النحوي فيما بينها، والجملة المعترضة في كل أحوالها أجنبيّة عن مجرى السياق النحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محلّ لها من الإعراب»[5].

لذا فالجملة المعترضة في عُرْف النحاة هي تركيب نحوي مستقلّ مبنًى يعترض مجرى تركيبين، مانعًا اتَّصالَهما لا محلَّ له من الإعراب، لإفادة المعنى على وجه ما.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص 575.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 61.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، ج2، ص 49 وما بعدها.

(5) تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص 183.

2_ الاعتراض البياني:

إذا كان اهتمام النحاة مُنْصَبٌّ على الجائز وغير الجائز حول مفهوم الاعتراض فإنَّ هذا الأخير أَفْسَحُ مجالًا عند البلاغيّين، كَوْنَ الأوَّل ضابطُه المبنى في حين أنَّ الثاني ضابطُه المعنى والاستحسان.

من المفترض أن يكون ضابط الاعتراض وحدّه تَوَسُّط كلام بين جملتين مستقلّتين بينهما اتّصال معنوي، لكن ما مدى التزام البلاغيّين بهذا الضابط؟

أضاف "جلال الدين القزويني" (ت 739 هـ) شرط آخر هو أن يكون لنكتة سِوَى دَفْع الإيهام حتى يَنْمَازَ عن التكميل الواقع في وسط الكلام لهذا الغرض[1].

وهناك من البيانيّين من لا يتقيَّد بشرط التوسُّط الموقعي وبفائدة دفع التوهُّم ما أدَّى إلى حصول مزج بين الاعتراض وغيره من صور الإطناب الأخرى هي: التكميل، والتذييل، والتتميم، نعرض لبيانها بإيجاز:

أ_ التكميل: هو «أن يُؤْتَى به في كلام يُوهِمُ خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم، وهو ضربان، ضرب يتوسَّط الكلام... وضرب يقع في آخره»[2]، والضرب الأخير منه يخالف الاعتراض في شرط وقوعه بين أجزاء مُتَطَالِبَة متَّصلة اتّصالًا معنويًّا أو نحويًّا حتى وإن كان لا محلَّ له من الإعراب، وأمَّا الضرب الأوَّل إذا كان أقلَّ من الجملة فليس باعتراض، أمَّا إذا توفَّر فيه شرط الاعتراض، عُدَّ نوعًا منه.

ب_ التتميم: «وهو أن يُؤْتَى في كلام لا يُوهِمُ خلاف المقصود بفضلةٍ تفيد نكتة»[3]، «ويكون بالكلمة فأكثر»[4].

ج_ وأما التذييل: فهو تعقيب جملة بجملة أخرى مستقلَّة تشتمل على معناها للتوكيد.

فالتتميم والتذييل إذا تحقَّق فيهما شرط الاعتراض صَارَا نوعًا منه.

---

(1) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، (دط)، (دت)، ص 206.

(2) المرجع نفسه، ص 203.

(3) المرجع نفسه، ص 205.

(4) السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، (دط)، (دت)، ص 205.

وبهذا يتبيَّن لنا أنَّه إذا تحقَّق شرط الاعتراض الذي هو الإفادة مع الاستقلاليَّة النحويَّة له، واتّصال ما يوجد على طرفيه من الكلام في أحد الأنواع الثلاثة السابقة صار نوعًا من الاعتراض.

وأحسن تعريف يمكن وضعه للاعتراض البياني وضبطه به ما أورده "ابن عاشور" إنَّ: «الجملة المعترضة هي الواقعة بين جملتين شديدتي الاتّصال من حيث الغرض المَسُوق له الكلام، والاعتراض هو مجيء ما لم يُسَق غرض الكلام له، ولكن للكلام والغرض به علاقةً وتكميلًا»[1].

ومن مزج بين التتميم والتكميل والاعتراض لم يشترط في الاعتراض أن يكون جملة فأكثر بل جَوَّزَ أن يكون أقلّ من ذلك، ولم يشترط فيه الانفصال النحوي عَمَّا قبله أو بعده من كلام، ومن جعل التذييل والتكميل اعتراضا لم يَشْتَرِط في الاعتراض وقوعه بين كلامين متّصلين معنًى، بل جوّز أن يكون في آخر الكلام.

إلى هنا اتّضح معنى الاعتراض، بنوعيه النحوي والبياني، ومن أنواع هذا الأخير الاعتراض التذييلي والتكميلي والتتميمي.

إلا أنَّ العلاقة بين هذين النوعين علاقة تكامل وليست تصادم أو تعارض؛ ذلك أنّ الاعتراض البياني في حقيقته إنَّما هو دراسة تكميليّة تُغطّي دراسة هذه الظاهرة الأسلوبيّة (الاعتراض) فبدايته من نقطة نهاية الاعتراض النحوي، فعلم النحو وعلم المعاني بينهما صلة وثيقة، فالأمر كما قال الدكتور "تمّام حسّان": «علم المعاني قمّة الدراسة النحويّة أو فلسفتها»[2].

وفي دراستي التطبيقيّة سأتجاوز الاعتراض النحوي لتشمل حتّى الاعتراض البياني؛ رغم كَوْنَ النصّ لا يقبل إلا آراء الخاصّة من أهل العلم، لكن حاولت أن أكون محتمية بآراء العلماء، من شروح الحديث المعتبرة.

---

[1] محمد ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج1، الدار التونسية، تونس، (دط)، 1984م، ص 671.

[2] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص 115، 116.

سادسًا: أساليب الجملة المعترضة

ترد الجملة المعترضة كسِوَاهَا من الجمل بأسلوبي الخبر والإنشاء[1]:

فالأسلوب الخبري: وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته –يُسْتَثْنَى من احتمال الكذب القرآن الكريم والحديث الشريف–، مثاله قول الشاعر "ابن ميَّادة":

فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا صلة يبدو لنا فنكارمه[2]

الشاهد: في اليأس راحة، وهي جملة معترضة بأسلوب خبري.

والأسلوب الإنشائي: هو الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب لذاته وهو ضربان:

- **طلبي:** هو الّذي يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، ويشمل صيغ الأمر والنهي والاستفهام والنداء والتمنّي والنهي.
- **غير طلبي:** وهو ما لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، وصيغُه كثيرة كالقسم والتعجُّب وصيغ المدح.

وهذه الأساليب الخبريّة والإنشائيّة تخرج عن معانيها الأصليّة إلى أغراض أخرى تُفْهَم من خلال السياق تدلُّ عليها قرائن لفظيّة ومعنويّة.

سابعًا: دلالات الجملة المعترضة

أ_ عند البلاغيّين:

إذا كان مجال النحاة ومحلّ اهتمامهم في اللغة هو معرفة الجائز وغير الجائز، فإنَّ اهتمام البلاغيّين مُنْصَبّ على التفرقة بين الجيّد والرديء[3]، والجملة المعترضة تفيد إلى جانب التوكيد معاني أخرى يقصدها المتكلّم، أشار البلاغيّون قديمًا إليها نذكر منها:

1 – التنزيه والتعظيم: كما في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل، 57]. فهنا تنزيه لله في قوله "سبحانه".

---

[1] الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، تح: عبد الرحمن البرقوني، دار الفكر العربي، (دط)، (دت)، ص 38، 151 وما بعدها.

[2] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 207.

[3] تتحدث كتب البلاغة على نوعين من أنواع الاعتراض، ما يأتي لفائدة وهو حسن مفيد، وما يأتي لغير فائدة سموه الاعتراض المعيب، ينظر في ذلك إلى: عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية علم المعاني، مكتبة الآداب، ط2، 1411هـ–1991م، ص 130، 131.

2 – الدعاء: نحو قول "عوف بن محلَّم الشيباني":

إنّ الثمانين– وبُلِّغتها– قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

فقوله (وبُلِّغتُها) جملة معترضة أفادت الدعاء، ومنه قول "المتنبي":

وتحتقرُ الدنيا احتقارَ مجرِّب يرى كُلَّ ما فيها– وحاشاك– فانيا

فقوله (حاشاك) اعتراض أفاد الدعاء فحَسُنَ في موضعه[1].

3 – المدح: نحو قول "أبي محمد الخازن": [2]

فأيّة طربة للعفو إن الـ كريم – وأنت معناه – طروب

فاعترض بقوله (وأنت معناه) والاعتراض هنا أفاد معنى المدح.

4 – التنبيه: على أمر ما، نحو قول الشاعر: [3]

واعلم–فعلم المرء ينفعه– أن سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِّرَا

فنبَّه في الجملة المعترضة (فعلم المرء ينفعه) إلى أنَّ علم الإنسان ينفعه.

5 – المطابقة مع الاستعطاف: كما في قول "المتنبي":

وخفوق قلبٍ لو رأيت لهيبه – ياجنتي– لرأيتِ فيه جهنما [4]

6 – بيان السبب لأمر فيه غرابة: نحو قول الشاعر: [5]

فلا هَجْرُهُ يبدو –وفي اليأس راحةٌ– ولا وَصْلُهُ يبدو لنا فنكارمُهْ

فقوله (وفي اليأس راحةٌ) بَيَّنَ السبب لأمر فيه غرابة وهو أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحبُ فهذا غريب.

7 – التقرير في نفس السامع[6]: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ (72) فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [البقرة، 72]، وهناك معانٍ وأغراض أخرى ذكرها البلاغيُّون[7].

---

[1] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 206.

[2] ينظر: إنعام عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، مر: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2، 1417هـ–1996م، ص 176.

[3] الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 206. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 60.

[4] الخطيب القزويني، المرجع نفسه، ص 207.

[5] المرجع نفسه، ص 207.

[6] توفيق الفيل، بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، 1991م، (دط)، ص 265.

[7] المرجع نفسه، ص 265 وما بعدها. الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 206 وما بعدها.

ب_ دلالات الجملة المعترضة عند المحدثين:

تختلف رؤية الباحثين المُحْدَثين للجملة المعترضة ودلالاتها بحسب الخلفيَّة اللغويَّة لكلّ باحث بين مُقلّد ومُجدّد[1]، نَعْرِضُ هنا بعض أقوال المحدثين وآرائهم حول الجملة المعترضة ودلالاتها الحديثة:

1_ الجملة الاعتراضيّة هي محلّ الاهتمام عِوَض الرأي القديم الذي يجعل وُرودَها في التركيب لغاية فرعيّة؛ في ذلك يقول الدكتور "محمد طاهر الحمصي": «والغرض من إيقاع هذه الجملة بين الشيئين المتلازمين إبرازها ووضعها موضع العناية والإهتمام»[2]، يُفْهَمُ من هذا أنَّها هي الغرض الأساسي من الإتيان بالجملة بغرض لفت الانتباه إليها، ويُعَضِّدُ هذا الرأي قول الدكتور "محمد أبو موسى": «الجملة الاعتراضيّة تشبه في الكلام الثمرة الكريمة التي تسقط فور نضجها لا تبالي في أيّ موقع سقطت، لو أنَّ المتكلّم هيَّأَ لها مكانًا غير الاعتراض لَمَا التفت السامع إليها، إلا بقدر ما يلتفت لغيرها من الجمل»[3]، وهي محور الحركة في التركيب، فهي إذًا تُحْدِثُ حركة أفقيّة ورأسيّة اعتمادًا على عنصر العُدول، يقول الدكتور "محمد عبد المطّلب": «وهكذا تظلُّ الدلالة في النصّ مشدودة في اتّجاه داخلي يلتقي في بؤرة واحدة تكون جملة الاعتراض هي محور الحركة...»[4].

2_ الجملة الاعتراضيّة ذات قيمة تداوليّة، فهي تأتي لبيان ما في نفس المتكلِّم، ومن خلالها نكشف عن مكامن نفسه، يقول "ابن القيّم" في هذا المعنى: «وفوائد الاعتراض تختلف بحسب قصد المتكلِّم وسياق الكلام من قصد الاعتناء والتقرير والتوكيد وتعظيم المُقْسَم عنه والمُخْبَر عنه ورفْع تَوَهُّم خلاف المراد والجواب عن سؤال مُقَدَّر إلى غير ذلك»[5]، ويضيف الدكتور "أحمد ماهر البقري": «الجملة الاعتراضيّة، ويعني اعتراضها أنَّها دخلت في سياق وهي

---

(1) لا يسع المقام هنا لتفصيل ذلك، وهو موضوع حريّ بالدراسة والتحليل.

(2) محمد طاهر الحمصي، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها، ص 530.

(3) محمد محمد أبو موسى، مراجعات في أصول الدرس البلاغي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1426هـ-2005م، ص 127، نقلا عن: محمد السعيد بن سعد، الجملة الاعتراضية والإعجاز، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، 2010م، قسم اللغة العربية وآدابها المركز الجامعي، غرداية-الجزائر، ص 17.

(4) محمد السعيد بن سعد، الجملة الاعتراضية والإعجاز، ص 18.

(5) ابن القيم الجوزية، التبيان في أيمان القرآن، تح: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1429هـ، ص 324-325.

أجنبيَّة عنه لحاجة في نفس القائل يريد التعبير عنها»[1]، فهي من جهة تكشف عن خواص تعبيريّة للمبدع انعكاسًا لما في نفسه، ومن ناحية أخرى بالمتلقّي الذي يثيره وجودها عن طريق العُدول في الصياغة والتركيب.

3_ ما من تعريف إلَّا ويشير إلى كون الجملة المعترضة لا تأتي إلَّا لفائدة ونكتة بلاغيّة، كما أنَّها تُكْسِبُ التركيب الذي تَرِدُ ضمنه قابليّة للتأويل ودلالات متجدّدة، يقول الدكتور "عبد المطّلب": «ولا شكّ أنَّ التركيب الذي يحتوي على الاعتراض يُفرِزُ دلالته في شكلها المتجدّد من خلال هذا الاعتراض»[2].

---

[1] أحمد ماهر البقري، النحو العربي (شواهد ومقدمات)، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1988م، ص 161-162، نقلا عن: محمد السعيد بن سعد، الجملة الاعتراضية والإعجاز، ص 18.

[2] محمد عبد المطلب، جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 1995م، ص 167.

الفصل الثاني

الجملة المعترضة وأثرها النحوي والأسلوبي في صحيح البخاري

توطئة

الدّراسة التطبيقيّة

توطئة:

أوّلًا: الأسلوبيّة والنص النّبوي الشّريف

رغم تعدّد واختلاف التّعاريف التي تناولت الأسلوب إلّا أنّ التعريف الأشهر هو الّذي يرى أنّه: «طريقة للتّعبير عن الفكر بوساطة اللّغة»[1]، أمّا الأسلوبيّة بوصفها منهجا حديثا؛ فهي الدّراسة الوصفيّة التّحليليّة للأسلوب، تبحث عن الخصائص الفنّية الّتي تميّز نصًّا عن آخر، وكاتبًا عن غيره من أثر اللغة الّتي يحملها في خلجات نفسه، والّتي يجب أن تحقّق وحدة داخليّة حقيقيّة، وعلى الباحث أن يواجه هذا الشكل الدّاخلي لتفسير بنيته ودلالته، وذلك باعتماده على ثلاث محدّدات أساسيّة تشكّل البناء اللّغوي للنص، وهي الاختيار والتّركيب والانزياح[2]، ومنه فالدّراسة الأسلوبيّة تعتمد المدخل اللّغوي أساسًا للولوج إلى النصّ دراسة تتوخّى الموضوعيّة.

ولقد تناول الباحث "عبد العزيز فتح الله" قضيّة دراسة الحديث النّبوي الشّريف دراسة أسلوبيّة وخَلُصَ إلى نتائج أهمّها:

1_ إذا كانت الأسلوبيّة باعتبارها منهج هو نتاج فكر وعقيدة ومزاج ثقافي يختلف تمامًا عن فكرنا وثقافتنا، لا تغطّي كلّ جوانب الإبداع البشري (الكلام البشري)؛ فإنّها عن كلام الله وكلام رسول الله أولى بالعجز والتقصير؛ كونها تركّز على العمل الأدبي من خلال لغته، ولا تلتفت إلى ملابسات النصّ الخارجيّة، ومعلوم لدينا أنّ القرآن الكريم لا يمكن فهمه ودراسته دون الوقوف على أسباب النّزول وغيرها من الملابسات، ومثله الحديث النّبوي الشّريف.

2_ المدخل اللّغوي في الدّراسة الأسلوبيّة مدخل هام لكنّه ليس المدخل الوحيد لتناول النص القرآني الكريم أو النص النّبوي الشّريف.

3_ لا يمكن تناول نصّي القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف على أنّهما نصوص من إبداع بشري عبقري.[3]

---

[1] بيير جيرو، الأسلوبيّة، تر: منذر عيّاشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب–سوريا، ط2، 1994م، ص 10.

[2] ينظر: د.أحمد درويش، الأسلوب والأسلوبيّة، مج5، مجلّة فصول، ع1، القاهرة، 1981م، ص 60–68.

[3] ينظر: عبد العزيز فتح الله علي عبد الباري، الأسلوبيّة والنصّ النّبوي الشّريف مدخل للدّراسة، كلّيّة المعلّمين، جامعة عمر المختار، عضو رابطة الأدب الإسلامي العالميّة، سلسلة نحو منهج إسلامي في البلاغة والنّقد (1)، 1430هـ–2009م،

والحديث النّبوي الشريف هو كلام بشر منزّه عن كلّ نقص وعيب، ولم تكن غاية صاحبه الإبداع الأدبي قصدًا، بيد أنّ ذلك لا يعني أنّ كلامه –صلّى الله عليه وسلّم– كلامٌ عاديٌّ، بل هو كلام بلغ قمّة الفصاحة والبلاغة والبيان، يقول "الرّافعي": وإذا أراك القرآن أنّه خطاب السّماء للأرض، أراك هذا أنّه كلام الأرض بعد السّماء.[1]

وجميع شهادات البلاغيّين –فيما نعلم– ترقى بكلام النبوّة إلى المرتبة الثّانية بعد القرآن الكريم في الفصاحة والبلاغة والبيان، على الرّغم من أنّه –صلّى الله عليه وسلّم– لم يكن يعني الإبداع الأدبي قصدًا وتكلّفًا، وإنّما كان كلامه طبعًا وفطرة أصيلة يصدر عن تلقاء نفسه مؤيّدًا بالوحي، ولا نعلم أنّ هذه الفصاحة قد كانت له –صلّى الله عليه وسلّم– إلّا توفيقًا من الله وتوقيفًا[2]، وفيما وصف به رسول الله نفسه قوله: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ»[3].

وتعريف الأسلوب على أنّه اختيار هو الأنسب في دراسة النصّ النبوي الشّريف لمواءمته لطبيعة عمليّة الإبداع وكونه أكثر فائدة في استجلاء الأسلوب الأدبي؛ على أنّ الاختيار عنده –صلّى الله عليه وسلّم– يتمّ فطريًّا دون تأمّل أو تفكّر، بل كانت تتمّ سليقة وطبعًا[4]، بالإضافة إلى أنّ الاختيار يغطّي مفهومي التركيب (التأليف) والانزياح، كونهما يصدران عن عمليّة اختيار.

وعلى هذا ستكون منهجيّة الدّراسة الأسلوبيّة لحديثه –صلّى الله عليه وسلّم– على المقارنة الأسلوبيّة بين الاختيارات المتحقّقة بالفعل –أي النص الّذي ورد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم– بلفظه، وبين الاختيارات المستبعدة المفترضة من خلال ما يوفّره النظام اللّغوي؛ على اعتباره المعيار الّذي على أساسه تمّ الاختيار.

وتعترضنا هنا قضيّة رواية الحديث بالمعنى، فكون دراسة أسلوبيّة لنص لا يثبت نسبة لفظه للرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– لا جدوى منها للوصول إلى بيان بلاغته، وإذا كان البخاري في صحيحه –الّذي هو محلّ دراستنا– رُوِيَ أنَّ ما أثبته لا يمثّل إلّا النزر اليسير ممّا كان يحفظه من الأحاديث النبويّة، فهذا يعني أنّ صحيحه يمثّل موقفًا علميًّا من رواية

---

(1) ينظر: مصطفى صادق الرّافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط9، 1393هـ–1973م، ص 328.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 327.

(3) البخاري، صحيح البُخاري، ص 550.

(4) ينظر: عبد العزيز فتح الله علي عبد الباري، الأسلوبيّة والنصّ النّبوي الشّريف مدخل للدّراسة، ص 50–54.

الحديث النّبوي، يدلّ بوضوح على أنَّ ما أثبته في صحيحه هو ما اطمئنَّ إلى صحّته، كما يدلّ على أنّه لم يطمئن الاطمئنان التّام إلى الجزء الأكبر ممّا كان يحفظه من الأحاديث النّبويّة. وهذا دليل على المنهجيّة العلميّة الصّارمة في التوثيق الّتي كان الإمام البخاري يتحرّاها في ميز الأحاديث النبويّة الّتي كان يحفظها.

ونظرًا لاقتصار دراستي على كتاب واحد من كتب صحيح البخاري فإنّي لم أكتف بالأحاديث الّتي بلفظه –صلّى الله عليه وسلّم– بل أضفت إلى دراستي بعض الأحاديث، والّتي هي بلفظ الصّحابة –رضوان الله عليهم– ممّن عُرِفَ بالبلاغة وقوّة البيان كسيدنا عليّ –كرّم الله وجهه– وسيدنا عمر –رضي الله عنه– وغيرهما.

ثانيًا: نبذة عن كتاب الجهاد والسّير

يلخّصها "ابن حجر العسقلاني" في قوله: «اشتمل كتاب الجهاد من الأحاديث المرفوعة على ثلاثمائة وستّة وسبعين حديثًا، المعلّق منها أربعون طريقًا والبقيّة موصولة، المكرّر منها فيه وفيما مضى مائتان وستّة وستُّون، والخالص مائة وعشرة أحاديث وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة (الجنّة مائة درجة) وحديثه (لولا أنّ رجالًا) وحديث جابر (اصطبح ناسٌ الخمر) وحديث المغيرة (بلغنا نبيّنا) وحديث سهل بن حنيف في قول عمر، وحديث السائب بن يزيد عن طلحة، وحديث أنس عن أبي طلحة، وحديثه في قصّة ثابت بن قيس، وحديث سهل في أسماء الخيل وحديث أنس في العضباء لا تسبق، وحديث سعد (إنَّما تُنْصَرُونَ بضعفائكم) وحديث سلمة (ارموا وأنا مع ابن الأدرع) وحديث أبي أُسيد (إذا أكثبوكم) وحديث أبي أُمامة في حلية السّيوف، وحديث ابن عمر (بُعِثْتُ بين يدي السّاعة) وحديث ابن عبّاس في الدّعاء ببدر، لكن أخرجه من طريق أخرى عن ابن عبّاس عن عمر، وحديث عمرو بن تغلب في قتال التّرك، وحديث أبي هريرة في التحريق، وحديث ابن مسعود فيما غبر من الدّنيا، وحديث قيس بن سعد في التّرجيل، وحديث العبّاس في الرّاية، وحديث جابر في التّسبيح... وفيه من الآثار عن الصّحابة فمن بعدهم سبعة وعشرون أثرًا، والله أعلم»[1].

[1] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج6، ص 225.

_ الدّراسة التطبيقيّة

1_ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَصِينٍ أَنَّ ذَكْوَانَ حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادَ، قَالَ: لَا أَجِدُهُ، قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ وَلَا تَفْتُرَ وَتَصُومَ وَلَا تُفْطِرَ، قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ فَرَسَ الْمُجَاهِدِ لَيَسْتَنُّ فِي طِوَلِهِ، فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٍ»[1]. [باب فضل الجهاد والسّير]

_شرح الألفاظ الصّعبة:

(لَيَسْتَنُّ فِي طِوَلِهِ): أَي، ليمرح بنشاط، وَأَصله من الاستنان، وَهُوَ الْعَدو. قَالَ "الْجَوْهَرِي": الاستنان أَن يرفع رجلَيْهِ ويطرحهما مَعًا، وَيُقَال: أَن يلح فِي عدوه مُقبلا أَو مُدبرا[2].

_ المعنى العام للحديث:

جاءت أحاديث كثيرة بفضل الجهاد في سبيل الله، ومنها هذا الحديث، وفيه «شبّه حال المجاهد في سبيل الله بحال الصّائم القائم في نيل الثّواب في كلّ حركة وسكون، لأنّ المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة عن العبادة، فأجره مستمرّ، وكذلك المجاهد، لا تضيع ساعة من ساعاته بغير ثواب»[3]، وهو ثواب شامل لكلّ تفاصيل عمليّة الجهاد حتّى إنّ عَدْو الفرس يكتب للمجاهد حسنات.

_التحليل:

ورد في الحديث اعتراضان الأوّل بجملة (صلّى الله عليه وسلّم)، وهي جملة خبريّة لفظاً، إنشائية معنى؛ لأنه ليس المراد أنّي أُخبرُ بأن الله صلّى؛ ولكنّني أدعو الله عزَّ وجلَّ أن يُصلِّيَ، فهي بمعنى الدُّعاء، والدُّعاءُ إنشاءٌ، وقوله: (وسلَّم) أيضاً جملةٌ خبريةٌ لفظاً، إنشائيَّةٌ معنى، أي: أدعو اللهَ تعالى بأن يُسَلِّمَ على محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ. والسَّلامُ: هو السَّلامةُ من النقائص والآفات. فإذا ضُمَّ السَّلامُ إلى الصَّلاةِ حَصَلَ به

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 517.

[2] بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، دار الفكر، (دط)، (دت)، ص 82.

[3] موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ج7، دار الشروق، ط1، 1423هـ-2002م، ص 523.

المطلوبُ، وزال به المرهوبُ، فَبالسَّلامِ يزولُ المرهوبُ وتنتفي النقائصُ، وبالصَّلاة يحصُلُ المطلوبُ وتَثْبُتُ الكمالاتُ. [1]

وأمّا الاعتراض الثّاني فكان بجملة (إذا خرج المجاهد)، فوقع بين الفعل (تستطيع) وجملة المفعول به (أن تدخل)، وهو هنا بمثابة قيد زمني، وغيابه هو بمثابة غياب جملة الشّرط في التّركيب الشّرطي؛ ممَّا يبيّنُ أنّ الشّرط (وهو الاعتراض) أقام علاقته مع التّركيب الوارد فيه علاقة تلازميّة، فالتّقييد تمَّ بعلاقة تلازميّة، تلازمت بها معاني الأجزاء التّركيبيّة (التّركيب المُعْتَرَضْ فيه + الاعتراض)، لتدُلَّ بذلك على وجوب تلازم الأحداث في الواقع، مِمَّا جعل زمن البدء في الصّلاة والصّيام يتقيَّدُ بزمن خروج المجاهد، والملاحظ أيضًا على المستوى التركيبي حلول الشّرط في وسط الجواب ولم يُقَدَّمْ أو يُؤَخَّر كما هو معهودٌ عنه، والسَّبب في ذلك راجعٌ أيضًا للعلاقة التّلازميّة بينهما، فتلازم الصّلاة والصّوم بخروج المجاهد للجهاد أنتج تداخلاً على مستوى التّركيب.

وجملة الاعتراض (إذا خرج المجاهد) جملة شرطيّة تألّفت من: إذا (أداة شرط غير جازمة) + خرج (فعل ماض) + المجاهد (فاعل).

فالتّركيب الاعتراضي جاء في شكل جملة فعليّة ماضويّة، غير أنَّه تركيب يدلّ على الزمن المستقبل كون الجملة شرطًا لـ (إذا) وإنّما استُعْمِلَتْ بهذه الصّيغة لإرادة التّنبيه على تحقّق وقوع الشّرط.

فمجيء جملة الاعتراض بجملة فعليّة توحي بالحركة والتّجدّد، فالحركة لأجل أن يقرّب المعنى للسّائل وينشط ذهنه لتقبّل الكلام، والتّجدّد لأنّ الجهاد أمر مستمرّ في هذه الأمّة وغير مقيّد بزمان أو مكان معيّن، بل هو مستمرّ باستمرار هذه الأمّة.

ورود (إذا) وهي من أدوات الشّرط الأصليّة للفت انتباه السّامع، ولأنَّها تُؤْذِنُ بذكر جوابها بعدها؛ فإذا سمعها السّامع تَرَقَّبَ ما سيأتي بعدها، فعندما يستمعه يتمكّن من نفسه كمال التّمكّن.

ونلاحظ أنَّه –صلَّى الله عليه وسلّم– عدل عن استعمال (إن) لأنّه كما يقول "الخطيب" في (الإيضاح): «أنَّ الأصل في (إن) ألَّا يكون الشّرط فيها مقطوعًا بوقوعه، كما

---

[1] ينظر: كلام الشيخ العثيمين –رحمه الله–، موقع صيد الفوائد، SAAID.NET.

تقول لصاحبك، إن تكرمني أكرمك، وأنت لا تقطع بأنَّه يكرمك»[1]، ويرى أهل المعاني أنّ (إذا) تُسْتَعْمَلُ مع المتوقّع وقوعه، فالأصل في (إذا) أن يكون الشّرط مقطوعًا بوقوعه، كما تقول: إذا زالت الشّمس أتيتك[2]، وهو ما يشير إلى وظيفة (إذا) في الحديث؛ فـ (إذا) تُعَدُّ نقطة ارتكاز حينما نلغيها تصبح الجملة لا قيمة لها، لأنّها سوف تكون مجرّد إخبار عن شيء قد مضى أو سيحدث في المستقبل، ومن ثمَّة سوف يختلّ المعنى، ومن وظائفها المعنويّة أيضَا، الوظيفة التأكيديّة التّرسيخيّة الّتي تَنْقُلُ السّامع مِمَّا يَأْلَفُهُ من محسوسات ومشاهد يوميّة متجلّية إلى مشاهد تقع في المستقبل وذلك لزيادة تَمَثُّل المعنى والمُبْتَغَى في ذهن الرّجل السّائل.

وورود (خرج) بدل كلمة سادت في القرآن الكريم والحديث النبوي وهي كلمة (نفر) الّتي هي من ألفاظ الجهاد، وتعني الخروج للجهاد، لكنَّها أكثر حِدَّةً وأشدّ من لفظة (خرج)؛ لأنَّ النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– ليس في موضع الدّعوة للجهاد والحثّ عليه، وإنَّما هو في مقام إجابة عن تساؤلات الرّجل.

وكان الفاعل كلمة (المجاهد) مفردة وليست جمعًا ميلٌ للخِفَّة؛ كون المفرد أخفّ من الجمع، وتَجَنُّبًا لإثقال ذهن السّامع.

ومنه فالجملة المُعْتَرِضَة في هذا النصّ كانت نقطة ارتكاز، بُنِيَ عليها النصّ الشّريف، وذلك لعظيم فضل الجهاد، فلمّا كان الجهاد أثقل على النّفوس لما فيه من تضحية بالنّفس، الّتي هي أرفع درجات التّضحية، احتاج للحثّ عليه والتحفيز له أن يوازي ويساوي أجر المصلّي والصّائم الّذَيْن لا يَفْتُرَانِ، يقول "القاضي عياض": «هذا تفخيمٌ عظيمٌ للجهاد لأنَّ الصِّيام وغيره مِمَّا ذُكِرَ من الفضائل قدْ عَدَلَهَا كُلَّهَا الجهاد حتَّى صارت جميع حالات المجاهد وتصرُّفاتِهِ المباحة تعدل المواضبة على الصَّلاة وغيرها؛ وفيه الفضائل لا تُدْرَكُ بالقياس وإنَّما هي إحسانٌ من الله لمن شاء»[3].

---

[1] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 95.

[2] المرجع نفسه، ص 95.

[3] محمّد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطّأ، ج2، المطبعة الخيريّة، (دط)، 1410هـ، ص 286.

2_ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِيْ سَعِيْدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِيْ سَبِيلِهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ وَتَوَكَّلَ اللهُ لِلْمُجَاهِدِ فِيْ سَبِيلِهِ بِأَنْ يَتَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ، أَوْ غَنِيمَةٍ»[1]. [باب أفضل الناس مؤمن مجاهد..].

_ المعنى العام للحديث:

يوضّح رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الجهاد في سبيل الله بأسلوب آخر يختلف عن أسلوب الحديث السّابق الّذي «نفى فيه صلى الله عليه وسلم وجود عمل يعدل الجهاد وبيّن أنّ ثواب المجاهد منذ أن يخرج من بيته إلى أن يعود يعادل ثواب من يصوم هذه الفترة لا يفطر نهاره ويقوم ليله بهمّة ونشاط وفي هذا الحديث يمثّل ثواب المجاهد بثواب القائم كالحديث السابق ويزيد عليه أنّ الله تعالى تعهّد للمجاهد بأمرين بل بأحد أمرين تعهّد إن توفّاه أن يدخله الجنة في الحال وبغير حساب وهذا العهد صريح في قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [التوبة: 111]، وتعهد إن أرجعه سالما أن يرجعه بأجر عظيم جدا إن لم يحصل على غنيمة وبأجر أقل إن حصل على غنيمة ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 111]، وفي غمرة بيان الفضل للمجاهد لا ينسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبرز ضرورة إخلاص المجاهد لينال هذا العهد الإلهي، والإخلاص أمر داخلي لا يعلمه إلا الله فهو وحده الّذي يعلم من قصد بجهاده إعلاء كلمة الله ويعلم من يقصد الشهرة ومن يقصد المغنم ومن يقصد الحميّة والعصبيّة ومن يقصد إبراز الشجاعة وأن يُرى مكانه وقوّته وما هذا الوعد إلا لمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا»[2].

_ التحليل:

في الحديث اعتراضان؛ أوّلهما كان بجملة (والله أعلم بمن يجاهد في سبيله)، ويُمَثِّلُ هذا الاعتراض كسرًا للعلاقة الموجودة بين المُسْنَد والمُسْنَد إليه؛ بين المبتدأ والخبر، فهو هدمٌ لعلاقة عظيمة هي علاقة الإسناد الّتي هي من أقوى الرَّوابط المعْنَويّة؛ لأنَّهُ بغيابها يكون الكلام في حكم الأصوات التي يُنْعَقُ بها غيرُ دالَّةٍ على معنى؛ إلَّا أنَّه لم يتم هدمُها بالكلّيّة،

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 518.

[2] موسى شاهين لاشين، المنهل الحديث في شرح الحديث، ج3، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1422هـ-2001م، ص 77.

إنَّما تمَّ انتهاكها فقط وتأجيل الخبر، مِمَّا يدُلُّ على أهمِّيّة هذه الرِّسالة الّتي قُدِّمتْ حتَّى على أهمّ ما في الإسناد وهو الفائدة –الخبر–، إلى هنا تتجلَّى لنا وظيفة الاعتراض في أنَّهُ يُمَكِّنُ مِنْ إبْلاغ بعض المعاني وتعجيلها والمبادرة بها في حينها حتَّى يُسْتَعانَ بها على فهم المقصود، كما يَدُلُّ في الوقت ذاته على عظم محتوى هذه الرّسالة، ومن أجلها لم تُحْتَرَمْ حتّى أقوى الرَّوابط الّتي تُؤَلِّفُ الكلام.

هذا من الناحية التركيبيّة، أمَّا من الناحية المعنويّة فنلْحَظُ أنَّ التركيب الاعتراضي كان بؤرة إشعاع انعكست ظلالها على كل زوايا الحديث الشّريف؛ ذلك أنَّ صدق رسالة الجهاد مَرْهُونٌ بِكُلِّيَّتِهِ بإخلاص النّيَّةِ فيه لله تعالى وموقوفٌ عليها، يقول "بدر الدّين العيني" في ذلك: «قولُه والله أعلم بمن يجاهد في سبيله وقع جملة معترضة يعني الله أعلم بعقد نيَّته إن كانت خالصةٌ لإعلاء كلمته فذلك المجاهد في سبيل الله وإن كان في نيَّتِه حبّ المال والدّنيا واكتساب الذّكر بها فقد أشرك مع سبيل الله سبيل الدّنيا»[1].

وكانت جملة الاعتراض جملة اسميّة الّتي تدلّ على الثّبات والاستقرار، أي ثبات وأزليّة علم الله لنيّات عباده ولكلّ شيء، فهو علم أزليّ ثابت لا انتهاء له.

وابْتُدِئَتْ جملة الاعتراض بالواو، وهو الأسلوب الأكثر شيوعًا في الكلام، وإذا كان الاعتراض خَلْخَلَةً للتّركيب الّذي يَرِدُ فيه؛ فإنَّهُ يَسْبِقُهُ انكسار ذهني في فكر المتكلّم وهو ما يُعْرَفُ باسم «الخاطر الطَّارئ من دعاء أو قسم أو قيدٍ بشرط أو نفي أو وعد أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلّم أن يَلْفِتَ إليه انتباه السّامع»[2]، وهي حركة استدْعائيَّة للمعاني الّتي يَقْصِدُ المتكلّم تبْليغَها، كما حدث في النصّ الشّريف؛ فأسلوب الاعتراض يمنحُ مُسْتَعْمِلَ اللُّغة مساحةً أوسع من أجلِ إبلاغ أكبرَ عددٍ ممكن من أغراضه.

_ أمّا الاعتراض الثّاني فكان في: «وَتَوَكَّلَ اللهُ لِلْمُجَاهِدِ فِيْ سَبِيْلِهِ بِأَنْ يَتَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيْمَةٍ»، بجملة (بأن يتوفّاه)، وهي جملة فعليّة، فأمر الوفاة متجدّد ومستمرّ في العباد.

ووقع الاعتراض هنا بين الفاعل لفظ الجلالة والمفعول المصدر المؤوّل (أن يدخله)، وقد أحدث الاعتراض في التّركيب خلخلةً واهتزازًا انعكس وبَدَا واضحًا في اختلاف شُرَّاح

---

[1] بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، ص 84.

[2] تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص 183.

الحديث حول هذا التّركيب فأُوِّلَ بتفسيرات مختلفة، فجعلها (ابن حجر العسقلاني) شرطيَّة وجزاؤه إدخاله الجنّة، يقول: «أي بأن يدخله الجنّة إنْ توفَّاه»[1]، بينما جعلها "العيني" مصدريَّة، يقول: «(أنَّ) في الموضعين مصدريَّة تقديرُه ضَمِنَ الله بتوفِّيه بدخول الجنّة»[2].

والواضح أنَّ الجملة في سياقها شرطيَّة، ذلك أنَّ دخول الجنّة مرتبط بالوفاة في تعاقب وترتيب زمني، غير أنَّ مجيء تركيبها في شكل مصدر مؤوَّل، زيادة في التّثبيت والتّوكيد، لأنَّ المصدر المؤوّل يدلّ على الذّات والحدوث وزمن معيّن، بخلاف المصدر الصّريح الّذي يدلّ على الحدوث فحسب[3]، وورود (أَنْ) مُخَفَّفة من الثَّقيلة؛ لأنَّ الفعل الّذي يليها فعلٌ مضارع تضمَّن معنى الاستقبال، ووروده بدل (إذا) أنّها تستعمل لغير المقطوع بوقوعه –كما أسلفنا– ومعلومٌ أنَّ حدث الوفاة ليس لازمًا بالخروج للجهاد، فليس كلّ من خرج للجهاد سيُتَوَفَّى.

وورود لفظ (الوفاة) بدل ألفاظ أخرى مثل (الموت) يُحيلُنا إلى البحث في التّمايز الدَّلالي بين اللّفظتين، يقول الباحث "عدنان الغامدي": إنَّ: الموت انتزاع روح الكائن الحيّ من جسده فيتوقَّف الدّم عن الجريان في أعضائه وتنتفي عنه الحياة وعلاماتها، ويقع الموت حتمًا على كلِّ حيٍّ بشرًا كان أو سِواه.

أمَّا الوفاة فهي: توقُّفُ جريان القلم وانقطاع عمل العبد العاقل المُكَلَّف ووفاءه وتمامه، وجزاء أجره من الله واستيفاءه بخروج نفسه من جسده.[4]

فالموت للجسد والوفاة للنّفس لهذا قال الله تعالى لعيسى –عليه السّلام–: ﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران، 55]، وهذه الوفاة لا يلزم فيها وقوع الموت (الجسدي)؛ وإنَّما هو توقُّف كَسْبِهِ الدُّنْيَوِي بوفاته واستيفاء الله لعمله واستيفاء عيسى –عليه السّلام– لأجره، ودليل ذلك من كتاب الله في قوله تعالى: " ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَتِي قَضَى عَلَيْهَا المَوْتَ وَيُرْسِلُ الأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، [الزمر: 42].

---

(1) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج6، ص 10.

(2) بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، ص 84.

(3) ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد، (دط)، (دت)، ص 250.

(4) عدنان الغامدي، مدوّنة أوجه البيان في كلام الرحمن، الفرق بين الموت والوفاة وبين الرّوح والنّفس، 2014/02/24م.

ومنه فمجيء لفظ (الوفاة) في الحمل الاعتراضي هو تشريفٌ للمجاهد في سبيل الله، ذلك أنَّ الوفاة ارتبطت بالرُّوح وهذه الأخيرة لم ترتبط بالعمل والكسب في الدّنيا، وهو تنزيهٌ لرسالة الجهاد والمجاهد في أنّها في سبيل الله وطلبًا للآخرة ونعيمِها بعيدًا عن الدّنيا، يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾. [البقرة: 154]، يقول "الطّبري" في تفسيره لهذه الآية:

«يا أيّها الّذين آمنوا استعينوا بالصّبر على طاعتي في جهاد عدُوِّكم، وترك معاصي، وأداء سائر فرائضي عليكم، ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله: هو ميّت، فإنَّ الميِّت من خَلْقِي من سَلَبْتُهُ حياته وأَعْدَمْتُهُ حواسه، فلا يلتذّ لذَّةً ولا يُدْرِكُ نعيماً، فإنَّ من قُتِلَ منكم ومن سائر خَلْقِي في سبيلي، أحياءٌ عندي، في حياة ونعيم، وعيشٍ هنيٍّ، ورزق سَنِيٍّ، فرحين بما آتيتهم من فضلي، وحَبَوْتُهُمْ به من كرامتي. كنَّا نُحَدَّثُ: أنَّ أرواح الشهداء تعارف في طير بيض يأكلن من ثمار الجنّة، وأنَّ مساكنهم سدرة المنتهى، وأنَّ للمجاهد في سبيل الله ثلاث خصال من الخير: من قُتِلَ في سبيل الله منهم صار حيّاً مرزوقاً، ومن غلب آتاه الله أجراً عظيماً، ومن مات رزقه الله رزقاً حسناً. ولا تقولوا لمن يُقْتَل في سبيل الله أموات بل أحياء، في صور طير خضر يطيرون في الجنّة حيث شاؤوا منها، يأكلون من حيث شاؤوا»[1].

فاستعمال (الوفاة) بدل (الموت) هو:

عدولٌ عن المادِّيّة إلى المعنويَّة، أو بالأحرى ارتقاء بالمجاهد من (المادة ←الدّنيا ←النفس) إلى الرّوح الّتي تطلب شرف الجهاد.

عدولٌ عن الرّياء والسّمعة إلى إخلاص النّيّة في الجهاد في سبيل الله.

ومنه فإنّ أسلوب الاعتراض في الحديث الشّريف كان مركز الدّلالة، ارتبطت به ألفاظ الحديث السّابقة واللّاحقة، فالجهاد بدون إخلاص النّيّة لله تعالى لا معنى له ولا يساوي شيئًا عند الله؛ فكلّ عملٍ فيه طلب للدّنيا وللرّياء والسّمعة معدوم عند الله، بل قد يكون جزاؤه هو العكس؛ أي دخول النّار والعياذ بالله، وكذا دخول الجنّة الّذي هو مرهونٌ بالإخلاص لا يتمّ أيضًا قبل أن يُتَوَفَّى المجاهد ويستكمل رزقه في الدّنيا من عمل وغيره، لذا استئنف –في حال

---

[1] الطبري، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مج1، تح: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، (دط)، (دت)، ص 435.

لم يستوف نصيبه من الدّنيا- بقوله (أو يرجعه سالمًا مع أجرٍ أو غنيمة)، وكما يقول "الكرماني":

«ضَمِنَ الله بملابسة التّوفّي إدخال الجنّة وبملابسة عدم التّوفّي في الرّجوع بالأجر والغنيمة؛ يعني لا يخلو من الشّهادة أو السّلامة فعلى الأوّل يدخل الجنّة بعد الشهادة في الحال، وعلى الثّاني لا ينفكّ عن أجرٍ أو غنيمة مع جواز الجمع بينهما فهي قضيّة مانعة الخلوّ لا مانعة الجمع»[1].

[1] الكرماني، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ج12، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1401هـ-1981م، ص 96.

3_ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَاد، عَنْ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ الله عَنْه: أَنَّ رَسولَ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ: «والَّذِي نَفْسِي بِيَده لَا يُكْلَمُ أَحَدٌ في سَبِيلِ اللهِ، وَالله أَعْلَم بِمَنْ يُكْلَمُ في سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاء يَوْمَ الْقِيَامَةِ واللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ والرِّيحُ رِيحُ الْمِسْكِ»[1]. [باب من يجرح في سبيل الله عز وجل].

_ المعنى العام للحديث:

لم يقتصر فضل الجهاد على الموت في سبيل الله، بل تعدّاه إلى الجراح الّتي بسبب الجهاد، فلو توفّي صاحبها بسببها كان له أجر المجاهد فـ «جراحة القتال للمجاهد هي امتداد للمعركة بالنسبة له وأنّ آثار إصابته ستكتب له جهادا وأنّ موته في بيته بسبب جراحاته الحربية استشهاد بل يزيد هذا الاستشهاد بعلامة يراها أهل الموقف العظيم يعرفون منها أنه شهيد علامة يتمنّاها غير الشهداء المسك يفوح واللّون الأحمر الشبيه بالدّم يسيل لكنّه لا ينفر منه البشر ولا يشمئزّون منه فالصّفات المنفّرة في الدم غير موجودة؛ نتن الدم وخبث ريحه بُدِّلَ وأصبح كالمسك»[2].

_ التحليل:

مهّد الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– للحديث بالقسم: (والّذي نفسي بيده)، أي روحي بقدرته وتحت تصرّفه، وسيق القسم هنا لغرابة الخبر قصد تمكينه في نفس المخاطب مع غرابته، وفيها إشارة واضحة من النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– إلى أنّه وإن كان نبيّاً، فإنّه لا يملك من أمره شيئاً، فإنّ نفسه الّتي بين جنبيه بيد الله تعالى، وفيها تسليمٌ مطلق لإرادة الله واعتراف بعبوديّته وبشريّته، فما هو إلّا رسول مبلّغ عن ربّه، فها هو يقسم على أمر غيبي سيكون يوم القيامة يعلمه ولا يعلمه قومه، ويراه ولا يرونه، ومن شأن هذه الأخبار أن يعزّزها المخبر بما شاء من المعزّزات والمؤكّدات؛ لأنها فوق إدراك البشر ليدفع الشكّ عن نفس تضيق بشريّته عن إدراك ما لا تراه، كما أنّ هذا التوكيد هو دليل ثقة المتكلّم بما يقوله وإيمانه بوقوعه، فهو دليل صدق قائله حين يقع في المستقبل.[3]

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 520.

[2] موسى شاهين لاشين، المنهل الحديث في شرح الحديث، ج3، ص 82.

[3] أميمة بدر الدّين، بلاغة القسم في الحديث النّبوي الشّريف، مج26، مجلة جامعة دمشق، ع 3+4، 2010م، ص 56.

وقع الاعتراض هنا بين المستثنى منه والمستثنى بجملة اسميّة[1]، وهو انتهاك للرّابطة اللّغويّة القويّة، والّتي لا تنتهك إلّا من أجل أمر جلل، لاحتياج الاستثناء المنقطع إلى ما قبله لفظًا ومعنًى، أمّا اللّفظ فلأنَّه لم يُعْهَدْ استعمال (إلّا) وما في معناها إلَّا متَّصلاً بما قبلها لفظًا، وأمَّا المعنى فلأنَّ ما قبله يجعل السّامع ينتظر كلامًا ليَتُمَّ المعنى في ذهنه، فانتهاك هذه الرّابطة يوازي في شدّته قوّة الرّسالة الّتي من أجلها فُصِلَ بينهما.

هذا من النّاحية التركيبيّة أمّا من النّاحية المعنويّة فجاء الاعتراض مُقَرِّرًا لمعنى المُعْتَرِضْ فيه وتفخيم شأن من يُكْلَم في سبيل الله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى في صيانة الجهاد عن الرّياء والسّمعة وتنبيهًا على الإخلاص فيه، وأنّ الجزاء المذكور هو لمن أخلص لتكون كلمة الله هي العليا، ولم يخرج مباهاةً ولا فخرًا ولا ابتغاء دنيا يقصدها، وإخلاص القصد لوجه الله تعالى بمثابة شرط في نيل هذا الثّواب.

نتناول جملة الاعتراض لنرى ما جاء فيها من عدول لأجل توصيل المعنى بأقوى السّبل:

وردت هنا لفظة (أعلم) وهي صيغة التّفضيل بدل لفظة (عالم) فقال: (والله أعلم بمن يُكْلَمُ في سبيله) عوض (والله عالم بمن يُكْلَمُ في سبيله)، هذا العدول عن اسم الفاعل إلى أفعل التّفضيل عدولٌ في المبنى يصاحبه ويواكبه عدولٌ في الدلالة والمعنى، فاسم الفاعل يدلّ على الحدث والحدوث وفاعله[2]، وهو أدوم وأثبت من الفعل لكنّه أقلّ درجةً من اسم التّفضيل؛ ذلك أنّ اسم الفاعل يدلّ على معنى الفاعليّة فقط، أمّا اسم التّفضيل يدلّ على الفاعليّة مع الزّيادة على غيره، فالتّفضيل هنا في أعلم جميع المخلوقات أي أعلم من جميع المخلوقات، ومن الشّخص نفسه ودرجة إخلاصه.

أمّا ورود النّفي بـ (لا) بدل (لن) لأنّ (لن) تنفي المستقبل فقط، أمّا (لا) فهي تنفي الماضي والحاضر والمستقبل[3]، فعدل عن (لن) لاقتصارها على المستقبل رغم قوّتها التّوكيديّة، إلّا أنّ زمن الخطاب ووظيفته الإبلاغيّة ترمي إلى استغراق الماضي والحاضر

---

[1] ينظر كلامنا عن الاعتراض بالجملة الاسميّة في: ص 59.

[2] بدر الدّين العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، تح: عبد السّتّار جواد، مركز تحقيقات، (دط)، (دت)، ص 245.

[3] ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج4، ص 353-354.

والمستقبل، وهو من وجوه بلاغته وإعجازه صلّى الله عليه وسلّم؛ كون رسالته عامّة وشاملة لأمور حدثت وتحدث وسوف تحدث، فهي رسالة صالحة لكلّ مكان وزمان.

ووردت لفظة (يُكْلَمُ) –الّتي تعني يُجْرَحُ– بصيغة المجهول ولم يحدّد الفاعل ليُعَمّم أيُّ جارح، مسلمًا كان أم كافرًا، ووروده بصيغة المضارع فلأنّ المضارع في حال دلالته على الحال والاستقبال، يفيد التّجدّد والحدوث، وأنَّ هذا الحدث مستمرّ الوجود ولم يَمْضِ، كما يقول "ابن الأثير": «وعطف المستقبل على الماضي ينقسم إلى ضربين: أحدهما بلاغي، وهو إخبار عن ماضٍ بمستقبل، والآخر غير بلاغي: وليس إخبارًا بمستقبل عن ماضٍ، وإنّما هو مستقبل دَلَّ على معنى مستقبل غير ماضٍ، ويُرَادُ به أنَّ ذلك الفعل مستمرّ الوجود لم يمضِ»[1].

أمّا دلالة التّجدّد والاستمرار فتوحي بأنَّ أمر الجهاد مستمرٌّ باستمرار وجود الإسلام والمسلمين، ذلك أنَّ وجود الكفّار والظّلم لن ينعدم في هذه الدّنيا ولن ينعدم الصّراع بينهم وبين الإسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وقوله (إلّا جاء يوم القيامة) ليس المراد المجيء من مكان إلى مكان بل المراد إلّا كان يوم القيامة ووُجِدَ بهذه الحالة في الموقف العظيم ليراه جميع الخلائق ويغبطونه[2].

وأسلوب الحديث رغم وروده بـ (لا) النّافية و(إلّا) الاستثناء؛ إلّا أنّه ليس نفي واستثناء على حقيقته، يقول أحدهم: «أدوات النّفي والاستثناء في منطق العقل النّاطق حمّالة بيان؛ فالنّفي ليس من أجل النّفي والاستثناء ليس من أجل الاستثناء، بل للنّفي والاستثناء وظيفة بيانيّة تُبَيِّنُ مقاصد النّاطق، فلفظ (لا إله) لا يمتلك بيانًا للنّفي المطلق وهو لا يعني أن لا وجود للإله بل جاء النّفي لتأكيد الاستثناء (إلّا الله) .. فمن وراء النّفي في (لا) صفة منقولة (منفيّة) إلَّا أنّ نقل الصّفة ونفيها يُرادُ منه ثابت لا ينتقل وهو الاستثناء ومثلها (لا علم لنا إلّا ما علّمتنا) فالعلم منفيّ عن الملائكة ويُسْتَثْنَى منه ما امتلكوا»[3].

---

[1] ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، ج2، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط2، (دت)، ص 181.

[2] موسى شاهين لاشين، المنهل الحديث في شرح الحديث، ج3، ص 83.

[3] الحاج عبّود الخالدي، سرّ القرآن المفقود، أدوات النفي (لا–إلّا–فلا–لا) والقرآن العظيم، المعهد الإسلامي للدّراسات الاستراتيجيّة المعاصرة، 2013/9/30.

وإذا أسقطنا هذا على الحديث الشّريف، فإنّ (لا) في قوله –صلّى الله عليه وسلّم– (لا يُكْلَمُ) تفيد الاستغراق أي كلّ من يُكْلَمُ في سبيل الله من المسلمين طبعًا، فهي تُسمَّى عند النّحاة (لا التبرئة)، كما أنّها عند النّحاة (لا العاملة عمل إن المشدّدة)[1]، الّتي تفيد التّوكيد والإثبات؛ أي أنّه كلّ من يُكْلَم في سبيل الله يأتي يوم القيامة «ومعه شاهد فضيلته ببذل نفسه في طاعة الله تعالى وعلى من ظلمه»[2].

[1] الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح، ج1، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط1، 1421هـ–2000م، ص 336.

[2] محمّد الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطّأ، ج2، ص 314.

4_ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنَّ لَهُ الدُّنْيَا، وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدَ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى»[1]. [باب الحور العين وصفتهن].

_ المعنى العام للحديث:

في الحديث بيان لفضل الجهاد والشّهادة في سبيل الله تعالى، وأنّ كلّ عبد يموت يرى ما له عند الله من الخير إلّا وهو في سعادة وبغض للدنيا وما كانت عليه، إلّا الشهيد فإنّه يريد أن يعود حيّا ثمّ يقتل لما يراه من فضل الشهادة في سبيل الله تعالى.[2]

_ التحليل:

الاعتراض هنا حاصلٌ بجملة (له عند الله خيرٌ) اعترضت بين جملتي الإسناد (ما من عبد يموت) و(يسرُّه أن يرجع إلى الدّنيا)، وتقدير الكلام أنَّه لا يوجد عبد دخل الجنَّة وتنعَّم بنعيمها، يُفْرِحُهُ أن يعود إلى الدّنيا، حتّى لو كان ذلك مُقابل أن تُحاز له الدّنيا وما فيها، فلن يرضى الرّجوع، باستثناء الشّهيد لما يرى من فضل الشّهادة وكرامتها عند الله.

فالاعتراض بين طرفي الإسناد، جاء لتخصيص الحالة التي ستُذكر، فالاعتراض هنا ضروري في محلّه، فليس كلّ من يموت سيكون في نعيم، فهناك فريقين، فريق في الجنّة وفريق في السّعير.

نتناول تركيب الجملة المعترضة (له عند الله خيرٌ)، فنلحظ توسّط شبه الجملة (عند الله) بين طرفي الإسناد وتأخير الخبر (خير) وهو اعتراض داخل اعتراض، وتمّ تقديم شبه الجملة (عند الله) دليل على أنّ الخير كلّه عند الله، ووردت كلمة (خير) نكرة؛ لأنّ نعيم الله وخيره لا حدّ له.

فتقديم الظرف (شبه الجملة) (عند الله) على الخبر (خير) أنّ الخير الّذي عند الله لا يوازيه أو يساميه خير آخر، فهو (عند الله) الرّحمن الرّحيم، وورد هذا في القرآن الكريم في قوله تعالى على لسان امرأة فرعون: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 519.

[2] ينظر: طارق محمد الطواري، حديث تحليلي، كلّيّة الشّريعة، جامعة الكويت، الموسوعة الشّاملة، سلسلة محاضرات.

ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾، [التحريم: 11]، فيها اختيار الجار قبل الدّار، فقالت عندك ولم تقل ابن لي بيتًا مباشرة فقولها عندك يدل على اختيار جوار رب العالمين، قال ابن كثير: «قال العلماء: اختارت الجار قبل الدار. وقد ورد شيء من ذلك في حديث مرفوع»[1]، وربّما يقصد هذا الحديث.

[1] ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج8، تح: سامي بن محمّد السّلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1460هـ-1999م، ص 172.

5_ حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَفِيَّةُ مُرْدِفَهَا عَلَى رَاحِلَتِهِ فَلَمَّا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَثَرَتِ النَّاقَةُ، فَصُرِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَرْأَةُ وَإِنَّ أَبَا طَلْحَةَ، قَالَ: أَحْسِبُ، قَالَ: اقْتَحَمَ عَنْ بَعِيرِهِ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ هَلْ أَصَابَكَ مِنْ شَيْءٍ، قَالَ: لَا وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْمَرْأَةِ فَأَلْقَى أَبُو طَلْحَةَ ثَوْبَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَصَدَ قَصْدَهَا، فَأَلْقَى ثَوْبَهُ عَلَيْهَا فَقَامَتِ الْمَرْأَةُ فَشَدَّ لَهُمَا عَلَى رَاحِلَتِهِمَا فَرَكِبَا فَسَارُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ أَوْ، قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ»[1]. [باب ما يقول إذا رجع من الغزو].

_ المعنى العام للحديث:

في الحديث معاني عديدة، ففيه يظهر اصطحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لنسائه في غزواته، كما يظهر خوف الصّحابة البالغ على النّبي من أن يلحقه أذى، وفيه بيان ما يقال عند الرّجوع من الغزو من دعاء.

_ التحليل:

بالإضافة إلى جملة الدّعاء (صلّى الله عليه وسلّم)[2] وجملة (رضي الله عنه) وهي صيغ دعاء ألفت العرب قولها، ووردت في كلامهم، نجد جملة الاعتراض الّتي وردت أيضًا بصيغة دعاء: (جعلني الله فداءك)، أي أنا أفديك بنفسي، واعترضت هذه الجملة القول بين جملة النّداء والسّؤال، وهذه الجملة (جعلني الله فداءك) كثيرًا ما تأتي في خطاب الصّحابة رضوان الله عليهم للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم حتّى صارت لازمة قوليّة في حديثهم إليه صلّى الله عليه وسلّم، وهي تأتي في مواضع عديدة بأغراض مختلفة، رغم أنّها في ظاهرها تعني الدّعاء.

فالصّحابي أبو طلحة رضي الله عنه قدّم الدّعاء بين يدي كلامه، وهذا من أدبهم مع الرّسول صلّى الله عليه وسلّم ومحبّتهم له عليه الصّلاة والسّلام، وكونه يفدونه بأرواحهم

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 570.

[2] ينظر كلامنا عن هذه الجملة في: ص 55.

وأنفسهم ويُرْخِصُونَ كلّ شيءٍ في محبّته؛ ذلك أنّ النّعمة الّتي ساقها الله عزّ وجلّ للمسلمين على يديه هي أعظم وأجلّ نعمة.

6_ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ إِذَا قَفَلَ كَبَّرَ ثَلَاثًا، قَالَ: آيِبُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَائِبُونَ عَابِدُونَ حَامِدُونَ لِرَبِّنَا سَاجِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»[1]. [باب ما يقول إذا رجع من الغزو].

_ المعنى العام للحديث:

السفر قطعة من العذاب، كثير الأخطار، وسائله غير آمنة، فيه بعد عن الأهل ورعايتهم، فكان أحوج أوقات المؤمن إلى الاستعانة بالله ودعائه، لذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو عند السفر بدعاء يناسبه، يعلّمه لأمته لتدعوا به، ومنه هذا الدّعاء الّذي يردّده صلى الله عليه وسلم في رجوعه؛ فيكثر من التكبير والتهليل والذكر والدعاء[2].

_ التحليل:

جاء هذا الاعتراض (إن شاء الله) بين الجملتين، ف (آيبون) بالرّفع خبر مبتدأ محذوف، أي نحن آيبون، جمع آيب بوزن راجع، ومعناه راجعون إلى الله، «وليس المراد الإخبار بمحض الرّجوع، فإنَّه تحصيل حاصل، بل الرّجوع في حالة مخصوصة، وهي تلبّسهم بالعبادة المخصوصة، والاتّصاف بالأوصاف المذكورة (تائبون) من التّوبة، وهي الرّجوع عمّا هو مذموم شرعًا إلى ما هو محمود شرعًا»[3].

فاعتراض جملة (إن شاء الله) هو تعليق حصول الأوبة والتّوبة والعبادة والحمد والسّجود بالمشيئة، تأدّبًا مع المولى عزّ وجلّ في ردّ الأمر إليه في طلب حصول الخير، فجملة (إن شاء الله) وإن كانت متعلّقة بـ (آيبون) في التّركيب، إلّا أنّها دلالة تتعلّق بكلّ الكلام اللّاحق لها والّذي لم يقعْ بَعْدُ، «وفيه أنّه يجوز للمتكلّم أن يُقَدِّمَ المشيئة لله في أوّل كلامه، ثمّ يصلها بما يحبّ إيقاعه من الفعل»[4].

فالمؤمن ينبغي له عند تجدّد نعمة وسلامة أن يقرّ لله بطاعته ويسأله أن يُديمَ له حال توبته وعبادته له، بالرّغم من أنّ القائل ليس رجلًا عاديًّا من المؤمنين فهو نبيّ الله المعصوم

---

(1) البخاري، صحيح البُخاري، ص 569.

(2) ينظر: موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ج5، ص 400.

(3) محمّد الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطّأ، ج2، ص 276-277.

(4) ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج5، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم وإبراهيم الصبيحي، مكتبة الرّشد، الرّياض، (دط)، (دت)، ص 242.

المنزّه عن كلّ زللٍ وعيب، فهو –صلّى الله عليه وسلّم– وإن تقرَّرَ عنده أنَّه لا يزال تائبًا عابدًا ساجدًا حامدًا لربِّه، لكنَّه أدب الأنبياء أخذًا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾ [الكهف، 23]، فهم يبرءون إليه من الحول والقوّة، ويظهرون الافتقار إليه مبالغة في شكره تعالى.

ومنه فجملة (إن شاء الله) وإن ظهر وجودها عرضيًّا في الخطاب النّبوي الشّريف إلّا أنّها بانت عن فوائد وأغراض جليلة منها، تعظيم المولى عزّ وجلّ والتّواضع له وردّ كلّ نعمة إليه، وغرض آخر يتمثّل في أنّ قول النّبي (إن شاء الله) وتعليقه كلّ شيء بمشيئته عزّ وجلّ سينعكس ذلك ويظهر في سلوك أتباعه من المؤمنين، ذلك أنّ كلّ أقواله وأفعاله صلّى الله عليه وسلّم هي قدوة لهم.

وهذه الأغراض تُسْقَطُ كذلك على بقيّة قوله صلّى الله عليه وسلّم "صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ"، فالعبد وفعله خلق لربّه والكلّ منه وإليه، «ولو شاء أن يُبيدَ الكفّار بلا قتال لفعل، وفيه التّفويض إلى الله تعالى»[1].

[1] محمّد الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطّأ، ج2، ص 277.

7_ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُدْعَى هُنَيًّا عَلَى الْحِمَى، فَقَالَ: «يَا هُنَيُّ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ وَإِيَّايَ، وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَأْتِنِي بِبَنِيهِ، فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَلَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، وَايْمُ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ إِنَّهَا لَبِلَادُهُمْ فَقَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شِبْرًا»[1]. [باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم].

_ شرح الألفاظ الصّعبة:

(الحمى): وَهُوَ مَوضِع يُعينهُ الإِمَام لأجل نعم الصَّدَقَة مَمْنُوعًا عَن الْغَيْر، (اضمم جناحك عن المسلمين): ضم الْجنَاح كِنَايَة عَن الرَّحْمَة والشفقة، وَحَاصِل الْمَعْنى: كف يدك عَن ظلم الْمُسلمين، (وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ): الصرمة وَهِي القطيعة من الْإِبِل بِقدر الثَّلَاثِينَ، وَالْغنيمَة مصغر الْغنم وَالْمعْنَى: صَاحب القطيعة القليلة من الْإِبِل وَالْغنم، وَلِهَذَا صغر اللَّفْظَيْنِ[2].

_ المعنى العام للحديث:

جاء هذا الحديث لبيان أنّ من أسلم فى أرض الحرب فأرضه له ما لم يغلب عليها، فعمر رضي الله عنه حمى هذا الحمى لإبل الصدقة وغنمها، فقوله: (اضمم جناحك عن الناس) أي: لا تشدّ على كلّ الناس فى الحمى؛ فإنّ ضعفاء النّاس القليلي الغنم والإبل الّذي لا تنتهك ماشيته الحمى إنْ حميته عنه كان ظلمًا، فاتّق دعوته؛ فإنّها لا تحجب من الله. وقوله: (وإيّاي ونعم ابن عوف وابن عفّان) حذّره أن يدخل الحمى؛ فإنّها كثيرة، فإن دخلته أنهكته، فإن منعت الدّخول وهلكت كان لأربابها عوض من أموالهم يعيشون فيه، ومن ليس له غير الصريمة القليلة إن هلكت أتى يستغيث أمير المؤمنين فى الإنفاق عليه وعلى بنيه من بيت المال. وقوله: (لولا المال) يريد الإبل التي يحمل عليها المجاهدون في سبيل الله من

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 565.

[2] بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، ص 304-305.

نعم الصدقة التي حمى لها الحمى لترعى فيه مدّة أيّام النّظر فى الحمل عليها. ومعنى قوله صلّى الله عليه وسلّم: (لا حمى إلّا لله ولرسوله) معناه: لا حمى لأحد يخصّ به نفسه، وإنّما هو لله ورسوله، أو لمن ورث ذلك عنه صلّى الله عليه وسلم، من الشّامل للمسلمين وما يحتاجون إلى حمايته. [1]

_ التحليل:

لدينا في هذا الحديث أربعة تراكيب اعتراضيّة، جاء التّركيبان الأوّلان (إن تهلك ماشيتهما) بين اسم إنّ وخبرها، فعدنا في هذا التّركيب إلى ما سبق ألفيناه من انتهاك للرّابطة اللّغويّة القويّة ألا وهي رابطة الإسناد.

بالإضافة إلى جملتي الدّعاء (لا أبا لك)، وجملة القسم (وايم الله)، وهي صيغ كثيرًا ما تتردّد في كلام العرب ومن شواهدها، قول "زهير بن أبي سلمى":

سَئِمتُ تَكاليفَ الحَياةِ وَمَن يَعِشْ ثَمانينَ حَولاً لا أَبا لَكَ يَسأَمِ[2]

أمّا جملة القسم (وايم الله) تحدّث عنها "الشّوكاني"[3] وذكر لها ألفاظ ولغات عدّة وردت في كلام العرب، منها أنّ أصلها (أيمن الله) وشاهدها قول زهير:

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنّا وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ[4]

في هذا الحديث يوصي سيّدنا عمر بن الخطّاب رضي الله عنه مولاه هُنَيًّا بالعدل في الرّعي، فلا يرعى إبل وغنم ابن عوف وعثمان وعمر ويترك مواشي المُقِلّين من بقيّة المسلمين، فجاءت جملة الاعتراض هنا (إنْ تهلك ماشيتهما) بين اسم إنّ وخبرها؛ احتاج إليها المتكلّم –سيّدنا عمر– ليُبَيِّنَ لمولاه مَغَبَّةَ فعله وما ينجرّ عنه في المستقبل، فهذه الجملة رغم اعتراضها مجرى التركيب إلّا أنّها ضروريّة في سياقها غَيْرُ مُسْتَغْنًى عنها، فاعتراضه رضي الله عنه على الظّلم حيث قال (اتّق دعوة المظلوم) انعكس على التّركيب اهتزازًا وانكسارًا.

والجملة المعترضة جملة شرطيّة تكوّنت من (إن) + الفعل المضارع (تهلك) + الفاعل.

---

[1] ينظر: ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج5، ص 219 وما بعدها.

[2] زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: حمدو طمّاس، ص 70.

[3] ينظر: الشوكاني (محمّد بن علي بن محمّد)، نيل الأوطار (شرح منتقى الأخبار)، تح: رائد بن صبري، شركة بيت الأفكار الدوليّة، لبنان، (دط)، 2004م، ص 1681 وما بعدها.

[4] زهير بن أبي سلمى، المرجع السابق، ص 14.

فورود (إنْ) بدل (إذا) لأنّ ورود الشّرط بـ (إنْ) تنزيلًا للمتيقّن منزلة الشّاك، فلا يكون الشّرط فيها مقطوعًا بوقوعه، فكذلك هلاك الماشية غير مجزوم بحدوثه، إنّما هو تحذيرٌ من حصول ذلك، فاستعان بـ (إنْ) على بيان مقصوده.

وورود الفعل (تهلك) بصيغة المضارع الّذي يتضمّن الحال والاستقبال كون حدث هلاك الماشية غير مجزوم بزمن حدوثه وهو غير معروف.

أمّا التّركيب الآخر هو جملة (لا أبا لك) وهي جملة دعاء وقعت بين جملة الاستفهام الإنكاري (أفتاركهم أنا) والجملة المعطوفة على ما قبلها (فالماء والكلأ أيسرُ عليّ من الذّهب والورق).

وجملة الاعتراض وإن كان ظاهرها دعاء على مولاه، إلّا أنّها دعاء على مجازه لا حقيقته، وإنّما قاله رضي الله عنه مبالغة في التحذير ولبيان خطره وعواقبه الوخيمة، وهو قولٌ يدلّ على شدّته رضي الله عنه، وأيضًا على مقدار فساد الفعل الّذي يحذّره منه.

وأمّا التّركيب الاعتراضي الأخير هو قوله (والّذي نفسي بيده) وهي جملة القسم جاءت بين المتعاطفين، فاستعان بها رضي الله عنه ليُؤَكِّدَ بها قوله ومُرَادَهُ، وفيه بيان شفقته رضي الله عنه على المسلمين.

ولو ركّزنا على كلام عمر رضي الله عنه لوجدنا فيه تدرّجٌ من الهدوء واللّين إلى الشّدّة والقوّة، فبدأ بالنّداء الهادئ وأتْبعَهُ بنصيحة بأسلوب ليّن ورفيق قائلًا له (اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ)، أي استرهم بجناحك واكفف عن ظلمهم كناية عن الرّحمة والشّفقة، وفي قوله (اتّق دعوة المظلوم) وجّه نصحه بأوجز عبارة وأبلغها فلم يقل له: لا تظلم، فكأنّه إذا اتّقى دعوة المظلوم، لم يَظْلِمْ، ثمّ انتقل من النّصح بالرّفق كتمهيد إلى الأمر في قوله (وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ وَإِيَّايَ...) ورفع قليلًا من شدّة خطابه، ثمّ الاستفهام الإنكاري (أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ) وفي قوله (لا أبا لك) لم يأت لغرض التّوكيد أو التّوضيح وإنّما جاء به على عادة العرب في إجرائهم إيّاه مجرى المثل لغرض التّحسين، فكلّ هذا له وقعه الشّديد على السّامع في فهم الخطاب، واستعان بالتّعليل لتبرير موقفه في قوله (فَالْمَاءُ وَالْكَلَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ)، ثمّ أقسم أنّه لو حصل ذلك لشعروا بالظّلم وهو سيّد المنصفين وأبعده عن الظّلم هو رضي الله عنه، ومُظْهِرًا شفقته عليهم بقوله (إِنَّهَا لَبِلَادُهُمْ فَقَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ)، فهم أهل

البلاد (المدينة) وهم أولى بأرضها وكلأها ومائها، رغم أنّ الإسلام محا كلّ الفوارق، إلّا أنّه رضي الله عنه أمر بالعدل بينهم وبين المهاجرين، ثمّ بيّن مستعينًا بالقسم أنّه لولا حاجته للمال للجهاد لما أخذ منهم شيئًا.

فنهى عمر رضي الله عنه أن يُؤْثَر وأصحابُه عن بقيّة المسلمين والمقلّين منهم على وجه الخصوص؛ قال "ابن عبد البرّ": «وفيه ما كان عليه عمر من التُّقى، وأنّه لا يخاف في الله لومة لائم؛ لأنّه لم يداهن عثمان، ولا عبد الرحمن، ولا آثر الضّعفاء والمساكين، وبيّن وجه ذلك، وامتثل قوله صلّى الله عليه وسلّم (لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ)»[1].

[1] محمّد الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطّأ، ج4، ص 268.

8_ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ أَنَّ عَامِرًا حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «قُلْتُ: لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وأن لا يقتل مسلم بكافر»[1]. [باب فكاك الأسير].

_ شرح الألفاظ الصّعبة:

(العقل): الدِّيَة أَي أَحْكَام الدِّيَة.[2]

_ المعنى العام للحديث:

في الحديث ينفي علي رضي الله عنه أنّه قد خُصّ بوحي دون المسلمين سوى كتاب الله والصّحيفة الّتي تحوي أحكام تخصّ المسلمين ومعروفة لديهم، أو فهم للقرآن يُعطاه المرء دون تخصيص لأحد.

_ التحليل:

إضافة إلى جملة الدّعاء (رضي الله عنه)[3]، جاءت جملة القسم (وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ) معترضة بين حرف النفي (لَا) وجواب القسم (مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ)، فجاء علي رضي الله عنه بالقسم ليؤكِّدَ أنَّه لم يُخَصّ بشيء من الوحي غير القرآن؛ وذلك أنّ فرقة الشيعة تزعم أنّ عليّ وآل البيت قد خُصُّوا بكتاب غير القرآن، وهو غير ظاهر للنّاس، لذا أتى رضي الله عنه بأغلظ الأيمان، فقال: (وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ)، وهو من أيمان العرب، «قال أبو عبيد: فلق الحبّة؛ شقّها في الأرض حتّى نبتت ثمّ أثمرت فكان منها حبٌّ كثير، وكلّ شيء شققته باثنين فقد فلقته، ومنه قوله (فالق الحبّ والنّوى)، والنّسمة: كلّ ذات نفس فهي نسمة وسُمِّيت نسمةً لتنسُّمها الهواء، وبرأ الله الخلق برءًا: خلقهم»[4].

وكان عليّ رضي الله عنه كثيرًا ما يقسم بهذا القسم حتّى عُرِفَ به، فورود القسم في كلامه لما للقسم من وقع على نفس السّامع خاصّة أنّه اقترن بالنفي، فرغم أنّه في سياق

---

(1) البخاري، صحيح البُخاري، ص 563.

(2) بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج24، ص 66.

(3) ينظر الكلام عنها في: ص 69.

(4) ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج5، ص 211.

الإخبار إلّا أنّه استعان بالقسم لما له من تجديد لنشاط السّامع، فهو أشدّ تنبيهًا وأكثر إيقاظًا، وهو في الوقت نفسه أدقّ في تصوير مشاعر المتكلّم وأفكاره، لأنّ أفكاره ومشاعره المتنوّعة في حاجة إلى أساليب متغايرة تُفْصِحُ عنها.

9_ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَابْتَاعَهُ، أَوْ فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»[1]. [باب إذا حمل على فرس فرآها تباع].

_ المعنى العام للحديث:

حكاية الحديث أنّ تميم الداري أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرسًا، فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه، فقدّمه لأحد المجاهدين بأنفسهم، خرج به الفقير، وجاهد في الله حق جهاده، وعاد من الغزو، فلم يجد ما ينفق به على علف الفرس ومؤنته، وضعف الفرس يومًا بعد يوم عند الرّجل، فرأى الرجل أن يبيعه، ورآه عمر يباع في السوق، ومنظره لا يدل على حقيقته وقيمته، وتأكد أنه سيباع برخص، ففكر أن يشتريه، ليعيد إليه صحته، وربما يحمل عليه رجلاً آخر في سبيل الله. لكنه شك في الحكم الشرعي لما فكر فيه، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال له: لا تشتره. لا تشتره ولو أعطاكه بدرهم، إنّك إن اشتريت أشبهت العائد في صدقته، والعائد في صدقته كالكلب، يقيء، ثمّ يعود إلى قيئه فيأكله، ونفر عمر رضي الله عنه من الفعل ومن شبهه، وبعد عن شرائه.[2]

_ التحليل:

جاء التّركيب الاعتراضي (وإن بدرهم) بين الجملة الابتدائيّة (لا تشتره) والجملة الاستئنافيّة (فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ) وتقدير الكلام (وإن كان بدرهم)، فجملة الشّرط اعترضت التّركيبين، وأتى بها النبيّ صلّى الله عليه وسلّم للمبالغة في رخص الفرس وتحقير هذا الفعل، لذلك أتى بالتّشبيه، فكما يُقْبَحُ أن يقيء ثمّ يأكله كذلك يُقْبَحُ أن يَتَصَدَّق بشيء ثمّ يجرُّه إلى نفسه بوجه من الوجوه، فالغرض من التّشبيه تقبيح صورة ذلك الفعل، فصُوِّرَ بأخسّ حيوان في أخسّ أحواله مبالغة في التّنفير منه.

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 554.

[2] ينظر: موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ج6، ص 389.

واستعمل (إنْ) بدل (لو) كون فعل الشّراء سيكون في المستقبل و(إنْ) تتعلَّق غالبا بمعدوم مستقبل، أمّا (لو) فتتعلّق بالماضي[1].

وأمّا تمثيله بالدّرهم عوض لفظة (الدينار) مبالغة في تحقير الفعل، كون الدرهم أقلّ قيمة من الدّينار، وقالها بالمفرد ولم يقل (وإن بدراهم) بالجمع طلبًا للخفّة والاختصار[2]، كل هذا مبالغة في النّهي والزجر عن هذا السّلوك.

فجاءت جملة الاعتراض بعد النّهي ومن خصائص أسلوب النّهي أن يكون بالأخفى والأقلّ، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفّ﴾ [الإسراء، 23]، لذا فإنَّ بيعه له بدرهم يجعله يرجع في الصّدقة بأسرع ممَّا إذا باعه بقيمته، ولمّا كان كلامه صلّى الله عليه وسلّم هو الحجّة في الفصاحة، أجاب بأبلغ كلام وأوجزه، وعلى هذا يعلّق "الزّرقاني" شارحًا قوله صلّى الله عليه وسلّم: «لا تغلب الدّنيا على الآخرة وإن وفّرها معطيها، فإذا زهد فيها وهو مُوَفَّرَة فَلِأَنْ يزهد فيها وهي مُقَتَّرة أولى»[3].

---

[1] القرافي، الفروق، ج1، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ-1998م، ص 154-155.

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، مجمّع اللغة العربية، دمشق، (دط)، 1407هـ-1987م، ص 68.

[3] محمّد الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطّأ، ج2، ص 77.

10_ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّ –رضى الله عنه– يَقُولُ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرَ وَالْمِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ قَالَ «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً وَمَعَهَا كِتَابٌ، فَخُذُوهُ مِنْهَا». فَانْطَلَقْنَا تَعَادَى بِنَا خَيْلُنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الرَّوْضَةِ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ فَقُلْنَا أَخْرِجِى الْكِتَابَ. فَقَالَتْ: مَا مَعِى مِنْ كِتَابٍ فَقُلْنَا لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ. فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا فِيهِ: مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أُنَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا حَاطِبُ، مَا هَذَا؟». قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لاَ تَعْجَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقاً فِى قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ، يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَداً يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي، وَمَا فَعَلْتُ كُفْراً وَلاَ ارْتِدَاداً وَلاَ رِضاً بِالْكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلاَمِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَقَدْ صَدَقَكُمْ». قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ. قَالَ «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْراً، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[1]. [باب الجاسوس].

_ شرح الألفاظ الصّعبة:

(ظعينة): وَهِي الْمَرْأَة فِي الهودج وَلَا يُقَال ظَعِينَة إِلَّا وَهِي كَذَلِك لِأَنَّهَا تظعن بارتحال الزَّوْج وَقيل أَصْلهَا الهودج وَسميت بِهِ الْمَرْأَة لِأَنَّهَا تكون فِيهِ وَقَالَ ابْن فَارس الظعينة الْمَرْأَة وَهُوَ من بَاب الِاسْتِعَارَة وَأما الظعائن فالهوادج كَانَت فِيهَا نسَاء أَو لم تكن، (عقاصها): وَهُوَ الشّعْر المضفور وَيُقَال هِيَ الَّتِي تتَّخذ من شعرهَا مثل الْوِقَايَة وكل خصْلَة مِنْهُ عقيصة، (مُلْصَقاً فِى قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا):" مُلْصقًا فِي قُرَيْش " أَي مُضَافا إِلَيْهِم وَلست مِنْهُم وأصل ذَلِك من إلصاق الشَّيْء بِغَيْرِهِ لَيْسَ مِنْهُ وَلذَلِك قيل للدعي فِي الْقَوْم ملصق وَقيل مَعْنَاهُ حليفا وَلم يكن من نفس قُرَيْش وأقربائهم.[2]

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 555.

[2] بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، ص 254–255.

_ المعنى العام للحديث:

تضمّن الحديث معانٍ عدّة منها: إظهار معجزة النبيّ صلى الله عليه وسلم، وفيه هتك أستار الجواسيس بقراءة كتبهم سواء كان رجلا أو امرأة، وقوله: (تعادى بنا خيلنا) أي: تجري، كما تظهر فيه شدّة عمر رضي الله عنه على المنافقين وقوّته في الدين، كما أظهر الحديث كرامة أهل بدر فغُفر لهم، قال العلماء: معناه الغفران لهم في الآخرة، وإلّا فإن توجّه على أحد منهم حد أو غيره أقيم عليه في الدّنيا.[1]

_ التحليل:

جاء الاعتراض (وما يدريك) بين كلامين، بين الجملة الابتدائيّة (إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا) والجملة الاستئنافيّة (لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ)، فجاء هذا الاعتراض ليبيّن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لعمر رضي الله عنه محدوديّة معرفته، فجاء بجملة الاستفهام الإنكاري، فقال (وَ مَا يُدْرِيكَ)، مستنكرًا فعل عمر رضي الله عنه.

وفي جملة الاعتراض (ما يدريك) دخلت أداة الاستفهام (ما) على الفعل المضارع (يدريك) وكان دخولها بغرض النّفي والإنكار، فجاء الاستفهام هنا معقِّبًا على موقف عمر من حاطب.

فوردت (ما) عدولًا عن (مَنْ) لأنَّ (ما) اسم استفهام يقع على جميع الأجناس وهي بمعنى أيّ شيء، وتدلّ غالبًا على غير العاقل؛ بخلاف (مَنْ) الّتي يستفهم بها عن العاقل، فوردت (ما) لأنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم استفهم عن مصدر علم عمر رضي الله عنه ومعرفته.

ومجيء الاستفهام مع الجملة الفعليّة راجع لدلالة الفعل المتجدّدة والمستمرّة بخلاف الاسم الدالّ على الثّبوت، فاستفهامات النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم هي عن أفعال وقعت وتقع، فهي تتكرّر وتتجدّد في حياة البشر جميعًا على مرّ الزّمان، والرّسول عليه الصّلاة والسّلام مُعَلِّمُ البشريّة جمعاء ولا تقتصر تعاليمه على جيل الصّحابة فقط.

---

[1] ينظر: النووي (يحي بن شرف)، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (صحيح مسلم بشرح النووي)، ج16، مؤسسة قرطبة، ط2، 1414هـ-1994م، ص 81 وما بعدها.

وفي الجملة عدولٌ عن صيغة الماضي (أدراك) إلى صيغة المضارع (يدريك)، يقول "السّكّاكي": «وإنّه –أي العدول عن الماضي إلى المضارع– طريق للبلغاء لا يعدلون عنه إذا اقتضى المقام سلوكه»[1]، بهذه العبارة الواضحة يحدّد "السّكّاكي" القيمة الأسلوبيّة لهذه الصّورة العدوليّة، فهي إحدى الطّرق والأساليب البلاغيّة الّتي يسلكها البلغاء في إدهاش المتلقّي وكسرًا لنمطيّة الكلام العادي.

ورغم أنّ الحدث الّذي يسرده صلّى الله عليه وسلّم كان في الماضي إلّا أنّ فعل الاستفهام جاء بصيغة المضارع، ففيه حكاية الحال الماضية بوساطة صيغة المضارع، حيث تتركّز القيمة الأسلوبيّة لهذا العدول في تقريب الصّورة ورسم ملامحها بدقّة متناهية، واستدعاءً لمشهد غزوة بدر لِيَمْثُلَ أمام عمر والحاضرين، ثمّ أخبرهم أنّ الله اطّلع على أهل بدر وأخبرهم على لسان رسوله بأنّهم مغفورٌ لهم، رغم وروده بصيغة التّرجّي (لَعَلَّ)، بيد أنّه كما يقول "موسى شاهين لاشين": «التّرجّي من الله واقع»[2].

فمجيء الفعل بصيغة المضارع دلالة على استحضار الحدث، ما يجعل المتلقّي يعيشه بكلّ تفاصيله، هذه الوظيفة يَقْصُرُ عن أدائها الفعل الماضي لشساعة المدى الزّمني بين زمن الحدث وزمن الحديث ما يجعل المتلقّي سامعًا فقط؛ في حين أنّ استعمال المضارع يجعل المتلقّي سامعًا وشاهدًا كذلك.

وفي مجيء الإنكار على عمر رضي الله عنه بأسلوب الاستفهام مزيّةٌ جليلةٌ، فأسلوب الاستفهام ينطوي على عظيم الأسرار، ومنها أنَّه في هذا المقام يوهم المُخاطب –أي عمر رضي الله عنه– أنَّ المُسْتَفْهِمَ –أي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم– ليس لديه موقف مبدئيّ وحكم مسبق عليه، وهذا من عظيم بلاغته وفصاحته صلّى الله عليه وسلّم، فهو يترك للمتلقّي مساحة للحوار مع نفسه ومراجعتها، حتّى يتبيّن له خطئه فيعود عنه دون توبيخ وتقريع وتشهير أمام النّاس، فلينظر أحدنا إلى مقدار رحمته وشفقته بالمؤمنين، صلوات ربّي وسلامه عليه.

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، تح: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ط1، 1492هـ–1982م، ص 456.

[2] موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ج9، ص 516.

11_ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِى صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ –رضى الله عنه–: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الْخَيْلُ لِثَلاَثَةٍ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِى لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِى سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ فِى مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِى طِيَلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوِ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيَلَهَا فَاسْتَنَّتْ شَرَفاً أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ أَرْوَاثُهَا وَآثَارُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَهَا كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْراً وَرِئَاءً وَنِوَاءً لأَهْلِ الإِسْلاَمِ فَهْيَ وِزْرٌ عَلَى ذَلِكَ». وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمُرِ، فَقَالَ «مَا أُنْزِلَ عَلَىَّ فِيهَا إِلاَّ هَذِهِ الآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَاذَّةُ (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)» [الزلزلة: 7–8][1]. [باب الخيل لثلاثة].

_ شرح الألفاظ الصّعبة:

(طِيَلِهَا): وَهُوَ الْحَبل الَّذِي ترتبط بِهِ، وَيطول لَهَا الترعي، وَيُقَال لَهُ: طول أَيْضا. قَوْله: (فاستنت)، من الاستنان، وَهُوَ الْعَدو، والشرف: الشوط. قَوْله: (ونواء)، بِكَسْر النُّون المناوأة وَهِي المعاداة.[2]

المعنى العام للحديث:

بيّن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم أنّ النتائج الأخرويّة لتربية الخيل ثلاث، إما أن يؤجر من أجلها صاحبها، وإما أن يؤزر، وإما لا يؤجر ولا يؤزر، أمّا الأوّل فهو مسلم ربّاها للجهاد في سبيل الله، فله بإطعامها أجر وبسقيها أجر، وأمّا الثّاني الّذي تكون عليه وزر فرجل ربّاها للرّياء والفخر، أو لمناوأة المسلمين فهي إثم. وأمّا الثّالث فرجل ربّاها ليستغني بنتاجها عن سؤال الناس وليتعفّف بما يعمله عليها ويكتسبه على ظهورها عمّا في أيدي الناس، أو يتردد عليها إلى متاجره أو مزارعه ثم لم ينس حق الله في رقابها فيؤدّي صدقتها أو زكاة تجارتها إن كانت للتجارة، ولا يحمّلها ما لا تطيقه، ويغيث بها الملهوف ومن تجب معونته فهذه تكون له سترا من الفقر والحاجة، فبيّن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم أنّ الشيء

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 530.

[2] بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج14، ص 252.

الواحد يكون سببا في الأجر عند شخص، وسببا في الوزر عند آخر، لا لأنّه استعمل في الخير أو الشرّ، وإنما لأنه أعدّ وقصد به أحدهما.[1]

ـ التحليل:

جاءت جملة الاعتراض (وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَهَا) بين جملة الشّرط (وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ) وبين جزاءه (كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ).

وكما هو معلوم عن الشّرط وجزاءه ارتباطهما بواسطة التّرتيب الاستعجالي؛ بمعنى أنّه إذا وقع الأوّل منهما حصل الثّاني مباشرةً، إلّا أنّه في هذا التّركيب الشّريف فُصِلَ بينهما، لا لأجل أنّ الجواب يقع بعد مدّة زمنيّة متأخّرة عن المدّة المألوفة المعهودة، بل ليُنَبِّهَ المخاطب على أنّه يحصل له حسنات من غير أن يقصد سقيها فإذا قصدها فأولى بمضاعفة الحسنات، فقام الاعتراض هنا بدور الإيضاح والتّنبيه بدقّة متناهية، وكما جاء في (فيض القدير): «فهو من التّنبيه بالأدنى على الأعلى»[2].

فأتى صلّى الله عليه وسلّم بجملة الاعتراض ليبيّن أنّ الحسنات تُكْتَبُ للمؤمن إن كان له فيها سببٌ وأصلُ، تفضّلًا من الله على عباده المؤمنين[3].

وفي جملة الاعتراض (لم يُرد أن يسقيها) عدولٌ عن المصدر الصّريح (سقيها) إلى المصدر المؤوّل (أن يسقيها)، وسنتناوله من ناحية تركيبيّة وأخرى معنويّة، أمّا من الناحية التركيبيّة، تنماز بنية المصدر المؤول عن بنية المصدر الصريح بوضوح العلاقة الإسنادية؛ ذلك أن العنصر الإسنادي دائم الحضور في البنية التركيبية للمصدر المؤول بخلاف المصدر الصريح الذي يكون العنصر الإسنادي فيه غالبًا دائم الغياب عن بنيته التركيبية.

ولنفترض إمكانيّة حلول المصدر الصّريح (سقيها) محلّ المصدر المؤوّل (أن يسقيها)، فرغم تحقّق الاتّساق في المجرى الكلامي وما ينماز به المصدر الصّريح من خفّة في الذّكر، فهل يتحقّق الغرض الدلالي الجمالي للعدول إلى المصدر المؤوّل؟ هذا ما سيتّضح من خلال مقاربة دلالة العدول في سياق الحديث.

---

[1] موسى شاهين لاشين، المنهل الحديث في شرح الحديث، ج2، ص 266.

[2] محمّد المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصّغير، ج3، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط2، 1391هـ–1972م، ص 514.

[3] ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج5، ص 63.

يقول "ابن حجر" عن هذا الحديث: «وفيه أنّ الإنسان يُؤْجَرُ على التّفاصيل الّتي تقع في فعل الطّاعة إذا قصد أصلها وإن لم يقصد تلك التّفاصيل»[1].

فنظرًا لأنّ التّفاصيل الواقعة في فعل الطّاعة قد لا تظهر مهمّة للرّجل وللمتلقّي، فلا يُتنبّه لها، ولا تعني لهم شيئًا، فجاء المصدر المؤوّل بثقله الإسنادي ليعطي وزنًا لهذه التفاصيل، فهو يمتلك كفاءة عالية في إبراز أهمّية الفعل، فكل زيادة في المبنى يصاحبها زيادة في المعنى كما يقول "ابن جني": «الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم: قطع وقطّع وكسر وكسّر زادوا في الصوت لزيادة المعنى واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه»[2].

كما أنَّ التعبير بالمصدر صريحًا يدلُّ على الحدث مُجرَّدًا، «وليس في صيغته ما يدلُّ على مُضيٍّ ولا استقبالٍ، فجاؤوا بلفظ الفعل المُشتق منه مع (أن)؛ ليَجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدَّلالة على الزمان»[3]، وفي هذا ما قلنا سابقًا حيث تتركّز القيمة الأسلوبيّة لهذا العدول في تقريب الصّورة ورسم ملامحها بدقّة متناهية، فالعدول من المصدرية إلى الفعلية وبزمن الحال بصفة خاصّة هو عدول من الجمود والسّكون إلى الحركة والنشاط بشكل يضخ الحياة في جسم الحديث النبوي، وهو من أسرار الفعليّة في الحديث النبوي والأفعال الّتي تدلّ على الحال والاستقبال بصفة خاصّة، كما أنّه يدلّ على امتداد رسالته وصلاحيتها لكلّ زمان، كما أنّ التعبير بالمصدر المؤوّل فيه زيادة بذكر الفاعل بخلاف المصدر الصّريح الذي يلغيه، الأمر الّذي يبرز أهمّية الفاعل وأهمّية ذكره.

فالمصدر المؤوّل ما فيه تقْوِية للمعنى، وتوكيد مضمونه وتثْبيته، يؤكِّد ذلك ما جاء في الأشباه والنظائر: «إنما دخَلت (أن) على الكلام للتوكيد .. إذ لولا إرادة التوكيد، لقلتَ – مكان قولك: بلغَني أنَّ زيدًا مُنطلق–: بلغني انطلاقُ زيدٍ»[4]، فإنّ إرادة التوكيد في المصدر المؤول آتية من (أن) وهي العلَّة في إيثاره في التراكيب الوارد فيها، كلّ هذا جعل النبي صلّى الله عليه وسلّم يؤثر التّعبير به في كثير من أحاديثه.

---

(1) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج6، ص 76.

(2) ابن جني، المحتسب، ج2، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتّاح اسماعيل شلبي، ط2، (دت)، ص 210.

(3) ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، ص 160–161.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 68.

12_ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، فَيُقْتَلَ: عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ»[1].[2] [باب تمني المجاهد أن يرجع إلى الدنيا].

_ التحليل:

جملة الاعتراض هنا (وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ) اعترضت جملة النّفي (مَا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا) وجملة الاستثناء (إِلَّا الشَّهِيدُ).

وهي جملة وقعت حاليّة، وردت زيادة في الإيضاح والتّأكيد على أنّه لا يوجد أحد دخل الجنّة يحبّ أن يرجع إلى الدّنيا حتّى لو ملك كلّ الدّنيا، فكلّ ذلك لن يوازي أو يساوي أقلّ نعيم موجود في الجنّة، إلا أنّه يستثنى من هذا الشّهيد لما يرى من كرامة وفضل ونعمة؛ فإنّه يتمنّى أن يرجع إلى الدّنيا ويقتل، ليست مرّة واحدة فقط، بل عشر المرّات، ليستزيد من كرامة الله ونعيمه وفضله؛ وهذه الكرامة مرتبطة بالمعنى اللّغوي لكلمة الشّهيد؛ فسُمّي الشّهيد شهيدًا لأنّه يشهد ملكوت الله، وقيل لأنّ الله وملائكته شهود له بالجنّة[3].

فجاءت جملة الاعتراض مؤكّدة للمعنى الّذي سيق من أجله الحديث، فإلى جانب الوظيفة الإبلاغيّة للحديث في شرف الشّهادة، ففيها أيضا حضٌّ على طلب الشّهادة والتّرغيب فيها، قال "ابن بطّال": «هذا الحديث أَجَلُّ ما جاء في فضل الشّهادة»[4].

وجاء تركيب الجملة الاعتراضيّة بصياغة فريدة، فقال (وله على الأرض من شيء) بدلًا من قول (وله على الأرض كل شيء)، فعدل عن هذه الصّياغة إلى غيرها، فقوله ما على الأرض من شيء، فيه استغراق لكلّ شيء على الأرض، من دقيقها إلى عظيمها، فـ (من) من حروف المعاني يفيد الاستغراق وكذا التّوكيد.

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 523.

[2] المعنى العام لهذا الحديث يتقارب مع الحديث رقم (4)، ينظر: ص 67.

[3] ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج5، ص 15.

[4] المرجع نفسه، ص 30.

13_ وَقَالَ إِنَّ أُخْتَهُ وَهْيَ تُسَمَّى الرُّبَيِّعَ كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ امْرَأَةٍ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لاَ تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا. فَرَضُوا بِالأَرْشِ وَتَرَكُوا الْقِصَاصَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ»[1]. [باب قوله تعالى: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلا].

_ شرح الألفاظ الصّعبة:

(الأرش): «قَالَ ابْن الْأَثِير: الْأَرْش الْمَشْرُوع فِي الحكومات وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذهُ المُشْتَرِي من البَائِع إِذا اطلع على عيب فِي الْمَبِيع، وَأرش الْجِنَايَات والجراحات من ذَلِك لِأَنَّهَا جابرة لَهَا عَمَّا حصل فِيهَا من النَّقْص»[2].

_ المعنى العام للحديث:

لمّا كانت حماية الإنسان من الإنسان شريعة الله منذ القديم، فقد شرّع القصاص، ففيه حياة الناس، وهذه أم الربيع، من أشراف العرب، ضربت جارية على وجهها، فسقطت سن من أسنانها. فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: القصاص. القصاص. كتاب الله يأمر بالقصاص، وعظم على أهل الشريفة الجميلة أن تكسر سنتها فتشفّعوا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، لكنّه لا شفاعة في حكم الله. فلم يزد على قوله: القصاص. القصاص. وتشفّعوا عند أهل المجني عليها، وعرضوا عليهم من المال عوضًا ما عرضوا، فتمسّكوا بالقصاص، فقال أخوها: والله يا رسول الله لا تكسر سنّ أم الربيع أبدًا. إننا نطمع في شفاعتك، وفي عفو المجني عليها، فيقول صلّى الله عليه وسلّم: سبحان الله. لماذا التلكّؤ في تنفيذ حكم الله؟ القصاص. القصاص، ويطمئن أهل المجني عليها على ثبوت الحقّ، والقدرة على الجانية، ومن باب العفو عند القدرة يتنازلون عن القصاص، ويرضون بالدية، ويعجب صلّى الله عليه وسلّم من يمين أخ الجانية أن أبرّه الله، ولم يحنثه فيه، فيقول: إن من عباد الله من يجيب الله دعاءه، ويبر قسمه.[3]

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 521.

[2] بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج18، ص 205.

[3] ينظر: موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ج6، ص 530.

ـ التحليل:

جاء الاعتراض بصيغة القسم بين النّداء (يَا رَسُولَ الله) والنّفي (لاَ تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا)، فسيّدنا أنس رضي الله عنه عبَّر بالقسم دلالةً على ثقته بالله وفضله والتّأكّد من حدوث الشّيء، فأنس أقسم واثقًا بالله تعالى من عدم حدوث القصاص، فنتعجَّبُ هنا لأنس أقسم على نفي فعل غيره مع إصرار ذلك الغير على إيقاع ذلك الفعل، بيد أنَّ الله أجاب رجاء عبده فألهم الغير العفو فبرَّ قسم أنس، لذا قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لأَبَرَّهُ»، «أي لجعله راضيًا بارًّا صادقًا في يمينه لكرامته عليه»[1]، فقال رسول الله ذاك «ولم يجعله في معنى المتألّي على الله بغير ثقة»[2].

فلننظر كرم الله ورحمته بعباده الصّالحين، بفضل سابق صدقهم وإيمانهم وإخلاصهم الطّاعة لوجهه –عزّ وجلّ–، ألهم القوم العفو ورضوا بالدّيّة، فلا ندري أنعجب من فعل النّبيّ صلّى الله علي وسلّم في تطبيق القصاص ولم يتسامح في حدّ من حدود الله رغم كرامة أنس لديه، أو نعجب من أنس رضي الله عنه وقسمه على الله واثقًا برحمته وفضله، إن كان زمانٌ هؤلاء سادته وأهله فلا عجب أن يكون أروع الأزمان وأعظمها كافّةً.

---

[1] محمّد المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصّغير، ج2، ص 540.

[2] ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج8، ص 94.

14_ وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِى جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ –رضى الله عنه–، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ –عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ– لأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ، أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ كُلُّهُنَّ يَأْتِى بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِى سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ: صَاحِبُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلاَّ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهَدُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَاناً أَجْمَعُونَ»[1]. [باب من طلب الولد للجهاد].

_ المعنى العام للحديث:

يذكّر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أمّته بحقيقة أنّ الإنسان مهما بلغت قوّته وسلطته هو وعمله في قبضة القاهر فوق عباده، فلا يظنّنّ أنه يفعل الشيء بحوله وقوته، دون مشيئة ربّه، فيقصّ عليهم في هذا الحديث ما قصّه الله عليه في وحيه، عن أخيه سليمان بن داود عليهما السلام، مما يؤكّد هذه الحقيقة، فيقول: لقد كان لسليمان عليه السلام ملكًا ليس لأحد من بعده، وكان تحته من النساء ستّون أو سبعون أو تسعون امرأة، وكانت جنوده لا قبل لمن حوله من الملوك بها، وكان يطمع في زيادة هذه القوة بفرسان من صلبه، فتمنّى على الله أن يعينه على أن يطوف على نسائه جميعهنّ في ليلة واحدة، فتحمل كل واحدة ذكرًا، فيصير رجلاً فارسًا، ولو أنّه أجيب لذلك ربّما قدّر له مائة رجل في كلّ عام، لكنه نسي أن يقول: إن شاء الله، بلسانه، وهي دائمًا في عقيدته، وخاطره، لكنّه لم ينطق بها لسانه فعاقبه ربّه، طاف على نسائه كلّهنّ فلم تحمل واحدة منهنّ، غير امرأة واحدة، حملت وبعد تسعة أشهر ولدت نصف طفل، وألقته القابلة على كرسيّه متعجّبة، فتذكّر سليمان خطأه، واستغفر ربّه.[2]

_ التحليل:

جاء هذا القسم بين كلامين في سياق سرده صلّى الله عليه وسلّم لقصّة سيّدنا سليمان بن داود عليهما السّلام، لاستخلاص العبر والفوائد منها، وأنّه على المؤمن أن يُوكِلَ كلّ أمره لله، فجاء هذا القسم (والّذي نفس محمد بيده) الّذي أقسم به في كثير من أحاديثه صلّى الله عليه وسلّم، ومن الوظائف الّتي أدّاها القسم أنّه:

---

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 523.

[2] ينظر: موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، ج6، ص 472.

إقرار النّبيّ بالرّبوبيّة لله تعالى من ناحية، وإشارة إلى أنّ الأنفس بيده وهو الّذي خلقها وهو الّذي يحييها ويميتها وليس لأحد مع الله في ذلك من شيء، ومن ناحية أخرى، هو تطهير لأنفس السّامعين من أدران الشّرك على مرّ الزّمان ما دام هناك من يسمع ومن يقرأ، فساق النّبيّ هذا القسم بين يدي كلامه ليؤكّد ثقة منه بالله أن لو استثنى سيّدنا سليمان وقال (إن شاء الله) لأتت كلّ واحدة من نسائه بفارس يجاهد في سبيل الله.

فأراد النّبي صلّى الله عليه وسلّم أن يشدّ أذهان السّامعين من الصّحابة ومن غيرهم ممّن سيأتي بعدهم من أبناء أمّته لأنّه سيحدّثهم عن أمر حدث في الماضي البعيد الضّارب في القدم، ومن أجل ذلك أنزل المخاطبين منزلة المنكر للخبر، وهم في الحقيقة المصدّقون المؤمنون بصحّة قوله، فجرّد نفسه من كلّ تأثير فيهم، إذ أعاد الأمر كلّه لله وحده وما هو إلّا بشر كُلّف بتبليغ الأمانة، فهو محمّد الّذي عرفتموه لم يخرج عن طبيعته البشريّة، وحكم الله ماضٍ فيه ونفسه بيد خالقها كما أنّ أنفسكم بيد خالقها، وهو الحَكَمُ المهيمن على الخلق من الأحياء والجمادات فهو مالك الملك، ولا سبيل لمعرفة مقدّسات أمّة من الأمم أوضح من أيمانها وحلفها، وكلّما كان المقدّس أكثر تنزيهًا ورقيًّا كانت الأمّة أصحّ عقيدة وأسلم عقلًا.[1]

وفي قوله صلّى الله عليه وسلّم (لَأَطُوفَنَّ) عدول عن قول ما يستقبح ذكره؛ فلم يقل (لأُجامِعَنَّ)، وذلك لعفّته عليه الصّلاة والسّلام وترفّعه عن ذكر ما يُذَمّ قوله.

[1] ينظر: أميمة بدر الدين، بلاغة القسم في الحديث النبوي الشريف، ص9.

15_ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمْلَى عَلَيْهِ (لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) قَالَ فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمِلُّهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ، وَكَانَ رَجُلاً أَعْمَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)»[1]. [باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ﴾ إلى قوله:﴿غفورًا رحيما﴾ [النساء: 95، 96]].

_ المعنى العام للحديث:

بعد غزوة بدر نزل على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾، [النساء: 95]، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتب الوحي زيد بن ثابت ليكتبها فجاء يحمل القلم والدواة وعظما هو كتف أو لوح كتف حيوان حتى جلس بجوار رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فأخذ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يملي الآية على زيد وزيد يكتب، ومن خلفه عبد الله بن أمّ مكتوم يسمع فلما انتهى زيد من الكتابة تحرّك ابن أم مكتوم ليواجه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وقد هاله أن يُعدّ من القاعدين المفضّل عليهم ولا ذنب له فقال يا رسول الله وما ذنبنا إنّني أعمى ولو أستطيع جهادا لجاهدت معك إني أحبّ الجهاد في سبيل الله ولكن بي من الزّمانة ما ترى ذهب بصري أنا ضرير ولا ذنب لي، وكان جبريل قد صعد لكن ما أتمّ ابن أم مكتوم شكوى ضرارته حتى نزل جبريل وظهرت حالات الوحي على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وضع فخذه على فخذ زيد وثقلت وتصبّب العرق وسمع الغطيط حتى عرف ابن أمّ مكتوم الأعمى أنّه يوحى إليه وخاف أن ينزل شيء يؤاخذه على سؤاله فجعل يقول أتوب إلى الله، فلما سرّي عنه صلّى الله عليه وسلّم قال لزيد، اكتب ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فكتبها

[1] البخاري، صحيح البُخاري، ص 526.

زيد في ملحق عند صدع كان في الكتف وهكذا رفع الله الحرج عن ذوي الأعذار وأشركهم في الأجر مع المجاهدين فضلا وكرما وحذر من القعود عن الجهاد.[1]

ـ التحليل:

جاءت جملة الاعتراض الأولى (وكان رجلًا أعمى) بين جملتي (لو أستطيع الجهاد لجاهدت) وجملة (فأنزل الله تعالى)؛ وهو اعتراض لتبيين حالة الرّجل السّائل وصفته، ورغم ورودهم العرضي إلّا أنّ ارتباطه بمعنى الحديث وثيق لارتباطه بالآية (غير أولي الضّرر).

والاعتراضان الآخران، كان الأوّل (وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ) بين الفاعل لفظ الجلالة والمفعول الآية الكريمة (غير أولي الضرر)، وأمّا الاعتراض الثّاني (فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي) فهو داخل ومتضمّن في الاعتراض الأوّل فكان بين الجملة الحاليّة (وفخذه على فخذي) والجملة الاستئنافيّة (ثمّ سرّي عنه).

فهذا التّداخل الشّديد في البنية والتّركيب منعكس من حال المقام والموقف الّذي هزّ راوي الحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه؛ فمشهد نزول الوحي على النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ليس بالأمر الهيّن، فاعترض بالجملتين لينقل لنا وصف الحال الّتي تمّت بها نزول الآية الكريمة.

ولأجل بيان هذه الحالة كان هناك عدولٌ في الألفاظ يتواءم مع الموقف وملابساته، والّذي تمّ بلفظتي (ترضّ) و(سُرّي)، فترضّ تعني الدقّ الشّديد لتصوير ما كان يحدث له صلّى الله عليه وسلّم في حال نزول الوحي، ولم يقل خفت أن تُكْسَرَ فخذي، لأنّ الرّضّ معناه الكسر والضّرب بشدّة.

ثمّ قال (سُرِّي) وهي تأتي بالتّخفيف والتّشديد، ووردت هنا بالتّشديد أي كشف وأزيل عنه ما كان يعانيه من شدّة الوحي.

وفي قوله (لو أستطيع الجهاد) عدولٌ عن قول (لو استطعت)، فعدل عن الماضي إلى المضارع ليؤكّد استمراريّة قصده ونيّته في إرادة الجهاد في الماضي والحاضر والمستقبل. فهذا الحديث يصوّر حال المؤمن أولي العذر في القعود عن الجهاد بأنّ الله عذرهم، وجازاهم على نيّتهم في إرادة الجهاد، فكان لهم أجر النيّة والجهاد.

---

[1] ينظر: موسى شاهين لاشين، المنهل الحديث في شرح الحديث، ج3، ص 90.

كما نلتمس في هذا الحديث قوّة علاقة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بصحابته؛ فلم يغادر ابن أمّ مكتوم إلّا وعنده الإجابة؛ فيه دلالة على مكانة الصّحابة عند النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ومكانة النّبيّ عند الله تعالى، فما لبث أن غادر الوحي النبيّ حتّى عاد إليه في الحال ليجيب عن تساءل ابن أمّ مكتوم.

- هذه صور لمواقع الجمل المعترضة في الحديث الشّريف ووظائفها الأسلوبيّة والجماليّة، ويمكن أن نلخّص بعض النتائج المتعلّقة بها:

1_ الاعتراض أسلوب عدولي عن أصل الكلام، «لأنّ الأصل في الكلام أن يكون متّصلًا لأنّ العلاقات النّحويّة أو المعنويّة والقرائن الّتي يتّضح بها المعنى الكلّي كالرّتبة والتّضام إنّما تتجلّى من خلال الاتّصال، لكن الأغراض الأسلوبيّة أباحت العدول عن هذا الأصل بواسطة اعتراض مجرى الكلام بجملة يتطلّبها الموقف، غريبة عن سياق الكلام»[1]، ثم جُعل ذلك من جملة المتواتر في الكلام، بل ومن جملة الحسن الدّال على فصاحة المتكلّم وقوّة نفسه وامتداد نَفَسِه كما قال "ابن جنّي"[2].

2_ سعة الأغراض والوظائف التي ترد لأجلها هذه الظّاهرة الأسلوبيّة (الاعتراض): فهي تنتقل من التّأكيد والتّعظيم والتّنزيه والتّحسين ... إلى التّعليل والتّحقير والتّعريض ... إلى العتاب والتّأنيب والتّنبيه والتّخصيص والبيان والتّفسير ... إلى غير ذلك من المعاني والوظائف التبليغيّة.

3_ الجملة المعترضة الأقوى دلالة وإبداعًا هي الّتي تحقّق حسن التّأليف النّحوي (الاتّساق) إلى جانب الانسجام الدّلالي أي الاتّصال المعنوي بين الاعتراض والتركيب الّذي يرد فيه، وبهذا تسهم هذه الظّاهرة الأسلوبيّة (الاعتراض) في جانب كبير من التّبليغ وعلى درجة كبيرة من النفعيّة الجماليّة.

4_ يسهم في تحديد الوظيفة الأسلوبيّة والتّواصليّة للاعتراض وإيضاحها عدّة عوامل نذكر منها:

_ حسن تضامّ الاعتراض وانسجام تأليفه مع التّركيب الوارد فيه.

---

[1] ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص 386.

[2] ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ج1، ص 341.

_ فهم العلاقة الّتي يقيمها مع التّركيب المعترض فيه، أي نوع الاتّساق الدّلالي الّذي يجمعه به.

_ تبيّن السّياق اللّغوي وغير اللّغوي للكلام الّذي يحتوي الاعتراض.

_ معرفة مبدع النّص، لأنّ الاعتراض يتأثّر به من حيث إخضاعه القانون اللّغوي العام لأغراضه التّواصليّة والبيانيّة.

_ معرفة موقع الاعتراض؛ فتتأثّر دلالة الإبلاغ للاعتراض بنوع العلاقة النّحويّة أو المعنويّة المفكّكة تأثّرًا بالغًا، فليس ما كان على حساب العلاقة الإسناديّة كالّذي على حساب علاقة أخرى كالعطف وغيره.

5_ يرد الاعتراض بصور مختلفة منها:

أوّلًا: يكون الاعتراض فيها هو محور الدلالة ومركزها، بل هو المعين الّذي تتدفّق منه دلالة المعنى وتأتي أجزاء التّركيب المعترض فيه متعلّقة به محيطة بذلك المعنى، ويحدث هذا عادة في الاعتراضات الّتي يتمّ فيها هدم الرّوابط الإسناديّة، ونمثّل لهذه الصّورة بقوله صلّى الله عليه وسلّم: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِيْ سَبِيْلِ اللهِ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِيْ سَبِيْلِهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ وَتَوَكَّلَ اللهُ لِلْمُجَاهِدِ فِيْ سَبِيْلِهِ بِأَنْ يَتَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيْمَةٍ».

ثانيًا: أن يضيف الاعتراض دلالة مغايرة للدّلالة التي ستكون في حالة عدم وروده، فيأتي الاعتراض هنا لتوجيه المعنى حسب رغبة قائله، ويحدث هذا عادة في الاعتراضات الّتي يأتي فيها الاعتراض كتقييد أو تخصيص، ونمثّل لهذه الصّورة بقوله صلّى الله عليه وسلّم: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادَ، قَالَ: لَا أَجِدُهُ، قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ، وَلَا تَفْتُرَ، وَتَصُومَ، وَلَا تُفْطِرَ، قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ فَرَسَ الْمُجَاهِدِ لَيَسْتَنُّ فِي طِوَلِهِ، فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٍ».

6_ التّركيب الشّرطي مسرح فسيح لتمثّل الاعتراض وذلك بصورتين:

أوّلًا: بحلول الشّرط وسط مكوّنات الجزاء، الّتي قد تعبّر عن شدّة تّلاحم الشّرط والجواب وتلازمهما وقوّة ترابطهما في الخارج، فينعكس ذلك التّلازم الخارجي في البنية التّركيبيّة حيث تدمج جملة الشّرط بين مكوّنات الجزاء، ومثاله قوله صلّى الله عليه وسلّم: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادَ، قَالَ: لَا أَجِدُهُ، قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ، وَلَا تَفْتُرَ، وَتَصُومَ، وَلَا تُفْطِرَ، قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ فَرَسَ الْمُجَاهِدِ لَيَسْتَنُّ فِي طِوَلِهِ، فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٍ».

ثانيًا: أن يتّصل الجواب معنى أو نحوًا بتركيب آخر ويقع الشّرط بينهما، وهذه الحالة غالبًا ما تدلّ على أنّ الشّرط قيد في الجواب، كقوله صلّى الله عليه وسلّم: «آيِبُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَائِبُونَ عَابِدُونَ حَامِدُونَ لِرَبِّنَا سَاجِدُونَ».

وفي الختام أقول إنّ الاعتراض هو تفكيك لعلاقات الألفاظ وهدم لروابط التّركيب لربط الأفكار وبناء تواشجات معنوية متجدّدة، فـ «هو تكريس للاضطراب وخلق للتشويش يجتاح البنية التّركيبيّة للّغة كيما يُؤسّس لغةً جديدةً أخرى تطفح بحيويّة دفّاقة، تُؤسّس قوانينَها الخاصّة عن طريق إعلان الثّورة على القوانين القديمة أو لنقل القوانين الأصليّة»[1]، وكما يقول "الجرجاني": «وربّما رزق الطّفيلي ظرفًا [أي: مكانًا] يحظى به حتَّى يَحُلَّ محلّ الأضياف الّذين وقع الاحتشاد لهم، والأحباب الّذين وثق بالأنس منهم وبهم»[2]، وكذلك هو شأن الاعتراض.

---

[1] حسن ناظم، البنى الأسلوبيّة، المركز الثّقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، ط1، 2002م، ص 184.

[2] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تح: محمّد رشيد رضا، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط1، 1409هـ–1988م، ص 14.

خاتمة

إنّ الكشف عن الأسرار التّركيبيّة للجملة المعترضة بان عن أغراض وفوائد، نحاول أن نذكر منها:

1_ تجلّى من خلال الدّراسة أنّ مدوّنة الحديث الشّريف، إنّما هي مدوّنة فصيحة يصِحّ الاستشهاد بها في المسائل اللّغويّة؛ بل دعا العديد من الدّارسين إلى ضرورة الاستشهاد بالحديث بناء على ما توصّلوا إليه خلال دراساتهم العلميّة، الّتي بيّنت أنّ رواية الحديث وجمعَه وتدوينه أُعتمدت فيه مقاييس مكّنت المحدِّثين من التّمييز بين صحيح الحديث، وضعيفه وموضوعه. ولعلّ هذا ما حمل مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على الإفتاء بجواز الاستشهاد بالحديث وفق الشّروط الّتي أقرّها المجمّع.

2_ لم يستعمل النّحاة في بداية دراستهم مصطلح الجملة، واستعملوا بدلها مصطلح الكلام، لوعيهم بأنّ الدراسة اللّغويّة لابدّ أن تنطلق من الصّورة الكلّيّة للّغة، ولا يمكن الفصل بين هذه المستويات إلّا شكليًّا وإجرائيًّا، وهو منهج أثبت نجاعته، ولهذا أُسْتُحْسِنَ في تعليم الطّفل اللّغة أن يُبْدَأ فيها معه بتحفيظه إيّاها، ثمّ الانتقال به إلى دراستها.

3_ رأى البحث أنّ الدّراسة اللّغويّة الصّحيحة السّاعية إلى سبر حقيقة النّظم، وبيان كيفيّة رصفه وصور تأليفه ينبغي أن تنطلق من الجملة بمفهوم مبدئي مفاده: أنّها ذلك القالب البسيط لكيان واسع ومعقّد ومركّب هو اللّغة، تتألّف من عنصرين يمثّلان الأساس فيها هما: المسند والمسند إليه بينهما علاقة إسناد، وقد يتعلّق بأحدهما أو كليهما عناصرُ أخرى تسمّى فضلات.

4_ أنّ الإعراب المحلّي الّذي يميّز بين صنفين من الجمل، جمل لها محلّ من الإعراب، وجمل لا محلّ لها من الإعراب، لا يفهم منه دلالة الإيجاب والسّلب في جمل هذين الصّنفين كما يوحي به الاسم، إنّما هوّ مقوّم يصنّف الجمل باعتبار استقلالها البنائي داخل التّركيب، ومنه فإنّه يُحكم على الجملة بعدم المحلّيّة استنادًا إلى:

أ/ أنّها لم تقع في مكان المفرد، أي وقعت في مكان خاصّ بالجمل.

ب/ أنّه لم يمكن تأويلها بالمفرد.

5_ الحكم على الجملة المعترضة بعدم المحلّيّة هو حكم عليها بالانفصاليّة النّحويّة والاستقلاليّة التّركيبيّة، وهذا لا يعني بالضّرورة الانفصال المعنوي؛ بل لابدّ من التّرابط المعنوي بين الجملة المعترضة والتّركيب الّذي ترد فيه حتّى يكون هناك تآلف وانسجام، وإلّا عُدّ الكلام كلّه كمجموعة من القطع ذات الأشكال المختلفة في سلسلة، لا يكوّن اجتماعها شيئًا مفيدًا، وكان التّرابط الّذي كوّنته الجملة المعترضة مع التّركيب الواردة فيه مرتبط بوظائف: التّأكيد والتّحسين والتّفسير ... إلخ.

6_ قلّة الشّروط التّركيبيّة الضّابطة لجملة الاعتراض مقارنة بالجملة الّتي لها محلّ من الإعراب كالحاليّة الّتي لا تأتي إلّا وفق أنماط معيّنة وبشروط محدّدة، ذاك أدّى إلى تنوّع أنماطها وثرائها، وأسعفها في ذلك الانفصاليّة والاستقلاليّة الّتي تمتاز بها هذه الجملة.

7_ لاحظ البحث امتزاج مفاهيم البلاغيّين بمفاهيم النّحاة حول الاعتراض، الأمر الّذي يوحي بالتّناقض والتّضارب بينهم؛ إلّا أنّ ذلك ليس صحيحًا إنّما هو تكامل واستدراك، ذلك أنّ محور انشغال البلاغي المعنى الّذي يُعَدّ تتمّة لعمل النّحوي الّذي محور انشغاله هو التّركيب والبنية.

8_ الجملة المعترضة عند الدّارسين المحدثين هي محور الاهتمام، بخلاف الرّأي القديم الّذي يجعل ورودها في التّركيب لغاية ثانويّة، ونظرًا لتنوّعها النّمطي أمكن من توسيع دائرة التّأويل الّذي تسمح به، ومن ثراء الأغراض والقيم التي تؤدّيها في سياقها.

- وقد خَلُصَ البحث من خلال دراسته التّطبيقيّة للجملة المعترضة في الحديث النّبوي إلى نتائج أهمّها:

1_ الاعتراض تركيب ينزاح عن أصل الكلام، ليحقّق أغراضًا لم تكن لتتحقّق بغيابه.

2_ ليس للاعتراض نمط تركيبي مخصوص يقع وفقه دومًا.

3_ يمكن للجملة المعترضة أن تكون فعليّة أو اسميّة، بسيطة أو مركّبة.

4_ كثيرًا ما تتصدّر الجمل المعترضة بالواو، وأحيانًا بالفاء وأحيانًا أخرى لا يتصدّرها شيء من الحروف، وهو الغالب عليها.

5_ يرد الاعتراض إمّا بأسلوب خبري؛ فيكون توكيدًا أو إثباتًا أو نفيًا، أو بأسلوب إنشائي؛ فيكون استفهامًا أو نهيًا أو نداءًا ... وهو في هذا التّنوّع لا يتقيّد بأسلوب التّركيب المعترض فيه، فقد يوافقه أو يخالفه، محقّقًا بذلك استقلاليّته التركيبيّة أو التّنغيميّة.

6_ يقع الاعتراض بأكثر من جملة وعادة ما يكون الرّبط بينها بالواو.

7_ قد ترتبط الجملة المعترضة بالتّركيب الّذي ترد فيه إضافة إلى الرّابط المعنوي برابط لفظي، قد يكون ضمير أو إشارة.

8_ الاعتراض يمتاز بانفصال نحوي عن التّركيب الّذي يرد فيه.

9_ التّركيب الشّرطي أرض خصبة للاعتراض، ويكون الاعتراض فيه غالبًا محور الأهمّيّة والدّلالة.

10_ يلجأ الأسلوب النّبوي إلى الاعتراض في كثير من الأحيان، لإضاءة جانب مهمّ، قد تنبني عليه كلّ دلالة الحديث، وحينها يصبح الاعتراض بؤرة الموضوع ومحور الدّلالة، لا يصحّ الاستغناء عنه مَعْنًى، حتّى لو صحّ الاستغناء عنه تركيبًا ومبنى.

نشير في الختام إلى أنّ مدوّنة الحديث الشّريف تحفل بزخم من القضايا اللّغويّة والنّحويّة والصّرفيّة القمينة بالدّراسة والتّحليل من قبل الدّارسين والباحثين، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

1_ العدول عن الماضي إلى المضارع في أبنية الحديث الشّريف وأثره الأسلوبي والدّلالي.

2_ تفرّد الحديث النّبوي الشّريف بألفاظ لم ترد في القرآن الكريم، أو ذكرت ألفاظ غيرها تؤدّي دلالتها.

3_ تواتر ورود أبنية صرفيّة محدّدة في لغة الحديث النّبوي في كتاب واحد بشكل ملفت ودلالة ذلك.

هذا، وفي الأخير أعتذر عن الخطأ والزّلل في كلامي وفهمي، فحسبي من ذلك المحاولة وسلامة القصد وما استفدته، ولو لم يكن من فوائد البحث إلّا أنّني ازددت معرفة

بهذه اللّغة الجميلة لكفاني ذلك، ونسأل الله التّوفيق لأحسن القول والفعل، والحمد لله على توفيقه ونعمائه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

أولا: الكتب

1- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط3، 1403هـ-1983م.
2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.
3- ابن الأثير (ضياء الدين بن الأثير الجزري)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، (دط)، (دت).
4- ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط2، (دت).
5- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م.
6- ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري)، علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، دار الفكر، دمشق-سوريا، (دط)، 1406هـ-1986م.
7- ابن القيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب)، التبيان في أيمان القرآن، تح: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1429هـ.
8- ابن بطّال (أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي)، شرح صحيح البخاري، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم وإبراهيم الصبيحي، مكتبة الرّشد، الرّياض، (دط)، (دت).
9- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (دط)، (دت).
10- ابن جني، المحتسب، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتّاح اسماعيل شلبي، ط2، (دت).
11- ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي)، هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: عبد القادر شيبة الحمد،

طبع على نفقة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، الرياض، ط1، 1421هـ-2001م.

12- ابن فارس (أبو الحسين أحمد)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1399هـ-1979م.

13- ابن قيّم الجوزيّة، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد، (دط)، (دت).

14- ابن كثير (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل)، الباعث الحثيث (شرح اختصار علوم الحديث)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، (دت).

15- ابن كثير، البداية والنهاية، تح: ياسين محمد السوّاس، دار ابن كثير، دمشق-سوريا، ط2، 1431هـ-2010م.

16- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج8، تح: سامي بن محمّد السّلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1460هـ-1999م،

17- ابن مالك (جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائي الجيّاني الأندلسي)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1410هـ-1990م.

18- ابن مضاء القرطبي (أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن اللّخمي)، الردّ على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، (دت).

19- ابن منظور (جمال الدّين أبو الفضل)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (دت).

20- ابن هشام الأنصاري (أبو محمّد عبد الله جمال الدّين)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، (دط)، (دت).

21- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، (دط)، (دت).

22- أبو العباس القلقشندي (أبو العباس أحمد)، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، (دط)، 1338هـ-1919م.

23- أبو العباس ثعلب، محمد بن حبيب، ديوان ابن الدمينة، تح: أحمد راتب النفاخ، مطبعة المدني، مصر، (دط)، 1379هـ.

24- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين أبو حيان محمد)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.

25- أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ-1986م.

26- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (دط)، (دت).

27- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة لقضية التأثير والتأثر)، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

28- الأخفش الأصغر، الإختيارين، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1404هـ-1984م.

29- الأزهري (خالد بن عبد الله)، شرح التّصريح على التّوضيح، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.

30- إنعام عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، مر: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1417هـ-1996م.

31- البخاري، صحيح البُخاري، تح: أحمد جاد، دار البصائر، الجزائر، (دط)، (دت).

32- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة-مصر، (دط)، (دت).

33- بدر الدّين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر، (دط)، (دت).

34- بدر الدّين العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، تح: عبد الستّار جواد، مركز تحقيقات، (دط)، (دت).

35- البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دط)، (دت).

36- بيير جيرو، الأسلوبيّة، تر: منذر عيّاشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب-سوريا، ط2، 1994م.

37- تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ-1993م.

38- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، طبعة 1994م.

39- توفيق الفيل، بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة، (دط) 1991م.

40- ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي)، مجالس ثعلب، تح عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1960م.

41- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، ج2، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ-1998م.

42- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، مجمّع اللغة العربية، دمشق، (دط)، 1407هـ-1987م.

43- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قراءة وتعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دط)، 2006م.

44- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دط)، 1413هـ-1992م.

45- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

46- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، (دط)، 1399هـ-1979م.

47- جمال الدين ابن مالك الأندلسي، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ.

48- جميل أحمد ظفر، النحو القرآني قواعد وشواهد، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط2، 1418هـ-1998م.

49- الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
50- حسن ناظم، البنى الأسلوبيّة، المركز الثّقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 2002م.
51- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، (دط)، 1981م.
52- الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
53- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، (دط)، (دت).
54- الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، تح: عبد الرحمن البرقوني، دار الفكر العربي، (دط)، (دت).
55- الدسوقي، حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، Princeton university library، (دط)، (دت).
56- الرضي الاستراباذي، شرح الرضي لكافية الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1414هـ-1993م.
57- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمد بن عمر)، المفصل في النحو، مكتبة المصطفى، (دط)، (دت).
58- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م.
59- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 1426هـ-2005م.
60- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.

61- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، (دط) 1414هـ-1994م.

62- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر)، مفتاح العلوم، تح: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ط1، 1492هـ-1982م.

63- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1416هـ-1996م.

64- الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عياد الثبيتي، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م.

65- شهاب الدين الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط1، 1310هـ-1989م.

66- الشوكاني (محمّد بن علي بن محمّد)، نيل الأوطار (شرح منتقى الأخبار)، تح: رائد بن صبري، شركة بيت الأفكار الدوليّة، لبنان، (دط)، 2004م.

67- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (دط)، (دت).

68- الطبري (محمّد بن جرير)، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، (دط)، (دت).

69- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، (دت).

70- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي (حياته ومكانته بين أئمَّة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو)، دار المطبوعات الحديثة، جدة-المملكة العربية السعودية، ط3، 1409هـ-1989م.

71- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ-1997م.

72- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تح: محمّد رشيد رضا، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 1409هـ-1988م.

73- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية علم المعاني، مكتبة الآداب، ط2، 1411هـ-1991م.

74- علي بن محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م.

75- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان-الأردن، ط2، 1427هـ-2007م.

76- فتح الله أحمد سليمان، الأسلوبية، الدار الفنية للنشر، مصر، (دط)، 1990م.

77- فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1408هـ-1987م.

78- فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب-سوريا، ط5، 1409هـ-1989م.

79- الفرّاء (أبو زكريا يحي بن زياد)، معاني القرآن، تح: محمد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.

80- القرافي، الفروق، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

81- قيس بن الملوح، ديوان مجنون ليلى، تقديم وشرح وتعليق: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، بيروت-لبنان، ط1، 1999م.

82- الكرماني، صحيح البخاري بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1401هـ-1981م.

83- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، (دط)، 1415هـ-1994م.

84- محمد ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، (دط)، 1984م.

85- محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، (دط)، (دت).

86- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1380هـ-1960م.

87- محمّد الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطّأ، المطبعة الخيريّة، (دط)، 1410هـ.

88- محمّد المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصّغير، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط2، 1391هـ-1972م.

89- محمد بن مصطفى القوجوي، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تح: إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق-سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ط2، 1418هـ-1997م.

90- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، (دط)، 2003م.

91- محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري، التاج المكلّل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأوّل، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428هـ-2007م.

92- محمد طاهر الحمصي، من نحو المباني إلى نحو المعاني: بحث في الجملة وأركانها، دار سعد الدين، دمشق، (دط)، 2003م.

93- محمد عبد المطلب، جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 1995م.

94- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، دار مصر، ط20، 1400هـ-1980م.

95- محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ط9، 1317هـ-1996م.

96- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط28، 1414هـ-1993م.

97- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط28، 1414هـ-1993م.

98- مصطفى صادق الرّافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط9، 1393هـ-1973م.
99- المفضّل الضبّي، المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، (دت).
100- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.
101- موسى شاهين لاشين، المنهل الحديث في شرح الحديث، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1422هـ-2001م.
102- موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق، ط1، 1423هـ-2002م.
103- النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 1416هـ-1996م.
104- النووي (يحي بن شرف)، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (صحيح مسلم بشرح النووي)، ج16، مؤسسة قرطبة، ط2، 1414هـ-1994م.
105- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (دط)، (دت).
106- يحي بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تح: سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، (دط)، 1333هـ-1914م.

ثانيا: الدوريات

1- أحمد درويش، الأسلوب والأسلوبيّة، مج5، مجلّة فصول، ع1، القاهرة، 1981م.
2- أميمة بدر الدّين، بلاغة القسم في الحديث النّبوي الشّريف، مج26، مجلة جامعة دمشق، ع 3+4، 2010م.
3- عبد الإله نبهان، واو الإعتراض، مج 52، ج3، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1397هـ-1977م،.

4- عبد العزيز فتح الله علي عبد الباري، الأسلوبيّة والنصّ النّبوي الشّريف مدخل للدّراسة، سلسلة نحو منهج إسلامي في البلاغة والنّقد (1)، كلّيّة المعلّمين، جامعة عمر المختار، عضو رابطة الأدب الإسلامي العالميّة، 1430هـ-2009م.
5- عبد الله الجبوري، من موارد العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، مجلة الذخائر، ع4، السنة الأولى، 1421هـ-2000م.
6- محمد السعيد بن سعد، الجملة الإعتراضية والإعجاز، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، قسم اللغة العربية وآدابها المركز الجامعي، غرداية-الجزائر، العدد 10، 2010م.
7- محمد هادي مرادي، مجيد قاسمي، الرد على منظري انزياحية الأسلوب؛ رؤية نقدية، مجلة إضاءات نقدية، العدد الخامس، السنة الثانية، 1391هـ-2012م.
8- محمّد صالح شريف عسكرى، الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف عند اللّغويّين، مجلّة آفاق الحضارة الاسلامية، أكاديمية العلوم الانسانية والدراسات الثقافية، ع2، 1431هـ.

ثالثا: المدونات

1- الحاج عبّود الخالدي، سرّ القرآن المفقود، أدوات النفي (لا-إلّا-فلا-لا) والقرآن العظيم، المعهد الإسلامي للدّراسات الاستراتيجيّة المعاصرة.
2- عدنان الغامدي، مدوّنة أوجه البيان في كلام الرحمن، الفرق بين الموت والوفاة وبين الرّوح والنّفس، 2014/02/24م.

رابعا: الرسائل الجامعية

1- حسن بن محمد بن حسن القرني، أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1425هـ-2004م.

خامسا: الموسوعات

1- طارق محمد الطواري، حديث تحليلي، كلّيّة الشّريعة، جامعة الكويت، الموسوعة الشّاملة.

سادسًا: المواقع الإلكترونيّة

1- موقع صيد الفوائد، SAAID.NET.

فهرس

الموضوعات

إهداء

مقدمة

مدخل تمهيدي

أولا: ومضات حول البخاري وصحيحه 11

ثانيا: الحديث النبوي ومسألة حجّيته 14

ثالثا : الجملة في اللّغة العربيّة 18

الفصل الأول: الجملة المعترضة في اللغة العربية

أولا: تعريفها 30

ثانيا: أحرف الإعتراض 35

ثالثا: الإعتراض بأكثر من جملة 37

رابعا: مواقع الجملة المعترضة وصورها 40

خامسا: أنواع الإعتراض 43

سادسا: أساليب الجملة المعترضة 47

سابعا: دلالات الجملة المعترضة 48

الفصل الثاني: الجملة المعترضة وأثرها النحوي والأسلوبي في صحيح البخاري

أولا: الأسلوبيّة والنص النّبوي الشّريف 52

ثانيا: نبذة عن كتاب الجهاد والسّير 54

ثالثا: الدّراسة التطبيقيّة 55

خاتمة 98

المصادر والمراجع 103

فهرس الموضوعات 115

تم بحمد الله